الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Commerciales

جامعة محمد خيضر– بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلـوم الاقتصادية

الموضـــــــــــــــوع

دور البنوك الإسلامية في تمويل المشاريع الاستثمارية
دراسة حالة بنك السلام - فرع بسكرة-

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطالب:
- لعلالي شرف الدين
- عدوان أيمن

الأستاذ المشرف:
أ/بزيو عيشوش

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّـفـة	مؤسسة الانتماء
1	د/ رفيعة دبابش		رئيسا	**جامعة بسكرة**
2	أ/ عيشوش بزيو		مشرفا	**جامعة بسكرة**
3	أ/ نجوى سكاي		ممتحنا	**جامعة بسكرة**

السنة الجامعية: 2023 / 2024

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد الأولين والآخرين وأشرف الخلق أجمعين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم أجمعين، وبعد...

أتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى طاقم موظفي بنك السلام –بسكرة–

على حسن الاستقبال

كما أخص بالشكر أستاذتي الفاضلة المشرفة على هذا البحث

الأستاذة: "بزيو عيشوش"

كما أتقدم بالشكر مسبقا للسادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة

والشكر موصول لكل من ساندني ووقف بجانبي من قريب أو بعيد

ولو بالكلمة الطيبة.

✍ شرف الدين لعلالي

الإهداء

ها أنا اليوم أكملت وأتممت ثمرة نجاحي بفضله سبحانه وتعالى

أهدي تخرجي وفرحتي

إلى من جعل الجنة تحت أقدامها و سهلت لي الشدائد بدعائها "والدتي"

إلى من لا ينفصل اسمي عن اسمه ذلك الرجل العظيم "والدي"

إلى الضلع الثابت وأماني أيامي إلى ما شددت عضدي به "أخي"

إلى من كانوا لي عونا وسندا أصحاب الشدائد والأزمات

إلى أساتذتي الكرام الذين ساهموا في تكويني طيلة هذا المشوار.

شرف الدين لعلالي

الملخص

ملخص:

تهدف الدراسة إلى دور البنوك الإسلامية في تمويل المشاريع الاستثمارية، حيث استعرضت التحديات والفرص التي تواجه هذا القطاع المهم في الاقتصاد الإسلامي. بدأت بمفهوم البنوك الإسلامية وخصائصها وأنواعها الأساسية المشتركة مع ذكر مختلف الأهداف والأدوار ووظائف التسيير والاستخدامات ومصادر الأموال في البنوك الإسلامية.

كما قدمت مفاهيم عميقة لتعريف التمويل وأدوات التمويل المتاحة في البنوك الإسلامية وتقديم أمثلة عملية لتوضيح كيفية تطبيق هذه الأدوات في تمويل المشاريع الاستثمارية المختلفة حيث استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي لتحليل مختلف الأدوات والصيغ المالية الإسلامية التي تستخدمها هذه البنوك في تمويل المشاريع.

ويأتي تقديم بنك السلام –فرع بسكرة– كدراسة حالة لبعض الصيغ التي يقدمها هذا الأخير وتوضيح الآثار الإيجابية لهذه التمويلات على التنمية الاقتصادية والاجتماعية كجزء أساسي من البحث.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن البنوك الإسلامية تلعب دوراً محورياً في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال دعم المشاريع الاستثمارية، مما يسهم في خلق فرص عمل جديدة وتحسين البنية التحتية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: البنوك الإسلامية، التمويل، صيغ التمويل، المشاريع الاستثمارية

Abstract:

The study aims to examine the role of Islamic banks in financing investment projects, as it reviewed the challenges and opportunities facing this important sector in the Islamic economy. I started with the concept of Islamic banks, their characteristics, and their basic common types, mentioning the various objectives, roles, management functions, uses, and sources of funds in Islamic banks.

It also provided in-depth concepts to define finance and the financing tools available in Islamic banks and provided practical examples to illustrate how these tools are applied in financing various investment projects. We used the descriptive and analytical approach to analyze the various Islamic financial tools and formulas that these banks use in financing projects.

The presentation of Al Salam Bank - Biskra Branch - comes as a case study of some of the formulas offered by the latter, and clarification of the positive effects of these financing on economic and social development is an essential part of the research.

The study reached a set of results, the most important of which is that Islamic banks play a pivotal role in stimulating economic growth by supporting investment projects, which contributes to creating new job opportunities and improving the economic infrastructure.

Keywords: Islamic Banks, Finance, Financing Formulas, Investement Projects .

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	
المحتويات	**الصفحة**
شكر وتقدير	
الإهداء	
ملخص	
فهرس المحتويات	**I.**
قائمة الجداول	**.VI**
قائمة الأشكال	**.VII**
مقدمة	**أ ـه**
الفصل الأول: مفاهيم عامة حول البنوك الإسلامية والتمويل	
تمهيد	**02**
المبحث الأول: ماهية البنوك الإسلامية	**03**
المطلب الأول: تعريف البنوك الإسلامية ونشأتها	**03**
الفرع الأول: تعريف البنوك الإسلامية	**03**
الفرع الثاني: نشأة البنوك الإسلامية	**04**
المطلب الثاني: خصائص وأنواع البنوك الإسلامية	**05**
الفرع الأول: خصائص البنوك الإسلامية	**05**
الفرع الثاني: أنواع البنوك الإسلامية	**05**
المطلب الثالث: دور وأهداف البنوك الإسلامية	**07**
الفرع الأول: دور البنوك الإسلامية	**07**
الفرع الثاني: أهداف البنوك الإسلامية	**09**
المطلب الرابع: وظائف التسيير في البنوك الإسلامية	**11**
الفرع الأول: وظيفة التخطيط في البنك الإسلامي	**11**

الفرع الثاني: وظيفة التنظيم في البنك المصرفي الإسلامي	**12**
الفرع الثالث: وظيفة الرقابة في البنك الإسلامي	**13**
المطلب الخامس: استخدامات ومصادر أموال البنوك الإسلامية	**14**
الفرع الأول: استخدامات أموال البنوك الإسلامية	**14**
الفرع الثاني: مصادر أموال البنوك الإسلامية	**14**
المبحث الثاني: ماهية التمويل في الاقتصاد الإسلامي	**18**
المطلب الأول: تعريف التمويل وأهميته	**18**
الفرع الأول: تعريف التمويل في الاقتصاد الإسلامي	**18**
الفرع الثاني: أهمية التمويل	**19**
المطلب الثاني: صيغ التمويل من حيث الأجل ومصادره	**20**
الفرع الأول: التمويل قصير الأجل	**20**
الفرع الثاني: التمويل المتوسط الأجل	**21**
الفرع الثالث: التمويل الطويل الأجل	**22**
المطلب الثالث: وظائف التمويل في البنوك الإسلامية ودور البنوك الإسلامية في تعبئة الموارد التمويلية	**26**
الفرع الأول: وظائف التمويل في البنوك الإسلامية	**26**
الفرع الثاني: دور البنوك الإسلامية في تعبئة الموارد التمويلية	**27**

المطلب الرابع: ارتباط التمويل بالجانب المادي للاقتصاد	**29**
المبحث الثالث: صيغ المعاملات المالية الشرعية للبنوك الإسلامية	**31**
المطلب الأول: الاستثمار عن طريق المضاربة	**31**
الفرع الأول : تعريف المضاربة وأحكامها	**31**
الفرع الثاني: شروط المضاربة	**33**
الفرع الثالث: مراحل التمويل بالمضاربة	**34**
الفرع الرابع: مزايا المضاربة	**35**
المطلب الثاني: الإستثمار عن طريق المشاركة	**35**
الفرع الأول: تعريف المشاركة وأحكامها	**36**
الفرع الثاني: أركان وشروط المشاركة	**37**
الفرع الثالث: مراحل التمويل بالمشاركة	**37**
الفرع الرابع: مزايا التمويل بالمشاركة	**38**
المطلب الثالث: الاستثمار عن طريق المرابحة	**39**
الفرع الأول: تعريف المرابحة وأحكامها	**39**
الفرع الثاني: شروط المرابحة	**40**
الفرع الثالث: مراحل التمويل بالمرابحة	**40**
الفرع الرابع: مزايا التمويل بالمرابحة	**42**
المطلب الرابع: أساليب أخرى للاستثمار في البنوك الإسلامية	**42**

الفرع الأول: الاستثمار عن طريق الإيجار	**42**
الفرع الثاني: الإستثمار عن طريق بيع السلم	**43**
الفرع الثالث: الإستثمار عن طريق القرض الحسن	**44**
الفرع الرابع: الإستثمار عن طريق المساقاة والإستصناع	**45**
خلاصة الفصل	**47**
الفصل الثاني: دراسة حالة بنك السلام – فرع بسكرة–	
تمهيد	**49**
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لبنك السلام	**50**
المطلب الأول: تعريف ونشأة بنك السلام–الجزائر–	**50**
الفرع الأول: تعريف بنك السلام–الجزائر–	**50**
الفرع الثاني: نشأة بنك السلام–الجزائر	**50**
المطلب الثاني: أهداف ووظائف بنك السلام–الجزائر–	**51**
الفرع الأول: أهداف بنك السلام–الجزائر–	**51**
الفرع الثاني: وظائف بنك السلام–الجزائر–	**52**
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك السلام –الجزائر– وكالة بسكرة	**52**
المطلب الرابع: منهجية الدراسة الميدانية	**53**
المبحث الثاني: آليات التمويل التي يقدمها بنك السلام –الجزائر– فرع بسكرة	**55**
المطلب الأول: صيغ التمويل القائمة على المشاركة في عائد الاستثمار في بنك السلام بسكرة	**55**
الفرع الأول: المشاركة	**55**
الفرع الثاني: المضاربة	**56**
المطلب الثاني: اعتماد/تحصيل مستندي موصول ببيع السلم	**58**

الفرع الأول: آلية تطبيق بيع السلم في تمويل التجارة الخارجية	**58**
الفرع الثاني: حجم التمويل بآلية(صيغة) بيع السلم	**59**
المطلب الثالث: الاعتماد المستندي الموصول بالبيع الآجل	**61**
الفرع الأول: تمويل التجارة الخارجية بآلية البيع الآجل	**61**
الفرع الثاني: الشروط الشرعية الواجب توفرها للبيع الآجل	**63**
المطلب الرابع: تفريغ وتحليل نتائج المقابلة	**65**
الفرع الأول: تفريغ نتائج المقابلة	**65**
الفرع الثاني: تحليل وتفسير نتائج المقابلة	**73**
خلاصة الفصل	**76**
خاتمة	**78**
قائمة المراجع	**83**

قائمة

الجداول

الرقم	قائمة الجداول	الصفحة
01	الجدول رقم (01): حجم التمويل بآلية (صيغة) بيع السلم لسنتي (2021-2022).	60
02	الجدول رقم (02): حجم التمويل بآلية (صيغة) البيع الآجل لسنتي (2021-2022).	64

قائمة

الأشكال

قائمة الأشكال

الرقم	قائمة الأشكال	الصفحة
01	الشكل رقم (01): الهيكل التنظيمي لبنك السلام الجزائر– وكالة بسكرة–	53
02	الشكل رقم (02): صيغة المشاركة القائمة على المشاركة في عائد الاستثمار في بنك السلام – فرع بسكرة–	56
03	الشكل رقم (03): صيغة المضاربة القائمة على المشاركة في عائد الاستثمار في بنك السلام – فرع بسكرة–	57
04	الشكل رقم (04): رسم بياني يوضح حجم التمويل بآلية(صيغة) بيع السلم لسنتي (2021–2022).	60
05	الشكل رقم (05): رسم بياني يوضح حجم التمويل بآلية (صيغة) البيع الآجل لسنتي (2021–2022).	64

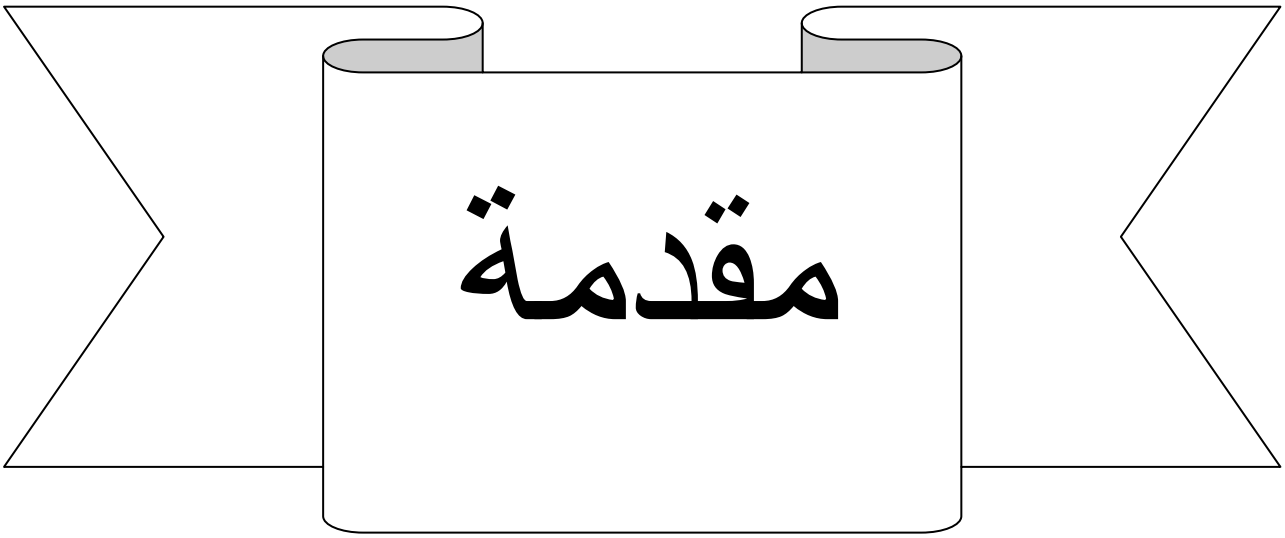
مقدمة

تمهيد:

لقد اكتسب البنك الإسلامي اهتمامًا كبيرًا في صناعة الخدمات المالية نظرًا لمبادئه وممارساته الفريدة التي تتماشى مع الشريعة الإسلامية. واحدة من الوظائف الرئيسية للبنوك الإسلامية هي توفير تمويل للمشاريع الاستثمارية مع الالتزام بالمبادئ الإسلامي يعتبر التمويل الإسلامي، المعروف أيضًا بالبنوك الإسلامية أو التمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية، نظامًا ماليًا يعمل وفقًا للقوانين الإسلامية (الشريعة). تحظر الشريعة دفع أو قبول رسوم الفائدة عند إعارة الأموال، مما يميز التمويل الإسلامي عن الأنظمة المصرفية التقليدية. بدلاً من ذلك، تعتمد مبادئ التمويل الإسلامي على القيم الأخلاقية والأخلاقية، مع تعزيز مشاركة المخاطر، ومشاركة الأرباح، والصفقات المدعومة بالأصول.

إن أحد المبادئ الأساسية للتمويل الإسلامي هو حظر الربا، الذي يشير إلى فرض أو دفع الفائدة في التمويل الإسلامي، فيجب أن تكون الصفقات خالية من أي شكل من أشكال الفائدة، والتكهن، وعدم اليقين (الغرر)، والمقامرة (الميسر).يضمن ذلك أن تُجرى الأنشطة المالية بطريقة عادلة وشفافة ومسؤولة اجتماعيًا.

لهذا يقدم التمويل الإسلامي مجموعة من المنتجات والخدمات المالية التي تلبي احتياجات الأفراد والشركات مع الالتزام بمبادئ الشريعة، تشمل بعض الصكوك المالية الإسلامية الشائعة مثل المضاربة (تقاسم الأرباح)، والمشاركة (الشراكة)، والإجارة، والصكوك الإسلامية. تمكن هذه الصكوك المؤسسات المالية الإسلامية من تقديم خدمات التمويل والاستثمار وإدارة الثروات وفقًا للقوانين الإسلامية.

لقد شهد نمو التمويل الإسلامي تطورًا كبيرًا في السنوات الأخيرة، حيث تعمل البنوك الإسلامية والمؤسسات المالية وصناديق الاستثمار على نطاق عالمي. حيث اكتسب التمويل الإسلامي شعبية ليس فقط في الدول ذات الأغلبية المسلمة، ولكن أيضًا في الدول غير المسلمة التي تبحث عن حلول مالية أخلاقية ومستدامة. تعزز مبادئ التمويل الإسلامي الشمول المالي والاستقرار ورفاهية المجتمع، مما يسهم في تطوير نظام مالي أكثر عدالة وأخلاقية

بشكل عام، يلعب التمويل الإسلامي دورًا حيويًا في توفير حلول مالية بديلة تستند إلى مبادئ أخلاقية وتعزز التنمية الاقتصادية مع ضمان الامتثال للشريعة. تجعل مبادئ مشاركة المخاطر، ودعم الأصول، والاستثمار الأخلاقي التمويل الإسلامي عنصرًا فريدًا ومكونًا مهمًا بشكل متزايد في صناعة الأموال العالمية

لهذا تعد البنوك الإسلامية جزءًا لا يتجزأ من النظام المالي في الجزائر، وقد شهدت نموًا ملحوظًا في السنوات الأخيرة. تتبع هذه البنوك مبادئ الشريعة الإسلامية، التي تحظر الربا وتشجع على الاستثمار في المشاريع التي تعود بالنفع على المجتمع. وبالتالي يكمن دور البنوك الإسلامية في تمويل المشاريع الاستثمارية في قدرتها على توفير السيولة اللازمة والدعم المالي للمشاريع التي تسهم في تنمية الاقتصاد الوطني وخلق فرص عمل جديدة، مما يؤدي إلى تعزيز الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة في الجزائر.

أولاً: تحديد الإشكالية

في ظل التطورات الاقتصادية العالمية والاحتياجات المتزايدة لتحقيق التنمية المستدامة، تلعب البنوك الإسلامية دورًا حيويًا في تمويل المشاريع الاستثمارية التي تساهم في نمو الاقتصاد المحلي وتعزيز الرفاهية المجتمعية.

في هذا السياق يعتبر بنك السلام –فرع بسكرة– من البنوك الرائدة في تقديم خدمات التمويل الإسلامي التي تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، مما يضيف بُعدًا متميزًا إلى دوره في التنمية الاقتصادية

ولتسليط الضوء أكثر على الدراسة المعنية يمكننا طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

"ما هي الأساليب والاستراتيجيات التي يعتمدها بنك السلام –فرع بسكرة– في تمويل المشاريع الاستثمارية وفقًا لمبادئ التمويل الإسلامي؟"

ثانياً: الأسئلة الفرعية

لمعالجة هذه الإشكالية، يجب الإجابة على مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

1. كيف يتم إدارة التمويل الإسلامي وتطوير البنية التنظيمية في بنك السلام –فرع بسكرة– لضمان توافق العمليات مع أحكام الشريعة الإسلامية؟
2. ما هي الإجراءات المتبعة في بنك السلام لضمان الشفافية والمصداقية الشرعية في العمليات المالية؟
3. ما هي الأدوات المالية الإسلامية التي يعتمد عليها بنك السلام في تمويل المشاريع الاستثمارية، وكيف يتم اختيار الأداة المناسبة لكل مشروع؟
4. ما هي التحديات الرئيسية التي يواجهها بنك السلام في تمويل المشاريع الاستثمارية، وكيف يتم التغلب عليها؟

ثالثا: الفرضيات

1. يتم إدارة التمويل الإسلامي وتطوير البنية التنظيمية في بنك السلام فرع بسكرة لضمان توافق العمليات مع أحكام الشريعة الإسلامية من خلال إدارة وتنظيم جميع العمليات المصرفية وإنشاء وحدة متخصصة في الشؤون الشرعية وتطوير سياسات وإجراءات تتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية ؛
2. يتبع بنك السلام إجراءات تضمن الشفافية والمصداقية الشرعية في العمليات المالية من بينها: التشاور المستمر مع الهيئات الفقهية وتقديم تقارير مالية شهرية ؛

3. يعتمد بنك السلام على أدوات مالية إسلامية متنوعة لتمويل المشاريع الاستثمارية مثل المرابحة والمشاركة، ويتم اختيار الأداة المناسبة لكل مشروع بناءً على احتياجات المشروع وظروفه ؛
4. يواجه بنك السلام تحديات رئيسية في تمويل المشاريع الاستثمارية كعدم التوافق مع القوانين، ولكنه يتبع استراتيجيات فعالة للتغلب على هذه التحديات مثل التعاون مع الهيئات الرقابية.

رابعا: أهمية الدراسة

تتجلى أهمية هذه الدراسة في الحاجة الملحة إلى فهم الدور الحيوي والأهمية البالغة للتمويل الإسلامي في دعم المشاريع الاستثمارية، وفي التأثيرات التي تفرضها التحديات المالية والتنظيمية على أدائها.

يعمل هذا البحث على تقديم تحليل علمي وموضوعي للوضع الحالي للتمويل الإسلامي في المشاريع الاستثمارية ، توجيه صناع القرار في تبني استراتيجيات مالية تدعم الكفاءة والاستدامة المالية وإثراء المعرفة الأكاديمية في مجال إدارة المالية في المجال البنكي الإسلامي واثره على المؤسسات الاقتصادية في الجزائر.

خامسا: أهداف الدراسة

نسعى من خلال هذه الدراسة للوصول إلى الأهداف التالية:

- فهم وتحليل مفهوم وأهمية التمويل الإسلامي في البنوك الإسلامية ؛
- استعراض التحديات المالية والتنظيمية التي تواجه البنوك الإسلامية في الجزائر؛
- تقييم الاستراتيجيات الممكنة لتحسين كفاءة وفعالية التمويل الإسلامي للمشاريع الاستثمارية ؛
- تقديم توصيات لتحسين الإدارة المالية في البنك الإسلامي.

سادسا: دوافع إختيار الموضوع

- الرغبة في تحليل التحديات المالية والتنظيمية التي تواجه المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ؛
- الأهمية البالغة للتمويل الإسلامي للمشاريع الاستثمارية مما له من وقع كنتيجة إيجابية لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي للمؤسسات ؛
- الحاجة إلى تقديم توصيات لتحسين كفاءة وفعالية البنوك الإسلامية.

سابعا: منهج الدراسة

للإجابة عن الإشكالية واختبار الفرضيات اتبعنا المناهج التالية:

المنهج الوصفي التحليلي، حيث اتبعنا المنهج الوصفي للحصول على مفاهيم البنوك الإسلامية والتمويل وأهميته في الإقتصاد الإسلامي، كما استعملنا المنهج التحليلي لتحليل آليات التمويل التي يقدمها بنك السلام للمشاريع الاستثمارية والتحديات التي تواجهها من خلال:

- جمع البيانات والمعلومات من مصادر مختلفة (كتب، مقالات، تقارير حكومية)؛
- تحليل البيانات باستخدام المقابلة والملاحظة ؛

- دراسة حالة للبنك الإسلامي بنك السلام –فرع بسكرة– .

ثامنا: صعوبات الدراسة

- نقص البيانات والإحصائيات الحديثة حول التمويل الإسلامي للمشاريع الاستثمارية على مستوى بنك السلام فرع بسكرة ؛
- التغيرات المستمرة في البيئة الاقتصادية والتنظيمية وصعوبة تتبعها ؛
- القيود الزمنية والمادية التي قد تعيق عملية جمع وتحليل البيانات.

تاسعا: الدراسات السابقة

1) دراسة: منير سليمان الحكيم، لنيل درجة الماجستير، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان،2003، والمعنونة ب:

" دور المصارف الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة: دراسة لدور العقود الإسلامية في التمويل"

والتي توصلت إلى النتائج التالية:

إن المشروعات الصغيرة التي تلجأ إلى سد احتياجاتها التمويلية من خلال الصيغ التي تقدمها المصارف الإسلامية تحقق استقرارًا ومرونة وأرباحًا أفضل مقارنةً بالتمويل الربوي الذي تقدمه المصارف التجارية

2) دراسة: إلياس عبدالله أبو الهيجاء، لنيل درجة الدكتوراه،كلية الشريعة جامعة اليرموك، الأردن، 2007، والمعنونة ب: **"تطوير آليات التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية: دراسة حالة الأردن"**

والتي توصلت إلى النتائج التالية:

– إن التمويل بالمشاركة يعد من أهم التمويلات بالصيغ الأخرى، ذلك أنه مبني على القاعدة الإسلامية "الغنم بالغرم"، فهو بذلك يشارك في الربح والخسارة للمشروع الممول.

– يمكن توجيه التمويل بصيغة المشاركة إلى المشاريع ذات الأجل الطويل، وكذلك إلى المشاريع التي تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة لتمويلها. وهذا يعتمد على نوعية الودائع الموجودة لدى المصرف مانح التمويل بصيغة المشاركة.

– يتميز التمويل بالمشاركة بارتفاع درجة المخاطرة فيه.

3) دراسة: فتيحة عقون، لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2008-2009، والمعنونة ب:

" صيغ التمويل في البنوك الإسلامية ودورها في تمويل الاستثمار: دراسة حالة بنك البركة الجزائري"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم دور الصيغ التمويلية الإسلامية في تمويل المشاريع الاستثمارية، مع التركيز على قدرة وأهمية هذه الصيغ في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

عاشرا: هيكل الدراسة

ولحل إشكالية هذا الموضوع والوصول إلى الأهداف المرجوة منه جاءت دراسته ضمن فصلين كالآتي:

الفصل الأول: والمعنون ب: **تمويل البنوك الإسلامية للمشاريع الاستثمارية،** والذي ينقسم إلى 3 مباحث :

حيث حاولنا التطرق في المبحث الأول إلى ماهية البنوك الإسلاميةK أما بالنسبة للمبحث الثاني فقد تطرقنا إلى ماهية التمويل في الاقتصاد الإسلامي. أما المبحث الثالث فقد تطرقنا إلى صيغ المعاملات المالية الشرعية للبنوك الإسلامية.

الفصل الثاني: والمعنون ب: **دراسة حالة بنك السلام – فرع بسكرة –** والذي ينقسم إلى مبحثين :

حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى الإطار المفاهيمي لبنك السلام –فرع بسكرة–، أما بالنسبة للمبحث الثاني فقد تطرقنا إلى آليات التمويل التي يقدمها بنك السلام الجزائر –فرع بسكرة– للمشاريع الاستثمارية.

الفصل الأول:

مفاهيم عامة حول البنوك الإسلامية والتمويل

تمهيد :

البنوك الإسلامية هي مؤسسات مصرفية تعمل في إطار إسلامي، وتلتزم بكل القيم الأخلاقية التي جاءت بها الشريعة الإسلامية، وتهدف إلى تحقيق التنمية على أسس شرعية صحيحة، لهذا تتميز البنوك الإسلامية عن نظيراتها التقليدية بتبنيها مبدأ المشاركة في الربح والخسارة بدلاً من الفائدة، مما يحدث تحولاً جذرياً في الأدوات والاهتمامات المصرفية . ففي النظام المصرفي الإسلامي لا يحصل المودع على عائد ثابت مضمون، بل يصبح شريكاً في أداء البنك، ويتقاسم معه الأرباح والخسائر وفق قواعد محددة مسبقاً

يستند هذا النظام على تكامل التشريع الإسلامي الذي يوفر بدائل شرعية للفائدة، مما يلغي الحاجة إليها ويضمن استمرارية النمو الاقتصادي بشكل طبيعي وسليم. كما يؤمن النظام بإمكانية تحقيق الازدهار الاقتصادي دون الاعتماد على الفائدة، معتبراً ذلك خرافة لا أساس لها.

تتجسد هذه البدائل في مجموعة من الصيغ التمويلية الإسلامية، مثل المضاربة، المشاركة والمرابحة وغيرها، والتي تتيح تحقيق الأرباح بطرق مشروعة وتلبية احتياجات مختلف الأطراف، مما يساهم في دعم النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة

وللتعريف أكثر بهذه البنوك سوف نتطرق إليها في هذا الفصل من خلال ثلاث مباحث وهي :

المبحث الأول: ماهية البنوك الإسلامية

المبحث الثاني: ماهية التمويل في الاقتصاد الإسلامي

المبحث الثالث: صيغ المعاملات المالية الشرعية للبنوك الإسلامية

المبحث الأول: ماهية البنوك الإسلامية

البنوك الإسلامية هي مؤسسات مالية تعتمد على مبادئ الشريعة الإسلامية في أنشطتها وعملياتها المالية، حيث تسعى إلى جمع مدخرات الأفراد وتوجيهها نحو الاستثمار الحقيقي بهدف خدمة المجتمع .

المطلب الأول: تعريف البنوك الإسلامية ونشأتها

تعتمد البنوك الإسلامية على الأصول والأنشطة المتوافقة مع القيم والمبادئ الإسلامية ، حيث نشأت البنوك الإسلامية كرد فعل على الحاجة للخدمات المالية التي تتفق مع هذه القيم والمبادئ الإسلامية في الثقافة الاقتصادي.

الفرع الأول: تعريف البنوك الإسلامية

هناك عدة تعاريف للبنوك الإسلامية سنتطرق لبعض منها فيما يلي:

أولا– القيام بالأعمال والخدمات المصرفية على مقتضى الشريعة خالصة من الربا والاستغلال وبما يحل مشكلة التمويل قصير الأجل . (**حرك، 2013، الصفحات 29–30**)

تعرف على أنها مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها بما يخدم بناء المجتمع التكامل الإسلامي وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الإسلامي. (**عبادة، 2008، صفحة 27**)

ثانيا– البنوك الإسلامية هي مؤسسات مصرفية لا تتعامل بالفائدة أخذا أو عطاءا من حيث الأفراد نقودهم دون أي إلزام أو تعهد من أي نوع لإعطاء الفوائد لهم، وحين يستخدمها في أنشطة استثمارية أو تجارية يكون ذلك على أساس الربح أ و الخسارة.(**يسري أحمد، صفحة 286**)

ثالثا– هي مؤسسة نقدية مالية تعمل على جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع وتوظيفها توظيفا فعالا يكفل تعظيمها ونموها في إطار القواعد المستقرة للشريعة الإسلامية وبما يخدم شعوب الأمة ويعمل على تنمية اقتصادياتها .(**الشواربي، 2001، صفحة 954**)

رابعا– تعريف موسوعة البنوك الإسلامية : البنك الإسلامي هو ذلك البنك الذي لا يتعامل بالفائدة ويقوم على قاعدة المشاركة ويهدف إلى منح قروض حسنة للمحتاجين ، وهذا التعريف ليس جامعا إذ ليس منح القروض الحسنة للمحتاجين هدفا أساسيا من أهداف البنوك الإسلامية، بل هو هدف ثانوي من أهداف البنوك الإسلامية ضمن تحقيق التكامل الاجتماعي. (**عبادة، 2008، صفحة 281**)

الفرع الثاني: نشأة البنوك الإسلامية

في عام 1963، شهدت مدينة "**ميت غمر**" المصرية إنشاء بنك إسلامي للادخار، وهو خطوة رائدة نحو تعزيز الممارسات المالية الإسلامية. تأسيس هذا البنك، الذي أطلق عليه اسم بنك "**ميت غمر**"، جاء بفضل جهود الدكتور أحمد النجار، العالم المتخصص في الاقتصاد الإسلامي. بدعم سياسي قوي، صدر مرسوم جمهوري برقم 17 لعام 1961 يسمح بإنشائه، وبحلول يوليو 1963، بدأ البنك عملياته، تلاه افتتاح خمسة فروع بحلول عام 1965. على الرغم من البداية الموفقة، واجه البنك تحديات بسبب إشاعات سلبية أدت إلى فشله مؤقتًا.

في عام 1966، بدأت جامعة " **أم درمان** " بتدريس الاقتصاد الإسلامي، وقدمت خطة لبنك بلا فوائد للبنك المركزي السوداني، ولكن تعذر تنفيذها نظرًا لظروف معينة. تواصلت الجهود لتعزيز التمويل الإسلامي وفي عام 1971، صدر قانون **بنك ناصر** الاجتماعي رقم 66 الذي حرم التعامل بالربا.

لقد تطورت البنوك الإسلامية بشكل ملحوظ خلال السبعينات والثمانينات، حيث تم إنشاء **البنك الإسلامي** للتنمية في جدة عام 1975 لدعم النمو الاقتصادي والاجتماعي في الدول الإسلامية، وتبع ذلك تأسيس **بنك دبي** الإسلامي. وفي العام 1977، تأسست مؤسسات مالية إسلامية أخرى مثل **بنك فيصل** السوداني وبيت **التمويل** الكويتي، بالإضافة إلى إنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية في مكة المكرمة.(**شبير، صفحة 256 . 262**)

وفي مطلع السبعينات عرف العالم نهضة جديدة في مجال تطبيق المبادئ المالية الإسلامية في الميدان المصرفي فنشأت المصارف الإسلامية لتلبي حاجة تطبيق الشرعية في المعاملات، ومن بين المصاريف التي نشأت نذكر على سبيل المثال لا الحصر:(**بو جلال، 1990 ، صفحة 46**)

أ –بنك فيصل الإسلامي في السودان: تم التأسيس بموافقة مجلس الشعب السوداني بموجب قانون خاص، حيث تم تحديد رأس المال بستة ملايين جنيه سوداني، موزعة على ستمائة ألف سهم

ب –بنك فيصل الإسلامي في مصر: أنشئ البنك في عام 1977 تحت ظل القانون الخاص رقم 48، الذي يقضي بإصدار النظام الأساسي للبنك بقرار من وزير الأوقاف، برأس مال يبلغ ثمانية ملايين دولار أمريكي، موزعة على ثمانين ألف سهم.

ت –بيت التمويل الكويت: تأسس بموجب مرسوم رقم 72، برأس مال قدره 35 مليون دولار أمريكي. أما بالنسبة للتجربة الجزائرية في البنوك الإسلامية، فهي نسبيًا حديثة حيث تأسس بنك البركة الجزائري في 20 مايو 1991، بموجب القانون رقم 10/90 المؤرخ في 14 أبريل 1990، برأس مال يقدر بـ 500 مليون دينار جزائري، موزع بنسبة متساوية 50% لكل من شركة البركة والبنك الجزائري للتنمية الريفية.

المطلب الثاني: خصائص وأنواع البنوك الإسلامية

تتميز البنوك الإسلامية بمجموعة من الخصائص كما لها أنواع والتي سنوجزها في هذا المطلب.

الفرع الأول: خصائص البنوك الإسلامية

البنك الإسلامي يتميز عن غيره ببعض الخصائص التي يقوم عليها ومن بينها: (**عبد الفضيل، 2007 ، صفحة 399**)

أولا– الأساس العقدي أو العقائدي: البنك الإسلامي يستند إلى العقيدة الإسلامية، حيث يستمد كيانه ومبادئه منها، ملتزمًا بالشمولية في التصرفات وفقًا للأحكام الإسلامية. هذا النهج يضمن أن جميع العمليات المالية تتوافق مع الحلال وتجنب الحرام، مما يحظر الاستثمار في أي نشاطات محرمة دينيًا ؛

ثانيا– الأساس الاستثماري: عوضًا عن استخدام الفائدة الربوية التي تعتمدها البنوك التقليدية، يركز البنك الإسلامي على الاستثمارات الأخلاقية والمجدية اقتصاديًا. يتم اختيار فرص الاستثمار بعناية لضمان الامتثال للمعايير الشرعية، مع التركيز على الفعالية والتأثير الإيجابي لهذه الاستثمارات ؛

ثالثا– الأساس التنموي: يهدف البنك الإسلامي إلى تعزيز التنمية الشاملة في المجتمعات المسلمة من خلال استراتيجيات استثمارية تسهم في النمو الاقتصادي والاجتماعي. بخلاف البنوك التقليدية التي تركز على الربحية فقط، يسعى البنك الإسلامي لتحقيق الرفاه العام، مراعيًا الأولويات الإسلامية. الاستثمارات محكومة بالضرورة والفائدة العامة، ولا يتم النظر في المشاريع التي تعزز الإسراف أو الرفاهية غير الضروري.

الفرع الثاني: أنواع البنوك الإسلامية

مع تطور البنوك الإسلامية تعددت أنواعها، ولكي يتم الفصل بينها تم اللجوء إلى معايير لذلك وفيما يلي توضيح لأهم هذه المعايير: (**لعمارة، 1996 ، صفحة 46**)

أولا– المصارف الإسلامية من منظور بيئي

I. **مصارف إسلامية خاضعة للقوانين المصرفية التقليدية:** ومنها المصارف الإسلامية وفقا للشريعة الإسلامية وبما لا يتعارض مع القوانين واللوائح المحلية والتعليمات الصادرة عن السلطات الرسمية ؛

II. **فروع المعاملات الإسلامية للمصارف التقليدية الربوية:** وقد انتشرت هذه الظاهرة كثيرا في الدول الإسلامية وهي ظاهرة طبيعية تدل على زيادة الطلب على التعامل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.

ثانيا– المصارف الإسلامية العاملة في بيئة مصرفية مختلطة: هنا كعدة مصارف تعمل في بيئة مصرفية فيها خليط من المصارف التقليدية الربوية والمصارف الإسلامية منها:

I. بنك ناصر الاجتماعي في مصر
II. بنك دبي الإسلامي
III. بنك فيصل الإسلامي المصري
IV. المصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية في مصر.

ثالثا– المصارف الإسلامية العاملة في بيئة إسلامية غير مختلطة: وتنتشر هذه المصارف في البيئة التي يحرم فيها ممارسة النشاط المصرفي الربوي ومنها:

I. المصارف الإسلامية الباكستانية
II. المصارف الإسلامية الإيرانية . (**لعمارة، 1996 ، صفحة 46**)

رابعا– المصارف الإسلامية من منظور وظيفي: بالرغم من أن المصارف الإسلامية لها وظائف متعددة إلا أنها بعضها يغلب عليه طابع مميز يمكن تصنيفها وفقا له:

I. مصارف اجتماعية بالدرجة الأولى " بنك ناصر الاجتماعي "
II. مصارف تنموية دولية بالدرجة الأولى " البنك الإسلامي للتنمية "
III. مصارف تمويلية استثمارية بالدرجة الأولى " بيت تمويل الكويت "
IV. مصارف إسلامية 360 درجة أي مصارف متعددة الأغراض " خدمات، تجارة، وزراعة وصناعة وتمويل " ومنها مجموعة مصارف فيصل الإسلامية بنك دبي الإسلامي . (**لعمارة، 1996 ، صفحة 47**)

خامسا– أنماط المصارف الإسلامية من حيث الملكية: تنقسم المصارف من حيث ملكيتها إلى:

I. مصارف إسلامية مملوكة للدولة بالكامل مثل " بنك ناصر الاجتماعي "

II. مصارف إسلامية حكومية مملوكة لأكثر من دولة إسلامية " مثل البنك الإسلامي للتنمية "

III. مصارف إسلامية غير حكومية مملوكة للإفراد " مثل بنك دبي الإسلامي

المطلب الثالث: دور وأهداف البنوك الإسلامية

البنوك الإسلامية تلعب دوراً حيوياً في توفير خدمات مالية ومصرفية متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية. تهدف هذه البنوك إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعزيز التنمية المستدامة، بالإضافة إلى توفير الخدمات المالية العادلة، سنوجز ذلك في هذا المطلب.

الفرع الأول: دور البنوك الإسلامية

تساهم البنوك الإسلامية بشكل فعال في دفع عجلة الاقتصاد الوطني، مع التزام صارم بمبادئ الشريعة الإسلامية والأدوار التي تلعبها هذه المؤسسات المالية تشمل النقاط التالية:

أولا: قبول الودائع

توزع البنوك الإسلامية حصة محددة من الأرباح على أصحاب الودائع الاستثمارية، والتي تنتج عن استثمار أموالهم. كما يحصل المصرف الإسلامي نفسه على نسبة معينة من هذه الأرباح، تعويضاً لدوره كمضارب يستخدم أموال الغير في أنشطة استثمارية. في حالة تكبد الاستثمارات للخسائر، يتم تحميل هذه الخسائر على رأس مال المستثمر؛ **(شيخون، 2001، صفحة 87)**

ثانيا: الحصول على الأموال على أساس المضاربة

العلاقة بين البنوك الإسلامية وأصحاب الودائع تقوم على أساس المضاربة، حيث يتفق البنك، بصفته مضاربًا، على تقسيم الأرباح أو الخسائر مع المودعين وفق نسب محددة. كما يحق للبنك تفويض طرف ثالث لاستثمار أموال المودعين في مشاريع استثمارية متنوعة. تعمل البنوك الإسلامية، مثلها مثل أي مؤسسة مالية أخرى، على اختيار المشاريع بعناية، اتخاذ التدابير اللازمة والإجراءات التي تعزز من سمعتها. هذا النهج يساهم في تحقيق عوائد مالية تتجاوز ما يُقدم في البنوك المنافسة، مما يعود بالنفع على أصحاب الودائع؛ **(بوجلال، 1990، صفحة 79)**

ثالثا: الاستعانة بالبنوك الأخرى

عند تعرض البنوك الإسلامية لعجز يلجأ إلى مساعدة من بنك آخر مثله بحيث تتم المساعدة في نطاق المشاركة على الربح والخسارة من غير فوائد؛ **(اللبان، 1999، صفحة 66)**

رابعا: إصدار سندات المقارضة

وهي عبارة عن وثائق موحدة تتكون هذه الوثائق من سندات موحدة يصدرها البنك باسم المكتتبين الذين يدفعون القيمة المحددة، مقابل المشاركة في نتائج الأرباح المحققة سنويًا وفقًا لشروط كل إصدار. تنقسم هذه السندات إلى نوعين: سندات المقارضة المشتركة، وسندات المقارضة المتخصصة، وكل منهما يتميز بخصائص محددة تفصل بينهم؛ (**صالح، 2000، صفحة 208**)

خامسا: تأدية الخدمات البنكية

من بين الخدمات التي تقدمها البنوك الإسلامية تأتي عمليات تحصيل الشيكات من خلال نظام المقاصة، بالإضافة إلى تنفيذ التحويلات المالية بمختلف أنواعها والتعامل في بيع وشراء العملات الأجنبية. كما تقوم هذه البنوك بتحصيل الكمبيالات نيابة عن عملائها، مع التأكيد على عدم خصم الكمبيالات مقابل فائدة أو عمولة لا تتناسب مع مدة الكمبيالة. إضافةً إلى ذلك، تُصدر البنوك الإسلامية خطابات الضمان والكفالات وكذلك الاعتمادات المستندية، مع التزام كامل بمبادئ الشريعة الإسلامية في جميع هذه الخدمات؛ (**ياسين و درويش، صفحة 22**)

وهي كذلك تقدم كافة الخدمات المصرفية التقليدية المتعارف عليها وفقا لأحدث الأساليب الفنية والتكنولوجية، طالما لا تتعارض مع طبيعتها الخاصة، ومع أحكام الشريعة الإسلامية؛ (صالح، 2000، صفحة 208)

سادسا: الخدمات الاجتماعية

يتم تحقيق الترابط والتراحم بين الجماعات والأفراد من خلال تقديم القرض الحسن للأغراض الإنتاجية، مما يمكن المستفيدين من بدء حياتهم العملية وتحسين مستوى دخلهم ومعيشتهم دون تحمل أعباء الفوائد. بالإضافة إلى ذلك، تنشئ البنوك الإسلامية إدارات خاصة لإدارة الصناديق الموجهة للأغراض الاجتماعية، وتقدم قروضًا للزواج وغيرها من الأعمال التي تلبي أهداف البنك في دعم وتعزيز التكافل الاجتماعي؛ (**إبراهيم علي و عساف، 1993، صفحة 180**)

سابعا: أنشطة استثمارية باستخدام أموال المساهمين

تشكل هذه الأنشطة العمود الفقري لعمليات البنوك الإسلامية، وتعد المصدر الرئيسي لتوليد الإيرادات للمستثمرين. (**عدادي الحسين و عبد الله الدوري، 2000، صفحة 76**)

الفرع الثاني: أهداف البنوك الإسلامية

انطلاقاً من حاجة ورغبة شريحة كبيرة من أفراد المجتمع الإسلامي في إيجاد ملاذا من المعاملات المصرفية والاستثمارية بعيداً عن الفائدة، فإن مهمة البنوك الإسلامية تدور حول تقديم الخدمات المصرفية والاستثمارية في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية. ومن أجل تحقيق مهمتها هناك العديد من الأهداف التي سعت البنوك الإسلامية على الدوام إلى تحقيقها وهي:

أولا: الأهداف الاجتماعية

إن الهدف الاجتماعي للمصرفية الإسلامية يعني توجيهها للمساهمة في تحقيق العدالة الاقتصادية الاجتماعية والتوزيع المنصف للدخل والثورة في المجتمع الإسلامي، وأن تحقيق هذا الهدف يتم من خلال ما يأتي : (**الخاقاني، 2011، الصفحات 181-182**)

I. مادامت الزكاة- إضافة إلى أنها فريضة مالية أي تتعلق بموضوع عمل البنوك- تمثل أداة مهمة لإعادة توزيع الدخول والثروات ووسيلة لتخفيف حدة التفاوت الواسع فيهما، فإن القيام بجمع الزكاة وصرفها في مصارفها الشرعية وإدارة أموالها، يصبح من صميم أعمال البنوك الإسلامية كما تؤكد قوانين إنشائها؛

II. على البنوك الإسلامية، من أجل المساهمة في تقليل التفاوت وعدم تركيز الثروة، أن يمتد تمويلها ليشمل صغار المنتجين كالزارع، وأصحاب الورش، والحرفيين، والمقاولين الفقراء، الذين قد لا تجد البنوك التقليدية مصلحة في تمويلهم؛

III. إن الهدف الاجتماعي للبنوك الإسلامية يفرض عليها أن تدخل المكاسب الاجتماعية في حساباتها عندما تدرس جدوى المشروعات، فيجب أن يكون هدف البنك هو تعظيم العائد الاجتماعي للاستثمار.

ثانيا: الأهداف الخاصة بالمتعاملين

تهدف البنوك الإسلامية إلى إرضاء عملائها من المودعين والمستثمرين وتلبية مختلف طلباتهم وذلك من خلال (**منصوري، 2017-2018، صفحة 8**)

I. **تقديم الخدمات المصرفية:** تولي البنوك الإسلامية اهتماما كبيرا بالخدمات المصرفية، لأنها تعتبر عاملا مهما في كسب الميزة التنافسية للبنك، لذا تعمل على توفير مجموعة من الخدمات المصرفية ذات جودة عالية تلبي طلبات المودعين والمستثمرين؛

II. **توفير التمويل للمستثمرين:** تهدف البنوك الإسلامية إلى استثمار الأموال المودعة لديها وذلك باستخدام أفضل أساليب الاستثمار والتمويل المتوافرة لديها والملائمة لطبيعة النشاط المراد تمويله؛

III. **توفير الأمان للمودعين:** تعمل البنوك الإسلامية على جذب ثقة عملائها فهذا يعتبر عاملا مهما لنجاح البنك، وذلك من خلال توفير سيولة نقدية لمواجهة طلبات السحب خاصة الودائع تحت الطلب، إضافة إلى ذلك تسعى إلى انتقاء أفضل المشاريع التي تحقق الأرباح للمودعين والبنك.

ثالثا: الأهداف الداخلية

للبنوك الإسلامية العديد من الأهداف الداخلية التي تسعى إلى تحقيقها نذكر منها :(**بوطبة، 2016-2017، صفحة 95**)

I. **تنمية الموارد البشرية:** تعد الموارد البشرية العنصر الرئيسي لعملية تحقيق الأرباح في البنوك بصفة عامة ، حيث أن الأموال لا تدر عائدا بنفسها دون استثمار، وحتى يحقق البنك الإسلامي ذلك لا بد من توافر العنصر البشري القادر على استثمار هذه الأموال، ولابد أن تتوافر لديه الخبرة المصرفية ولا يتأتى ذلك إلا من خلال العمل على تنمية مهارات أداء العنصر البشري بالبنوك الإسلامية عن طريق التدريب للوصول إلى أفضل مستوى أداء في العمل؛

II. **تحقيق معدل نمو:** تنشأ المؤسسات بصفة عامة بهدف الاستمرار وخصوصا البنوك حيث تمثل عماد الاقتصاد لأي دولة، وحتى تستمر البنوك الإسلامية ويمكنها المنافسة في الأسواق المصرفية لابد أن تضع في اعتبارها تحقيق معدل نمو مقبول؛

III. **الانتشار جغرافيا واجتماعيا:** حتى تستطيع البنوك الإسلامية تحقيق أهدافها السابقة بالإضافة إلى توفير الخدمات المصرفية والاستثمارية للمتعاملين، لابد لها من الانتشار، بحيث تغطي أكبر قدر من المجتمع، وتوفر لجمهور المتعاملين الخدمات المصرفية في أقرب الأماكن لهم، ولا يتم تحقيق ذلك إلا من خلال الانتشار الجغرافي في المجتمعات.

رابعا: الأهداف المالية

من أجل بقاء البنك الإسلامي قائما ضمن المنظومة المصرفية، فإن عليه تحقيق جملة من الأهداف حتى يضمن بقائه، على أسسه ومراعاة النمو الذي يزيده وينقصه الربح وتتمثل هذه الأهداف في: (**بن ضيف، 2017، الصفحات 248-249**)

I. **جذب الودائع وتنميتها:** يعد هذا الهدف من أهم أهداف البنوك الإسلامية حيث يمثل الشق الأول من عملية الوساطة المالية فيفيد الفرد والمجتمع، إذ يحقق لصاحبه أمانا من الفقر، ومن تقلبات الزمان وتجدد الحاجيات ،ويكون تسيل هذه المدخرات في أنشطة اقتصادية، سببا لتحقيق نمو المجتمع وتطوره، بدلا من تخبئة الأموال بوسائل خاصة من أسوئها اكتنازها أو ادخار الأموال في البنوك الأجنبية الربوية، التي تعمل على تنمية اقتصاد بلادها؛

II. **تحقيق الربح:** وهو أهم الأهداف قاطبة، وبدونه لا تستطيع البنوك الإسلامية الاستمرار أو البقاء، ولم تحقق أهدافها الأخرى، والربح لا يهم الملاك فقط بل يهم المودعين، لأنه يحقق لهم الأمان والضمان لودائعهم، بل وأكثر من ذلك يهم المجتمع كافة لأنه في ذلك أكبر تأمين لوجود البنوك واستمرار خدماتها؛

III. **تحقيق النمو:** يقصد به نمو الموارد الذاتية للبنك الإسلامي الناتجة عن الأرباح، وما تضيفه من رأس المال والاحتياطات، كما يعمل البنك على تحقيق نمو متواصل في الودائع التي تمثل مورده المالي الخارجي التي يقوم عليها الاستثمار؛

IV. **استثمار الأموال:** يمثل استثمار الأموال الشق الثاني من عملية الوساطة المالية، حيث تعد الاستثمارات ركيزة العمل في البنوك الإسلامية والمصدر الرئيسي لتحقيق الأرباح، سواء للمودعين أو المساهمين، ويؤدي في الواقع هذا التمويل الاستثماري إلى تنشيط

حركة الصناعة والتجارة والزارعة، وبناء المجتمع الإسلامي ككل، ورفع مستوى الدخل، والتخلص من التبعية للغرب، وبناء وطن قوي، والقضاء على عوامل الفقر والتخلف والجهل والمرض وتحقيق الحرية والاستقلال.

وتقوم البنوك الإسلامية بتوظيف مواردها في أوجه الاستثمار المختلفة وفقا للشريعة الإسلامية واعمار الأرض وذلك من خلال تطبيق أساليب التمويل الإسلامية(كالمرابحة، المشاركة، السلم، الإجارة ،الإستصناع...إلخ).

وما يمكن قوله حول البنوك الإسلامية أن رسالتها تتعدى تحقيق أهداف اقتصادية وتمويلية إلى أهداف تنموية واجتماعية وثقافية ودعوة إلى تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية. وهو ما أشار إليه الدكتور" عبد الحميد عبد الفتاح المغربي" في تحديده للأهداف التي تسعى البنوك الإسلامية إل تحقيقها وسبل الوصول إليها وذلك كما يأتي: **(بعزيز و مخلوفي، 2017، صفحة 7)**

- الالتزام بالقواعد والمبادئ الإسلامية في المعاملات المالية والمصرفية؛
- تحقيق أهداف المساهمين بالبنك والأطراف المتعاملة معه؛
- إشباع حاجات الأفراد المالية؛
- رعاية متطلبات ومصالح المجتمع.

المطلب الرابع: وظائف التسيير في البنوك الإسلامية

إن الوظائف في كل البنوك التقليدية والإسلامية واحدة ولكن الإختلاف هو الإلتزام بمبادىء الشريعة الإسلامية، وعدم تعارض معها، وكذا التمسك بالقيم الأخلاقية الرفيعة ولذلك ينبغي على إدارة المصرف الإسلامي العمل بأعلى مستوى من الفعالية، لتجسيد عمليا لفكرة المنهج الإسلامي التصدي لحالة التخلف والفقر التي تواجه معظم البيئات الإسلامية في العالم، توافر سيولة عالية لدى المصارف الإسلامية تسدى حسن إدارة هذه السيولة ومنافسة القيود القائمة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية.

الفرع الأول: وظيفة التخطيط في البنك الإسلامي

هناك عدة أهداف ينبغي على المصارف الإسلامية تحقيقها، والتي نلمسها من خلال نصوص الشريعة الإسلامية، وأحكامها وفروع هذه الأحكام ومن أهم هذه الأهداف: **(الشواربي، 2001، صفحة 970)**

أولا: أن يكون اقتصاد الأمة الإسلامية اقتصادا كفائيا، لتأمين الحاجات الإسلامية لكل فرد؛

ثانيا: إعمار الأرض واستخراج طاقتها وتحقيق الإقتصاد العادل الذي لا ضرا فيه ولا ضرار حيث أن العدل قضية واضحة في التشريع الإسلامي ولهذا ينبغي استخدام السياسات والإجراءات وخطوات العمل التي تستفيد من الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة في المجتمع لتحقيق تلك الأهداف، وذلك في إطار أحكام الشريعة الإسلامية؛

ومن الضروري أن تقوم الإدارة المصرفية بإعداد التنبؤات اللازمة من خلال توفير البيانات ثم معالجتها للوصول إلى معلومات يمكن أن تساعد القائمين بالتخطيط في المصرف الإسلامي لإعداد الموازنات التخطيطية اللازمة له، وذلك من خلال إعادة تقديرات المركز المالي للمصرف الإسلامي في ضوء مكونات الموارد المتوقعة، سواء من هيكل الودائع بأنواعها المختلفة الاستثمارية، والتوفير والجارية، إن صافي حق الملكية المتمثل في رأس المال المدفوع والأرباح المحتجزة والاحتياطات العامة، وكذا في ضوء حجم ونوعية الأنشطة التوظيفية المختلفة المتمثلة في المضاربات والمشاركات والمرابحات؛

ثالثا: وضع تقديرات وقائمة الدخل للمصرف الإسلامي أخذا بعين الاعتبار أهداف المصرف ومستوى وتطور أنشطته خلال فترة الموازنة التخطيطية أو الطبيعة المميزة لهذا الأنشطة والأعباء المتوقعة تحملها خلال نفس الفترة في ضوء غياب الفائدة الثابتة و المحددة مقدما (**الشواربي، 2001، صفحة 970**) باعتبار أن المودعين كالمساهمين وأيضا لإبعاد الربا عن مجموع حصائل الإيرادات التي تركز في إيرادات النشاط التمويلي، وعوائد النشاط الاستثماري ؛

رابعا: إعداد الموازنة التخطيطية للمصرف الإسلامي، عن الفترة المالية والتي يلزم لها إعداد تقديرات لبعض البنود أهمها: المقبوضات، والمدفوعات خلال فترة الموازنة التقديرية، مع تحديد رصيد النقدية لأول فترة، وتحديد الحد الأدنى من النقدية الواجب الإحتفاظ به على مدى الفترة وصولا إلى العجز أو الفائض، بحيث يمكن تدارك العجز قبل وقوعه والتعرف على فرص الإستثمار الفائض في حالة وجوده. (**الشواربي، 2001، صفحة 970**)

الفرع الثاني: وظيفة التنظيم في البنك المصرفي الإسلامي

لقد إهتم الإسلام بوظيفة التنظيم اهتماما بالغا، حيث اهتم بمكونات وأبعاد الوظيفة التنظيمية التي تأتي من خلال هيكل تنظيمي يتعاظم شأنه بتوفير هيئة الرقابة الشرعية ومالها من مسؤوليات تتعلق بتطبيق الشريعة الإسلامية؛

ويرتبط التنظيم الإداري الإسلامي ارتباطا وثيقا بالشريعة الإسلامية، من خلال بناء تنظيمي في بيئة إسلامية ترتبط بالمبادئ والقيم والضوابط المؤثرة في التنظيم الإداري الإسلامي ويطبق المبادئ الأساسية القائمة على مبادئ الطاعة والمشورة والمسؤولية والمساءلة ، كما أن التنظيم الإسلامي يهدف إلى هدف شرعي يتمثل في الحفاظ على الظروريات الخمس هي:

حفظ الدين ، حفظ النفس ، النسل ، العقل و المال.

و يمتد إلى كل مصلحة تتماشى مع مقاصد التشريع لجذب منافع وترك الضرر، كما يراعي التنظيم الإداري العلاقات الإنسانية المتمثلة في الرحمة واللين والعف.

الفرع الثالث: وظيفة الرقابة في البنك الإسلامي

و معناها شرعا الرعاية والحفاظ أو الإنتظار، وتتمثل أنواع الرقابة في الرقابة العلوية من الخالق جل شأنه ثم الرقابة الذاتية التابعة من داخل الفرد و الناتجة عن يقظة الضمير والتي تعمق الشعور بالإلتزام دون الحاجة إلى رقابة خارجية، ثم الرقابة المجتمعية وأساسها أن الأمة الإسلامية هي مصدر السلطات، وتبدأ ممارسة رقابة الأمة قبل العمل من خلال المشورة وبعد العمل من خلال الإصلاح والتقويم وهنالك عدد من الأجهزة المسؤولة على رقابة الأنشطة الإسلامية، وإن إختلفت الأدوات الرقابية لكل من هذه الأجهزة و هي كالتالي :

أولا: هيئة الرقابة الشرعية

وتدور وظيفتها في المصرف الإسلامي حول التأكد من مدى إلتزام المصرف بضوابط شرعية وإختصاصات مراقب الحسابات الخارجي بإجراء تفتيش والرقابة الدورية والقواعد العامة المتعارف عليها، أي أن الوظيفة الشرعية للهيئة تتمثل في الفتاوى ، وإبداء الرأي الفقهي في المسائل المعروضة من إدارة البنك، وإبداء الملاحظات بخصوص العمليات قبل تنفيذها أو إذا لم تتفق آراء إدارة المصرف الإسلامي

والجهاد الشرعي به ثم عرض الموضوع للهيئة العليا للفتوى والرقابة الشرعية بالإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية؛ (**الشواربي، 2001، صفحة 972**)

ثانيا: رقابة المصرف المركزي

باعتباره داخل كل دولة هو المختص بالإشراف على النظام النقدي والمصرفي ويكون للبنك المركزي السلطة نفسها على البنوك الإسلامية. كالتالي على البنوك التقليدية من حيث الإشراف على عمليات الإستثمار والتمويل وتنظيمها، وذلك بإصدار توجيهات عن الأغراض التي يجوز أولا يجوز تمويلها، والهامش الذي يحتفظ به البنك، ونسبة الضمان التي يحصل عليها، بخصوص بعض أنواع التمويل، وتوزيع المخاطر بتوزيع العمليات بما يحدد مخاطر البنك بخصوص صيغ التمويل المسموح بها شرعا كما يحقق البنك المركزي وطلب أي بيانات من البنك الإسلامي، ونشرها ضمن بياناته المجمعة إذ رأى في ذلك مصلحة عامة وللبنك المركزي حق التفتيش على البنك الإسلامي، في أي وقت، وإذا رأى البنك المركزي إخلال البنك الإسلامي بالتواعد أو أن إدارته تضر بالمودعين، وأن حالة السيولة لديه سيئة أو في طريقها إلى ذلك من حقه إتخاذ الإجراءات المعتادة؛

ثالثا: رقابة المودعين

نظرا لأنهم يتأثرون بنتائج أعمال المصرف ربحا وخسارة وإختيار مجلس الإدارة ومراقبة الحسابات يتم بواسطة الجمعية العامة للمساهمين مما يجعل المودعين بمنأى عن رقابة العمل الذين يشاركون في نتائجه كما أن هناك تقريرا ما يعجز من الدخل كالمخصصات للديون المشكوك فيهم أو المعدومة والتي يتأثر بها مباشرة المودعين ولذلك ينبغي أن يفصح البنك في بياناته المالية

المرفقة بالميزانية إلى أقصى حد ممكن من عملياته، كما يوضح سياسته الإستثمارية ونظامه المحاسبي ، والمشاكل التي يواجهها تتعلق بسلطات المودعين النظامية، وهم ليسو مساهمين حتى يتمتعون بحقوق المساهمين و يمارسون سلطاتهم وليسو بالدائنين حتى يظلوا بمنأى عن إدارة البنك. (**الشواربي، 2001، صفحة 973**)

المطلب الخامس: استخدامات ومصادر أموال البنوك الإسلامية

للبنوك الإسلامية استخدامات مباشرة وغير مباشرة، كما لها مصادر داخلية وأخرى خارجية، سنوضح ذلك في هذا المطلب.

الفرع الأول: استخدامات أموال البنوك الإسلامية

وتنقسم الاستخدامات إلى نوعين هما الاستخدامات المباشرة وغيرالمباشرة:(**لعمارة، 1996 ، صفحة 67**)

أولا: الإستخدامات المباشرة

يقوم المصرف الإسلامي بإستثمار جزءا من الأموال في إنشاء وتأسيس المشروعات والشركات المختلفة التي يتولى هم دراسة جدواها الاقتصادية والتأكد من صلاحيتها، ثم يقوم على تنفيذها وتسييرها ومتابعتها، وتظل هذه المشروعات والشركات ملكا كاملا للمصرف طالما إحتفظ برأس مالها، كما لا يكون لهذه المشروعات والشركات كيان قانوني مستقل عن كيان المصرف بل تضل امتدادا قانونيا له كإحدى وحداته وإدارته الفنية الأخرى؛

غير أن الحاجة إلى نوع معين من المشاريع لتدعيم أنشطة أخرى لتنمية المجتمع قد يزيد في ثقل الواقع على المصرف، مما يقلل من كفاءته في القيام بوظائفه المختلفة على نطاق واسع. وذلك يستحسن أن يكون هذا النشاط محدودا في حالات خاصة؛

ثانيا: الإستخدامات غير المباشرة (التأجير، التمويل)

التأجير، التمويل استخدام غير مباشر لموارد المصرف الإسلامي حيث يقوم هذا الأخير بشراء المعدات والآلات وتأجيرها للعملاء والتعاونيات نظير أقساط شهرية أو نصف سنوية، كنوع من أنواع التمويل المصرفي للقيام بعمليات متنوعة كبيرة. وقد ينتهي هذا التأجير بتمليك المعدات والآلات للمستأجر، وفي هذه الحالة يكون البيع بالتقسيط بيعا حقيقيا، ويكون الشراء تأجيري، ويتم الحساب بأقساط بحيث يؤدي خلال مدة التعاقد إلى سداد ثمن الشراء الأصلي، وتحقيق عائد مناسب للمصرف.

الفرع الثاني: مصادر أموال البنوك الإسلامية

تتكون موارد البنوك من رأس المال، والمخصصات، والإحتياطات، والودائع وغيرها من العمولات والأجور والرسوم، والمبالغ المقترضة، والشبكات، والحوالات، المستحقة الدفع ومخصصات أخرى، ... هذه الموارد مجتمعة هي القاعدة التي يقوم عليها المركز المالي للبنك والذي يعمل جاهدا على دعمها وباستمرار.

وإذا كانت موارد البنوك التقليدية تعود في أكثر جزء منها للودائع بكل أنواعها .(**عبد الفضيل، 2007 ، صفحة 402**) والتي يعتبر أصحابها دائنين بها، فان أصحاب الودائع لدى البنوك الإسلامية يعدون شركاء وليسو دائنين، ولذلك فعند تحديد موارد البنك الإسلامي لا بد من أخذ الودائع أيضا بعين الإعتبار .

وتتنوع مصادر الأموال لدى البنوك الإسلامية كغيرها من البنوك التجارية والمؤسسات المالية أو الأخرى إلى مصادر داخلية ومصادر خارجية على النحو التالي :

أولا: المصادر الداخلية

تتكون أساسا من رأسمال والاحتياطات المختلفة:

I. **رأس المال:** وهو عبارة عن مجموع الحصص المالية التي أسهم بها المساهمون عند تأسيس المصرف، ويعتبر من ضمانات حقوق المودعين إذا يعوض النقص الحاصل في موارد البنك، عندما سيستثمرها، علما بأن البنك لا يمول برأس ماله، وإنما بما يجمعه من الودائع .

وتعمل البنوك الإسلامية مثلها مثل البنوك التقليدية، برأسمال يتكون من مجموع حصص الشركاء المقدمة عند إنشائه، وبنفس الطريقة، ويمكن أن يسهم فيه الأشخاص الطبيعية والمعنوية، وكل زيادة تطرأ عليها خلال مبدأ عملها، يكتب فيها مباشرة وبالتأمل، إلا أن رأس المال يختلف بين البنوك الإسلامية من حيث مكوناتها وبحسب طبيعتها، هل هي دولية أم محلية، عامة أو خاصة ويفهم من التنظيم الوارد في القوانين لأعمال المصاريف التقليدية أن مزاولة عمليات المصارف على سبيل الإحتراف مقصورة على شركات المساهمة .

وشركات المساهمة جائزة شرعا، إذا تنطبق عليها قواعد شركة الحنان من شركات الأموال في الفقه الإسلامي، وبالتالي فرأس المال لوصفه أحد موارد المصرف جائز شرعا، نظرا لجواز الكيفية التي أكتب بها، حيث أكتب بطريقة تأسيس شركة المساهمة الجائزة شرعا، وعلى ذلك فرأسمال المصرف قبل حمله أسهم رأسمال، يعتبر رأس المال بالنسبة للمصرف المورد الأول الذي يبدأ به نشاطه؛ (**عبد الفضيل، 2007 ، صفحة 403**)

II. **الاحتياطات:** وهي عادة تتكون عن طريق حجز جزء من الأرباح وإبقائه داخل البنك من أجل تعزيز مكانته المالية وقدرته الاستثمارية وتتكون من :

II –1/ الاحتياط القانوني: وهو عبارة عن سنة محددة من الأرباح يفرضها القانون داخل المؤسسة، ولا توزع بأي شكل من الأشكال، وعلى هذا فإن البنك الإسلامي تبعا لقانون الدولة سيلتزم بهذه النسبة من الأرباح ويبقيها تحت الاحتياط وعادة ما ينص القانون التأسيسي للبنك على مقدار هذه النسبة؛

II –2/ الاحتياط الاختياري: وهذا الاحتياطي لا يفرضه القانون ولكن بصفة المؤسسون برغبة منهم قصد تعزيز رأسمال البنك ويحدده المؤسسون وفقا للظروف المالية و توقعاتهم المستقبلية وينص النظام الأساسي للبنك وفق اقتراح مجلس إدارته على مقدار الأرباح التي توجه الاحتياطي الاختياري؛

II –3/ احتياطات أخرى : وهذه الاحتياطات عادة ما تخصص لمواجهة خسائر قد تلحق بالبنك وهذا ليشجع أصحاب الودائع أو البنك نفسه للدخول في استثمار مشاريع محددة بعد دراسة مدى ملائمتها و نجاحها، وعليه هذه الإحتياطات عادة ما تستعمل لمواجهة المستقبل المجهول وتقدير الدور الإيجابي للبنك وفق نشاطه لتمويل التنمية، وهي الأخرى تحدد حسب خبرة وتوقعات مسؤولي البنك للحالة الاقتصادية العامة.

III. **الأرباح غير الموزعة:** وتستعمل هذه الأرباح عادة في توسيع نشاط البنك وتمويل مشاريع أخرى جديدة. وهذا لكي يبقى البنك قادرا على منافسة المؤسسات والبنوك الأخرى في نشاطه فلا شك أن الاحتفاظ بجزء من الأرباح داخل المؤسسات البنكية أصبح أمرا تقتضيه الظروف الاقتصادية لأنه أصبح اليوم من أهداف المشاريع الاقتصادية هو التوسع و الاستحواذ على أكبر حصة في السوق، وهذا لا يتم إلا بمساهمة جزء من الأرباح التي لا توزع إلى جانب رأس المال .

ثانيا: المصادر الخارجية

وهي بدورها تنقسم إلى :

I. **الودائع:** تتعامل البنوك عموما بثلاثة أنواع كبرى من الودائع كبرى وهي: الودائع تحت الطلب،

أو لأجل، أو للادخار وتتبع هذه الودائع التقسيم القائم على الأجل.

علما بأنه يوجد تقسيم آخر يدور حول سلطة البنك في استخدام الودائع وهناك من يستخدمها دون قيد، شريطة أن يرجع لأصحابها ما يطلبونه وقت ما شاؤا، ومن يكون مجبرا على استخدامها في غرض معين ومحدد، ومن لا يكون لها أجل معين، ولكن سحبها يكون مرتبطا وبإخطار البنك أو بالقضاء مدة هذا الأخير . أما عن البنوك الإسلامية فتقسم الودائع إلى قسمين أساسيين تمت الموافقة عليهما في مؤتمر البنك الإسلامي الذي انعقد بدبي 1979، واستعملتها هذه البنوك وإن كان ذلك بتسميات مختلفة .

يضم **القسم الأول** : الودائع تحت الطلب **(الحساب الجاري)** وهذه الودائع تسحب دون سابق إخطار، و قد سميت حسابات القرض الحسن .

و يحتوي **القسم الثاني** : على الودائع الاستثمارية على تنوعها وتعدد أسمائها والتي قد تكون عامة يفوض البنك في استخدامها ومخصصه لمشروع معين ويشترط لمختلف أشكال الودائع في البنوك الإسلامية أن يرد في عقودها الغرض منها وآجالها، وتحديد نسبة

العائد من الأرباح الذي تستحقه وتحديد المسؤولية عن المستخدم والضمان وتكلفة التشغيل . (**عبد الفضيل، 2007 ، صفحة 404**)

II. **الأسهم العادية**: لقد أشرنا سابقا إلى عنصر رأس المال في البنك وإعتبرناه أحد أهم المصادر الداخلية لكن عند مزاولة البنك لنشاطه قد يحتاج إلى مزيد من الأموال لتحقيق أهدافه ففي هذه الحالة يمكنه إصدار أسهم جديدة للاستفادة من الأموال

والتي تمثل مجموع ما أصدره من أسهم وعليه نعتبر مصدر المساهمات عنصر أساسيا خارجيا للتمويل. (**عبد الفضيل، 2007 ، صفحة 404**)

المبحث الثاني: ماهية التمويل في الاقتصاد الإسلامي

في الاقتصاد الإسلامي، يُعتبر التمويل جزءًا حيويًا من النظام الاقتصادي الذي يستند إلى مبادئ دينية وأخلاقية. حيث يتميز التمويل في الاقتصاد الإسلامي بمجموعة من القواعد والمبادئ التي تهدف إلى تحقيق التوازن بين الاقتصاد والمجتمع والفرد.

المطلب الأول: تعريف التمويل وأهميته في الإقتصاد الإسلامي

للتمويل عدة تعاريف وله أهمية بالغة في الإقتصاد الإسلامي، هذا ما سنوجزه في هذا المطلب.

الفرع الأول: تعريف التمويل في الاقتصاد الإسلامي

يُعرّف التمويل بأنه مجموعة الآليات والأساليب المالية التي تمكّن المؤسسة من ضمان استدامة عملياتها وفقاً للتصور الضيق. في المقابل، يشمل التصور الأوسع والأكثر تطابقاً مع الواقع مجموع العمليات التي تسمح للمؤسسة بتوفير الأموال اللازمة لتلبية احتياجاتها من رؤوس الأموال؛

يعرف التمويل بأنه توفر الأموال اللازمة لنشاط اقتصادي معين والبحث عن المصادر المناسبة له ونظرا لأهمية النشاط في الاقتصادية وذلك من خلال تطوير الأنظمة التمويلية التقليدية وكذا البحث عن أنظمة جديدة؛(**بوناب، 2003 ، صفحة 02**).

كما يعرف أيضا الدكتور عمر حسين التمويل على أنه: "توفر النقود في الوقت المناسب أي الوقت الذي تكون فيه المؤسسة في أمس الحاجة للأموال، كما يوفر الوسائل التي تمكن الأفراد والمؤسسات من الاستهلاك والإنتاج على الترتيب وذلك في فترات معينة"؛ (**حسن، بدون سنة نشر، صفحة 145**)

من هذا المفهوم يتضح أن التمويل يمثل العمود الفقري الذي تستند إليه المشروعات؛ إذ لا يمكن لأي مشروع أن يتحقق بدون توافر تمويل، سواء كان ماديًا أو معنويًا. لضمان إجراء عملية تمويل ناجحة وفعالة، من الضروري تحقيق عدة شروط، أبرزها إجراء دراسة جدوى اقتصادية شاملة للمشروع وتنفيذ العمليات الإحصائية اللازمة. هذه الخطوات تكفل إجراء عملية التمويل بكفاءة، مما يسهم في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة للمشروع.

وفقًا لتعريف سليمان ناصر، التمويل مشتق من كلمة "المال" كما ورد في "لسان العرب"، حيث يشير إلى زيادة الثروة والقدرة على التحكم والتصرف فيها. وقد جاءت معاني مماثلة في "قاموس المحيط"، إذ يربط المصطلحات بالكسب والإنفاق وزيادة المال

من ناحية أخرى، يركز التعريف الاصطلاحي للتمويل في السياق التجاري والإنتاجي على استراتيجيات النمو والتوسع للمنشآت. يتضمن ذلك زيادة الطاقة الإنتاجية، تقديم منتجات جديدة، أو إعادة هيكلة الأجهزة التنظيمية. لتحقيق هذه الأهداف، تقوم المنشأة بوضع برنامج يعتمد على ناحيتين رئيسيتين:

التخطيط المالي: الذي يشمل تحديد مصادر التمويل، سواء كانت هذه المصادر داخلية من الأرباح المعاد استثمارها أو خارجية من القروض والاستثمارات.

التنفيذ الاستراتيجي: يركز على استخدام التمويل بكفاءة لتحسين الإنتاجية، وإدخال التقنيات الجديدة، وتوسيع السوق، وتحسين البنية التحتية.

يتميز هذا النهج بأنه يهدف إلى تعزيز القدرات الإنتاجية للمنشأة وتوسيع نطاق عملها بطريقة تسهم في زيادة قدرتها التنافسية وتحقيق الاستدامة على المدى الطويل.

- ناحية مادية أي تحصيل كل الوسائل المادية الضرورية لإنجاح المشروع.
- ناحية مالية تتضمن كافة مصادر الأموال وكيفية إستعمالها وهذه الناحية هي التي تسمى بالتمويل. **(سليمان، 2002، الصفحات 37-38)**

يتضح من هذا المفهوم أن التمويل يشمل الجوانب المادية والمالية على حد سواء، ويتمثل في إدارة الأموال بكفاءة من خلال تخصيصها للمشاريع التي تساهم في دعم التنمية الاقتصادية. و التمويل يعني أيضًا توفير السيولة اللازمة للاستثمارات وتكوين رأس المال الثابت، بهدف تعزيز الإنتاج والاستهلاك.

علاوة على ذلك، يُعرف التمويل بأنه عملية تعبئة المدخرات لاستخدامها في استثمارات تؤدي إلى الاستفادة العامة، وذلك من خلال تنفيذ عمليات إنتاجية فعّالة. هذه العملية تضمن الاستخدام الأمثل للموارد المالية بما يخدم الأهداف الاقتصادية الأوسع نطاقًا.

الفرع الثاني: أهمية التمويل في الإقتصاد الإسلامي(ألبنا، 1996، الصفحات 19-20)

التمويل يشكل أحد الركائز الأساسية في دعم الاستقرار والنمو الاقتصادي والاجتماعي لأي دولة. إليكم بعض من أبرز جوانب أهميته:

أولا: توفير السيولة المالية: يوفر التمويل المبالغ النقدية الضرورية للوحدات الاقتصادية التي تعاني من عجز مالي، مما يمكّنها من مواصلة عملياتها في الأوقات الحرجة؛

ثانيا: دعم النمو الاقتصادي والاجتماعي : يلعب التمويل دورًا حيويًا في تحفيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مما يسهم في رفع مستوى معيشة السكان وتحقيق التنمية المستدامة للبلاد؛

ثالثا: خلق فرص العمل: من خلال تمويل المشاريع الجديدة والتوسع في الأعمال القائمة، يساهم التمويل في خلق فرص عمل جديدة وبالتالي يساعد في الحد من البطالة؛

رابعا: تحقيق الأهداف الوطنية: يعزز التمويل القدرة على تحقيق الأهداف التي تضعها الدولة، مثل تطوير البنية التحتية، تعزيز القطاعات الصناعية والتكنولوجية، وغيرها؛

خامسا: تحسين الرفاهية العامة: يساهم التمويل في تحسين الوضع المعيشي للأفراد من خلال توفير الخدمات والمنتجات الأساسية كالسكن والتعليم والرعاية الصحية، مما ينعكس إيجابًا على رفاهية المجتمع بأكمله؛

سادسا: توفير السكن والعمل: يعتبر التمويل أساسيًا في توفير الموارد اللازمة لبناء الوحدات السكنية وتطوير المشروعات التي تولد فرص عمل، مما يساهم في استقرار الأسر وتنمية الاقتصاد.

تشير هذه النقاط إلى الدور الحيوي الذي يلعبه التمويل في تعزيز الاقتصاد وتحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي على المستوى الوطني.

المطلب الثاني: صيغ التمويل من حيث الأجل ومصادره

يمكن تقسيم التمويل إلى تقسيمات مختلفة من حيث الحجم أو الطبيعة أو المصدر لكن التقييم المستعمل عادة هو الذي يكون حسب المدة أو الأجل ويقسم بذلك إلى 3 أنواع، سنوضحها في هذا المطلب

الفرع الأول: التمويل قصير الأجل: ومدته سنة واحدة في الغالب ويجب أن لا يتجاوز السنتين كحد أقصى، وإن كان بعض الاقتصاديين يجعل هدا الحد هو 18 شهرا فقط أما الحد الأدنى فيمكن أن يصل إلى يوم واحد.

مصادر التمويل قصير الأجل:

- **الائتمان المصرفي:** يعد اختيار البنك من بين القرارات الحاسمة التي تواجه المؤسسات المستخدمة للائتمان المصرفي، حيث تشكل هذه الخطوة أساسًا هامًا في استراتيجية الإقراض. وفي هذا السياق، يجب على المؤسسة أن تأخذ بعين الاعتبار النقاط التالية عند اختيار البنك المناسب:

✓ تناسب حجم البنك مع حجم المؤسسة المستفيدة، حيث تفرض القيود الاقتصادية والقانونية توازنًا يجب مراعاته في حجم القروض الممنوحة؛

✓ مطابقة سياسات البنك مع احتياجات المؤسسة وظروفها الخاصة؛

✓ توجيه المؤسسة لاختيار بنك يمتلك خبرة ودراية كافية بعملياتها لتقديم المشورة المالية، مع الحرص على عدم التعرض لمخاطر تسريب المعلومات السرية لمشروعات منافسة؛

✓ تجنب التعامل مع بنوك تحافظ على علاقات وثيقة مع بنوك أخرى أو مع البنك المركزي، لتفادي أي تعارضات محتملة.

✓ التفضيل للتعامل مع البنوك القوية ذات الإدارة السليمة والرؤية الإستراتيجية؛

- ✓ وفيما يتعلق بأنواع القروض، تشمل البنوك تقديم قروض غير مكفولة وقروض مكفولة بأمان معين، حسب متطلبات المؤسسات المستفيدة.
- ❖ **الائتمان التجاري:** الائتمان التجاري هو نوع من الائتمان ذو الأجل القصير، حيثُ يمنح المورد للمشترين عند شرائهم البضائع بهدف إعادة بيعها. يستخدم المشتري الائتمان التجاري عندما يكون رأس المال العامل لديه غير كافٍ لتلبية الاحتياجات الجارية، وعندما يجد صعوبة في الحصول على قروض بنكية أو قروض أخرى ذات تكاليف متفاوتة على المدى القصير.

الفرع الثاني: التمويل المتوسط الأجل: وتتراوح مدته من سنتين إلى خمس سنوات وقد يمتد حده الأقصى إلى سبع سنوات.

مصادر التمويل المتوسط الأجل: هو نوع من القروض الذي يتم سداده في فترة زمنية تزيد عن السنة وتقل عن خمس سنوات، وهذا النوع من القروض ينقسم إلى قروض مباشرة والتمويل بالاستئجار.

أولا-قروض مباشرة متوسطة الأجل: تُعرف القروض المباشرة متوسطة الأجل عادة بأنها القروض التي يتم سدادها بشكل منتظم على مدى عدة سنوات، حيث تشمل قسط السداد المستمر الذي يُعرف أحيانًا بمدفوعات الاهتلاك. وعادةً ما تكون هذه القروض مضمونة بأصول محددة أو بأنواع مختلفة من الضمانات، ومع ذلك، يمكن أن توجد استثناءات من هذه القواعد في بعض الحالات.

عمومًا، تتراوح فترة القروض المباشرة متوسطة الأجل التي تُقدمها البنوك بين سنة واحدة وخمس سنوات، بينما تمتد فترات سداد قروض شركات التأمين عادة من خمس إلى خمس عشر سنة، مما يعكس تفاوت الاحتياجات والظروف في القطاعين المصرفي والتأمين.

ثانيا-التمويل بالاستئجار: تمويل الاستئجار يُعد شكلاً من أشكال التمويل يشبه الإقراض إلى حد كبير، حيث ينجم عنه رفعٌ مالي مماثل لعمليات الإقراض. يتنوع التمويل بالاستئجار في أشكاله، ومن أهم هذه الأشكال:

I. **استئجار الخدمة:** أو ما يُعرف أحيانًا بالاستئجار التشغيلي، يتضمن تقديم خدمات التمويل والصيانة معًا. يتطلب هذا النوع من الاستئجار من الشركة المالكة للأصول تقديم الصيانة اللازمة، وتكون تكلفة هذه الصيانة جزءًا من قسط الاستئجار. ومن الجدير بالذكر أن مجموع أقساط الاستئجار عادةً لا يُغطي تكلفة الأصل بالكامل. كما يتميز عقد الاستئجار بهذا النوع من الاستئجار بأنه يمتد لفترة تقل عن العمر الإنتاجي للأصل. وبعد انتهاء فترة الاستئجار، يُمكن للمالك (المؤجر) تحقيق فائدة من خلال إعادة تأجير الأصل أو بيعه بالقيمة المتبقية بعد خصم الاستهلاك

II. **الاستئجار المالي:** الاستئجار المالي هو نوع من أنواع التمويل الذي لا يتضمن خدمات الصيانة ولا يمكن إلغاؤه، حيث يتطلب من المستأجر سداد قيمة الصك بالكامل. تتم عملية الاستئجار المالي على النحو التالي:

II –1– يقوم المستأجر بتحديد الأصل الذي يرغب في استئجاره، ثم يبدأ التفاوض مع المنتج أو الموزع بشأن السعر وشروط التسليم والتفاصيل الأخرى.

II –2– بعد التوصل إلى اتفاق مع المنتج أو الموزع، يقوم المستأجر بالتفاوض مع البنك أو الجهة المالية الأخرى لشراء الأصل من المنتج أو الموزع. يتم ذلك على أساس أن يتم استئجار الأصل بمجرد شرائه من البنك، وتتضمن شروط عقد الاستئجار المالي ضرورة سداد قيمة الأصل بالكامل للمستأجر بالإضافة إلى نسبة مئوية تتراوح عادة بين 6% و12% على الرصيد كرسوم إيجارية.

III. **البيع ثم الاستئجار** : في إستراتيجية "البيع ثم الاستئجار"، تقوم المؤسسة المالكة لأصول ثابتة كالأراضي، المباني، أو المعدات، ببيع هذه الأصول إلى جهة مالية. بعد البيع، تستأجر المؤسسة الأصل نفسه من المشتري لفترة محددة ووفق شروط معينة. في حالة كون الأصول عبارة عن أراضي أو مباني، غالبًا ما تكون الجهة المالية المعنية هي شركة تأمين، نظرًا لطبيعتها الاستثمارية طويلة الأجل. أما بالنسبة للمعدات والآلات، فقد تكون الجهة المالية المشترية شركة تأمين أو إحدى شركات التمويل المتخصصة. (**شمعون، 1998، صفحة 22**)

الفرع الثالث: التمويل الطويل الأجل

ومدته تزيد عن الخمس أو السبع السنوات وليس له أقصى إذ يمكن أن يصل إلى 20 سنة وأكثر. (**سليمان، 2002، الصفحات 37– 38**)

مصادر التمويل الطويل الأجل: يمكن تقسيم المصادر الرئيسية للتمويل طويلة الأجل إلى الأقسام التالية:

أولا: أموال الملكية:وأهمها: (**قويدري، 1997، الصفحات 58–59**)

I. **الأسهم العادية**: الأسهم العادية تعد واحدة من الأدوات الرئيسية للتمويل طويل الأجل بالنسبة لشركات المساهمة. هذه الشركات تعتمد بشكل كبير، وخاصة في مراحل تأسيسها، على الأسهم العادية كمصدر دائم للتمويل. حملة الأسهم العادية يمتلكون مزايا متعددة، منها:

- **عدم وجود التزامات ثابتة**: الأسهم العادية لا تفرض على الشركة أي التزامات قانونية لدفع توزيعات الأرباح، وهو ما يختلف عن السندات التي تتطلب دفع فوائد ثابتة؛
- **السيولة في البيع**: على الرغم من أن السوق قد يتأثر بالطلب المتغير، فإن الأسهم العادية غالباً ما تكون سهلة البيع؛
- **ارتفاع تكلفة الإصدار** :من عيوب الأسهم العادية أن تكلفة إصدارها تكون مرتفعة مقارنة بأدوات التمويل الأخرى ؛

- **معافاة الأرباح من الضرائب** :الأرباح الموزعة من الأسهم العادية لا تخضع للضريبة ضمن وعاء الأرباح الخاضعة للضرائب؛

بالإضافة إلى المزايا، يحصل حملة الأسهم العادية على حقوق معينة داخل الشركة:

- **حق التصويت في الجمعية العمومية العادية** : يمكن لحاملي الأسهم العادية التصويت على قرارات مهمة تؤثر على إدارة الشركة؛
- **حق الاشتراك في الأرباح:** يتمتع حملة الأسهم بحق الحصول على جزء من الأرباح عند توزيعها؛
- **حق الاشتراك في موجودات الشركة عند التصفية** : في حال تصفية الشركة، لحاملي الأسهم الحق في الاشتراك بالموجودات المتبقية بعد سداد الديون.

هذه الحقوق والمزايا تجعل الأسهم العادية أداة جذابة للمستثمرين الراغبين في الاستثمار طويل الأجل، على الرغم من التحديات المتعلقة بتقلبات السوق والتكاليف المرتبطة بالإصدار.

II. **الأسهم الممتازة:** الأسهم الممتازة تمثل نوعاً خاصاً من الأسهم التي توفر لحامليها بعض المزايا الفريدة مقارنة بالأسهم العادية. تتميز هذه الأسهم بأنها تعطي حامليها الأولوية في توزيع الأرباح وتحمل خصائص تجعلها أداة مفضلة لبعض المستثمرين والشركات. إليك بعض المزايا والفروقات الرئيسية بين الأسهم الممتازة والأسهم العادية

II –1 مزايا الأسهم الممتازة:

- **حق الأولوية في الأرباح:** حاملو الأسهم الممتازة يتمتعون بالأولوية في الحصول على توزيعات الأرباح قبل حاملي الأسهم العادية؛
- **تحديد العائد:** يتم تحديد نسبة العائد للأسهم الممتازة مسبقاً، مما يضمن حصول حاملي هذه الأسهم على عائد ثابت طالما كانت الشركة تحقق أرباحاً؛
- **حق التحويل:** بعض الأسهم الممتازة تمنح حامليها الحق في تحويلها إلى أسهم عادية تحت شروط معينة؛
- **تجنب الرقابة على الشركة** : بعض الشركات تفضل إصدار الأسهم الممتازة لتجنب توسيع دائرة المستثمرين ذوي حق التصويت والتأثير على قرارات الإدارة.

II –2 الفروقات الرئيسية بين الأسهم الممتازة والأسهم العادية

- **أولوية الأرباح** : حاملو الأسهم الممتازة لهم الأولوية في تلقي الأرباح قبل حملة الأسهم العادية؛
- **الحد الأقصى للعائد** : على عكس الأسهم العادية التي قد تزيد أرباحها بناءً على أداء الشركة، فإن أرباح الأسهم الممتازة تكون محدودة بنسبة معينة؛
- **حقوق التصويت**: في معظم الحالات، لا يحصل حملة الأسهم الممتازة على حق التصويت في الجمعيات العمومية للشركة، وهو ما يقلل من تأثيرهم المباشر على إدارة الشركة.

للأسهم الممتازة حق الأولية في الحصول على أرباح الشركات وهي تمثل مستند ملكية بالنسبة لحاملها، يتمتع حامل السهم العادي بالإضافة إلى المزايا التي تحصل عليها المؤسسات التي تلجأ إلى إصدار هذه الأسهم منها:

-تفادي الأرباح المحققة بما يتجاوز النسبة المحددة لها؛

-تجنب الرقابة على أعمال الشركة؛

-حق التحويل إلى الأسهم العادية. (**الحناوي، 2000، صفحة 358**)

III. الأرباح المحجوزة: الأرباح المحجوزة هي جزء من الأرباح التي تقرر الشركة الاحتفاظ بها بدلاً من توزيعها على المساهمين. هذه الأرباح تُستخدم لإعادة الاستثمار في الشركة أو لتمويل المبادرات التوسعية. إدارة الشركة مسؤولة عن تخصيص هذه الأرباح بشكل يضمن النمو المستدام ويتماشى مع مصالح حملة الأسهم. بالإضافة إلى ذلك، يجب على الإدارة المالية التأكد من أن سياسات إدارة الأرباح المحجوزة تتوافق مع القوانين المعمول بها

ثانيا: الأموال المقترضة

والتي تحتوي على السندات، وهي إحدى أدوات التمويل طويل الأجل التي تعتمد عليها الشركات، حيث تقوم الشركة بإصدار هذه السندات كطريقة لاقتراض الأموال. كل سند يمثل جزءاً من هذا القرض، ويتم تقسيم القرض إلى وحدات صغيرة متساوية القيمة. تُعد السندات من المصادر الرئيسية التي تمكن شركات المساهمة من الحصول على الأموال اللازمة لتمويل أنشطتها على المدى الطويل. بالإضافة إلى السندات، تستطيع الشركات أيضًا تأمين التمويل من خلال إصدار الأسهم، سواء كانت عادية أو ممتازة.(**الحناوي، 2000، صفحة 312**)

وتعرف السندات تُعرف بأنها صكوك مديونية تصدرها مختلف الجهات مثل مؤسسات الأعمال، الحكومات المركزية، الحكومات المحلية، وكذلك الهيئات شبه الحكومية. هذه الصكوك تستخدم كوسيلة لجمع الأموال اللازمة لتمويل المشاريع الكبرى أو لتغطية النفقات(**هندي، 2010، صفحة 25**)وتنقسم إلى الأنواع التالية:

I – السندات المضمونة برهن أصول معينة

السندات المضمونة تعد أداة تمويلية حيث تقوم المؤسسة بتقديم بعض من أصولها كضمان للسندات المصدرة. هذا يعني أنه في حالة تعثر المؤسسة عن سداد ديونها، يحق لحاملي السندات بيع الأصول المرهونة لاسترجاع أموالهم. إذا كانت عائدات البيع أقل من الديون المستحقة، يشارك حملة السندات الدائنين العاديين في تقاسم الرصيد المتبقي. في حالة كانت حصيلة البيع تزيد عن قيمة الدين، تُرد الزيادة إلى الشركة. الضامن في هذه الحالات غالبًا ما يكون الأصول الثابتة، ويُحدد السند نفسه نوع الأصول الضامنة.

II – السندات بأصول معينة (السندات البسيطة)

هذا النوع من السندات يُعرف بأنه غير مضمون بأصول ملموسة، ويعتمد الضمان فيها بشكل أساسي على قدرة الشركة على تحقيق الأرباح. تُعتبر هذه السندات مرتكزة بشكل كبير على الأداء المالي للمؤسسة.

خصائص السند:

- **فوائد ثابتة:** يحصل حامل السند على فوائد سنوية ثابتة. في بعض الحالات، قد يُمنح حامل السند نسبة من الأرباح كزيادة على الفائدة الثابتة، ولكن دون أن يُعتبر مساهمًا أو يتدخل في إدارة الشركة؛
- **حضور الجمعيات:** حامل السند يعتبر عضوًا في الجمعيات العمومية للمساهمين؛
- **ربح ثابت:** ربح السند لا يتأثر بخسائر الشركة؛
- **استرداد رأس المال:** يسترد حامل السند رأس ماله كاملًا عند تاريخ استحقاق السند؛
- **أولوية في التصفية:**حامل السند له الأولوية في الحصول على مستحقاته في حالات الخسائر أو التصفية.

المطلب الثالث: وظائف التمويل في البنوك الإسلامية ودور البنوك الإسلامية في تعبئة الموارد التمويلية

للتمويل وظائف في البنوك الإسلامية، كما أن لهذه الأخيرة دور في تعبئة الموارد التمويلية، وهذا ما سيتم توضيحه في هذا المطلب.

الفرع الأول: وظائف التمويل في البنوك الإسلامية

يمكن إجمال وظائف التمويل في الوظائف الآتية: (**شفيق، طيب، و عبيدات، 1997، الصفحات 21–24**)

التمويل يلعب دورًا حيويًا في تسيير العمليات الاقتصادية ويشمل عدة وظائف رئيسية

أولا: التخطيط المالي

التخطيط المالي هو عملية إستراتيجية تركز على إدارة الموارد المالية بكفاءة لضمان الاستعداد الأمثل للمستقبل. يتضمن ذلك تقدير الاحتياجات المالية المستقبلية بناءً على التقديرات التشغيلية والرأسمالية، والتي تعتمد على بيانات قد تكون غير مكتملة أو غير مؤكدة. على الرغم من تحديات التنبؤ بالمستقبل، يُعد التخطيط المالي ضروريًا ويجب أن يكون مرنًا بما يكفي للتكيف مع الظروف غير المتوقعة؛

ثانيا: الرقابة المالية

بعد إعداد الخطط المالية، يأتي دور الرقابة المالية التي تشمل تصميم نظام يتيح مراقبة التنفيذ الفعلي مقارنة بالخطط الموضوعة. يسمح هذا النظام بكشف أي انحرافات والبحث في أسبابها. عادة ما تكون الرقابة المالية مسؤولية المراقب المالي، الذي يراقب الحسابات ويكون مسؤولاً أمام المدير المالي أو المدير العام؛

ثالثا: الحصول على الأموال

يعتبر التخطيط للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة جزءًا لا يتجزأ من التخطيط المالي، ويحدد متى وكمية الأموال المطلوبة. لتغطية هذه الاحتياجات، يلجأ المدير المالي إلى مصادر خارجية للحصول على التمويل بشروط مواتية وتكلفة منخفضة؛

رابعا: استثمار الأموال

بعد الحصول على الأموال، يجب على المدير المالي ضمان استخدامها بطريقة اقتصادية داخل المنشآت لتحقيق أقصى فائدة ممكنة. يتطلب هذا التأكد من أن الاستثمارات تعود بالنفع على المنشأة وتساهم في تحقيق أهدافها الإستراتيجية؛

خامسا: مواجهة المشاكل الخاصة

قد يواجه المدير المالي بين الحين والآخر مشاكل مالية ذات طبيعة خاصة وغير متكررة، مثل تقويم المنشآت ككل أو تقييم جزء من أصولها، خاصة عند الدمج بين مشروعين أو أكثر. هذه المشاكل تتطلب حلولاً مالية محددة ومبتكرة لضمان استمرارية ونجاح المشروع.

هذه الوظائف توضح الدور الحيوي والشامل للتمويل في دعم وتحسين الأداء الاقتصادي للمنشآت

الفرع الثاني: دور البنوك الإسلامية في تعبئة الموارد التمويلية

قد شهدت العقود الأخيرة تزايدًا ملحوظًا في عدد المصارف الإسلامية الجديدة، بالإضافة إلى إنشاء فروع للمعاملات الإسلامية ضمن المصارف التقليدية في عدة دول إسلامية خلال الثمانينيات. كما تحولت مصارف في إيران وباكستان بشكل كامل إلى النظام الإسلامي. خارج العالم الإسلامي، تعتمد هذه المصارف على جمع الموارد التمويلية من المدخرين وأصحاب الفوائض المالية بناءً على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة. تتبع المصارف الإسلامية صيغًا متعددة معروفة في فقه المعاملات الإسلامية لاستثمار هذه الموارد، ومن أشهر هذه الصيغ :المضاربة، المشاركة، المرابحة، البيع لأجل، والإجارة المنتهية بالتمليك

أولا : حقوق الملكية: والتي تتمثل في أموال المساهمين في المصرف.

ثانيا: الحسابات الجارية: توفر للعملاء إمكانية الإيداع والسحب دون الحصول على أرباح، مع توفير ضمانات شرعية لحفظ الأموال.

ثالثا: حسابات التوفير: تمنح العملاء فرصة الحصول على حصة من الأرباح المتولدة من استثمارات المصرف وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، ففي مصرف البحرين يؤخذ تفويض من حسابات أصحاب المدخرة باستثمار أموالهم بالرغم من أحقيتهم في السحب منها في أي وقت. (**سيرى أحمد، 2000 ، صفحة 298**)

رابعا: حسابات الاستثمار: المصارف الإسلامية تعتمد على المشاركة في الربح والخسارة كأساس لتشغيل حسابات الاستثمار، وهذا يشكل واحدة من المصادر الرئيسية لتمويلها. في هذا النظام، يتم تحديد نسبة الربح المتحقق بالاعتماد على مقدار المشاركة بين البنك والعملاء. النقاط التالية توضح بمزيد من التفصيل كيفية عمل هذه الآلية:

I. **تحديد نسبة المشاركة:**

- يتم تحديد نسبة مشاركة كل عميل في الأرباح المتحققة من الاستثمارات بناءً على مقدار الأموال التي يودعها في حسابه الاستثماري.

- هذه النسبة تحدد مقدار الربح أو الخسارة التي يتحملها العميل، وتعكس مدى مساهمته في تمويل العمليات الاستثمارية.

II. **حساب نصيب العميل من الأرباح:**

- يحسب نصيب كل عميل من الأرباح بضرب الربح الكلي المتحقق في نسبة مشاركته
- يأخذ في الاعتبار رصيد حساب الاستثمار ومدة تشغيله ضمن العمليات الاستثمارية التي جنت الأرباح

III. **الشفافية والإفصاح:**

- يجب على المصرف الإسلامي أن يوفر شفافية كاملة بخصوص العمليات الاستثمارية ونتائجها.
- يُطلع العملاء على كيفية حساب الأرباح وتوزيعها، وكذلك على أي مخاطر مرتبطة بالاستثمارات.

IV. **مبدأ الشراكة في الربح والخسارة:**

- هذا المبدأ يعزز من مشاركة العملاء في الربح بما يتناسب مع استثماراتهم ويخلق شعورًا بالمشاركة والمسؤولية.
- يُعد هذا النموذج جاذبًا للأفراد الذين يرغبون في تجنب المعاملات الربوية وفقًا لتعاليم الدين الإسلامي.

هذه الآلية تضمن توزيع الأرباح بطريقة عادلة وفقًا لمساهمة كل عميل، مما يحفز العملاء على الاستثمار أكثر في المصارف الإسلامية ويدعم النمو المستدام لهذه المؤسسات المالية.

خامسا: شهادات الإستثمار: شهادات الاستثمار في المصارف الإسلامية تُعد أداة استثمارية مهمة تُستخدم لجمع الموارد المالية لتمويل المشروعات طويلة الأجل أو المتوسطة. إليكم تحليلاً لأهمية هذه الشهادات وتأثيرها:

I – الوظيفة الاستثمارية

- توفر شهادات الاستثمار للمصارف الإسلامية قدرة على جمع موارد مالية تتميز بالاستقرار النسبي.
- تُستخدم هذه الموارد لتمويل عمليات استثمارية تتطلب التزامات طويلة الأمد، مما يعزز من قدرة المصارف على تنفيذ مشروعات كبرى.

II – النمو المستمر

- شهدت المصارف الإسلامية زيادة متواصلة في الموارد حتى نهاية النصف الأول من الثمانينات.
- بين منتصف الثمانينات وبداية التسعينات، وصل معدل نمو الموارد في بعض المصارف الكبرى إلى حوالي 50.2% خلال ستة سنوات.

III – تحديات النمو

- لوحظ انخفاض في معدلات النمو ببنك **فيصل** الإسلامي، حيث أصبح النمو سالبًا في بعض السنوات.
- يُعزى هذا الانخفاض إلى المنافسة من شركات توظيف الأموال الإسلامية التي بدأت تتخذ نشاطًا ملحوظًا في نفس الفترة.

IV – دور الشهادات في التعبئة المالية

- تُمثل شهادات الاستثمار أحد الأدوات الرئيسية في إستراتيجية تعبئة الموارد لدى المصارف الإسلامية
- يُمكن استقاء دروس مهمة من تجربة هذه المصارف في استخدام شهادات الاستثمار لتحقيق الاستقرار المالي والنمو.

تظهر أهمية شهادات الاستثمار كأداة لتحقيق التوازن والنمو المالي في النظام المصرفي الإسلامي، حيث توفر إطارًا ماليًا مستقرًا ومستدامًا للتمويل طويل الأمد. (**سيرى أحمد، 2000 ، صفحة 300**)

المطلب الرابع: ارتباط التمويل بالجانب المادي للاقتصاد

يُظهر الاستكشاف في أساليب التمويل الإسلامي تكاملاً عميقاً مع الجوانب المادية للاقتصاد، مركزًا على الإنتاج الفعلي الذي يُسهم في تحقيق فوائد ملموسة للمجتمع. يختلف التمويل الإسلامي بشكل جذري عن التمويل الربوي، حيث يُعد الأخير غالبًا مبنيًا على السمعة المالية للمستفيد وقدرته على السداد، بينما يتميز التمويل الإسلامي بأسس ومعايير محددة تشمل:

أولا: التركيز على المشاريع الملموسة: التمويل في النظام الإسلامي يُمنح بناءً على مشروع محدد تمت دراسته بعناية فائقة من حيث جدواه والنتائج المتوقعة؛

ثانيا: الشفافية والمعرفة بالغرض: يُطلب من المستفيد توضيح كيفية استخدام التمويل ومدته، وهذا يساعد في التخفيف من مخاطر عدم القدرة على السداد؛

ثالثا: التحديد الدقيق للمبالغ المطلوبة : يتم تحديد المبلغ المطلوب بناءً على تقييم موضوعي للمشروع، مما يضمن توافق التمويل مع حجم واحتياجات المشروع الفعلية؛

رابعا:إنشاء علاقة تمويلية محددة :العلاقة بين الطرفين المتعاقدين تُبنى على أسس من التوافق والتفاهم المتبادل حول جميع جوانب العقد.

على النقيض من ذلك، يتميز التمويل التقليدي بإعطاء الأولوية للضمانات المالية والقدرة على السداد بغض النظر عن الجوانب الإنتاجية للمشروع، مما قد يؤدي إلى استثمارات أقل فاعلية من حيث إضافة قيمة حقيقية للاقتصاد. يُعد التمويل الإسلامي نهجًا يُعزز من الإنتاجية والاستدامة في الأنشطة الاقتصادية بتأصيله لمبدأ المشاركة في الربح والخسارة، وتوجيه الموارد نحو مشروعات ذات جدوى ومنفعة واضحة. (**سليمان، 2002، صفحة 55،56**)

المبحث الثالث : صيغ المعاملات المالية الشرعية للبنوك الإسلامية

تعتمد البنوك الإسلامية على مجموعة من الصيغ المالية الشرعية التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية وتجنب الربا والمخاطر غير المشروعة.

المطلب الأول: الاستثمار عن طريق المضاربة

الاستثمار عن طريق المضاربة في البنوك الإسلامية يتبع أسسًا شرعية محددة، حيث يهدف المستثمرون إلى تحقيق الربح بوسائل مشروعة ومتوافقة مع الشريعة الإسلامية مع الالتزام بالضوابط الشرعية التي تحكم هذه العمليات. تتميز هذه الأساليب بالشفافية والعدالة، مما يجعلها خيارًا شائعًا بين المستثمرين المسلمين.

الفرع الأول: تعريف المضاربة وأحكامها

أولا: تعريف المضاربة

- **لغة:** المضاربة على وزن مفاعله من الضرب في الأرض والسير فيها للتجارة والمضاربة في اللغة مأخوذة من الضرب في الأرض لطلب الرزق قال الله تعالى: **"وإذا ضربتم في الأرض"** والمضاربة والقراض اسمان لمسمى واحد، فالقراض - (بكسر القاف) لغة أهل الحجاز، مشتق من القرض وهو القطع لان المالك يقطع للعامل قطعة من ماله يتصرف فيها وقطعة من الربح والمضاربة لغة أهل العراق مشتقة من الضرب لان العامل يضرب في الأرض بالسفر فيها للتجارة، فيستحق الربح بسعيه وعمله يقول الله تعالى: **"وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله"**. (**سورة النمل، الآية 73**)
- **اصطلاحا:** المضاربة اصطلاحا عقد على الشركة بمال من احد الجانبين وعمل من آخر وهي اتفاق بين طرفين احدهما يقدم المال والآخر يبذل جهده وخبرته لتنمية هذا المال في المجالات الاستثمارية المتاحة شرعا على أن يشتركان في الربح الناتج عن الربح عن ذلك بحسب الاتفاق كالثلث والربع والنصف ويتحمل صاحب المال الخسارة إذا حصلت، والعامل يسخر جهده وتعبه ووقته وهي شركة في الربح بين المال والعمل، وتنعقد بين أصحاب حسابات الاستثمار (أرباب المال) والبنك (المضارب) الذي يعلن قبول العام لتلك الأموال باستثمارها. (**خالد أمين، 2008، الصفحات 149-150**.)

ثانيا: أحكام المضاربة

لتعدد الإتجاهات واختلاف الآراء كانت هناك عدة مفاهيم لصيغة المضاربة وتمثلت في:

I. تقوم المضاربة في جوهرها على تلاقي أصحاب المال وأصحاب الخبرات بحيث يقدم الطرف الأول ماله ويقدم الطرف الثاني خبرته بغرض تحقيق الربح الحلال الذي يقسم بينهما بنسب متفق عليها وهو شكل من الأشكال الملائمة لإقامة وتنظيم مشروعات صغيرة ومتوسطة .

II. هي نوع من المشاركة بين المال والجهد، وهي مشاركة عادلة حيث يسمح فيها لرأس المال بأن يأخذ نصيبا من الربح المحقق كما يسمح لصاحب الجهد كذلك بأن يأخذ نصيبا من الربح نتيجة عمله في المال، فإذا حدثت الخسارة وكان دون تعمد ولا تقصير من العامل فإن كل طرف يخسر من جنس ما قدمه .

والمضاربة قد تكون مطلقة أي أن سلطة المضارب غير مقيدة لما تكون فيها سلطة المضارب مشروطة ولا يتجاوز المضارب حدود معينة .

لقد تم الاتفاق بين الفقهاء على جواز عقد المضاربة ومشروعيته وتم الاستدلال على ذلك من القران والسنة كالآتي:

– من القرآن: لقوله تعالى :

"وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله ". (سورة النمل، الآية 73.)

"إذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة ". (سورة البقرة، الآية 275.)

– من السنة: قال رسول الله صلى الله عليه و سلم:

"ثلاث فيهن البركة البيع إلى اجل والمقارضة (المضاربة) وخلط البر بالشعير "

عن حكيم بن حزام، صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم: أنه كان يشترط على الرجل إذا أعطاه مالا ومقارضة يضرب له به " إن لا تجعل مالي في كبد ربطة ولا تحمله في بحر، ولا تنزل به بطن سيل فان فعلة شيئا من ذلك فقد ضمنت مالي " عن ابن عباس رضي الله عنهما: انه كان العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه إذا دفع مالا مضاربة اشترط على صاحبه "أن لا يسلك به بحرا ولا ينزل به واديا ولا يشتري به ذات كبد رطبة .فان فعل فهو ضامن، فرفع شرطه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأجازه"

–من السنة: وقد سافر النبي صلوات الله عليه وسلامه عليه إلى الشام مضاربا بمال خديجة قبل أن يتزوجها، وقد روي عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: كان سيدنا ابن العباس ابن المطلب إذا دفع المال مضاربة إشترط على صاحبه ألا يسلك به بحرا ولا ينزل به واديا ولا يشتري به دابة ذات كبد رطب، فإذا فعل ذلك ضمن، فبلغ شرطه رسول الله فأجازه.

من الإجماع: لقد كانت المضاربة يتعامل بها الناس في الجاهلية وفي زمن النبوة ولم ينكر عليهم أحد إلى يومنا هذا.

الفرع الثاني: شروط المضاربة

وضع الفقهاء شروطا لصحة المضاربة إذ أن الأمر لم يترك لإرادة الطرفين منعا للإستغلال والتحكم وحتى لا تقع في دائرة الربا المحرم ، وهذه الشروط منها ما يتعلق براس المال ومنها ما يتعلق بالربح، ومنها ما يتعلق بالعمل في حد ذاته.

أولا : الشروط المتعلقة برأس المال: فمن بين الشروط المتعلقة برأس المال نجد:

1/ أن يكون المال من الأثمان كالدراهم والدنانير وعلى هذا فلا تصح المقارضة بالعروض لما يؤدي ذلك إلى الغرر والجهالة لأن العرض يقبض وهو يساوي قيمة ما، ويرد وهو يساوي قيمة غيرها، فيكون رأس المال والربح مجهولين؛

2/ أن يكون رأس المال عينا لا دينا في ذمة المضارب فإذا قال الدائن لمدينه: إعمل بديني الذي في ذمتك مضاربة ولك نسبة كذا من الربح فسدت المضاربة، ذلك لأن المضارب أمين وهو بالنسبة إلى الدين الذي في ذمته ضامن فلا يبرأ إلا بتسليمه لصاحبه كما قيل في تبرير هذا الشرط أنه من المحتمل أن يكون المدين معسرا؛

3/ أن يكون رأس المال معلوما حتى لا تقع المنازعة، فإذا كان مجهولا لا تصبح المضاربة، لأن جهالة رأس المال تؤدي إلى جهالة الربح، ومن شروط صحتها أن يكون الربح معلوما؛

4/ أن يتم تسليم رأس المال إلى المضارب ، ويقصد بالتسليم أن يدفع رأس المال إلى المضارب أو أن يمكنه من ذلك حتى لا يبقى لرب المال فيه يد ، لأن المال يكون أمانة عند المضارب فلا يتم إلا بالتسليم إليه كالوديعة بخلاف الشركة و لأن المال في المضاربة من أحد الجانبين والعمل من الأخر ، فلا بد أن يخلص المال للعامل ليتمكن من التصرف فيه ، أما العمل في الشركة فمن الجانبين .

ثانيا : الشروط المتعلقة بالربح: من بين الشروط المتعلقة بالربح لدينا:

1/ أن يكون الربح بين الطرفين، فإذا تراضى الطرفان على غير ذلك خرج العقد عن المضاربة، فلو قال رب المال للمضارب خذ المال فتاجر به والربح كله لك، فهو قرض وليس مضاربة؛

2/ أن يكون نصيب المضارب حصة شائعة من الربح كالنصف أو الثلث أو الربع من غير تحديد لمقدار معين، فإن شرط له مقدار معين من الربح كألف دينار مثلا، والباقي لرب المال فسدت المضاربة لأنها تقتضي المشاركة في الربح، ولو اشترط أن يعطي المضارب رب المال ما شاء من الربح، فهذه مضاربة فاسدة لجهالة حصة المضارب من الربح في الصورتين (**بلعيش ز.، 1998، صفحة 3**)

الفرع الثالث: مراحل التمويل بالمضاربة

حتى يدخل العميل مع المصرف الإسلامي في المضاربة لابد من إتباع الخطوات التالية:(**لعمارة، 1996، صفحة 115**)

أولا: طلب التمويل بالمضاربة

يتم استقبال المضارب أو العميل من طرف مسؤولين في المصرف أين يتم المناقشة المبدئية حول طبيعة عملية المضاربة، ومزاياها ثم يقوم العميل بملء نموذج طلب التمويل بالمضاربة، يحتوي هذا الأخير على معلومات تخص المضاربة، كطبيعة العمليتين، مبلغ التمويل، مدته والضمانات، كما يقوم أيضا بتقديم بعض الوثائق التي تبين حالته المالية

ثانيا: البحث والدراسة واتخاذ القرار

يدرس المصرف طلب التمويل المقدم له لتقييم العملية وتحليل المركز الائتماني للعميل وذلك في ضوء إستراتجية التمويل المصرفي لعمليات المضاربة و المعلومات الإضافية التي تبين حالته المالية، ثم يقوم المتخصص في البحث والدراسة بتحضير دراسة إقتصادية واضحة عن عملية المضاربة، وبعد ما يعد مذكرة شاملة عن العملية مدعمة برأيه فيها استنادا إلى السياسات المصرفية والمعايير والضوابط والشروط المقررة لهذا النوع من التمويل ثم ترسل هذه المذكرة إلى رئيس الدراسة حيث يقوم بمراجعتها والتوقيع عليها ثم يرفعها بدوره إلى سلطة القران يقابل بالرفض أو القبول أو التعديل وفقا لجدول السلطات التقديرية المعتمد عليها من مجلس إدارة المصرف ثم يقوم هذا الأخير بإشعار العميل بالقرار الأخير .

ثالثا: تنفيذ القرار ومتابعة العملية

– في حالة الموافقة، يجهز عقد المضاربة لتوقيعه من طرف المتعامل وممثل المصرف ومن ثمة تبدأ عملية التنفيذ في ضوء الشروط والقواعد المتفق عليها في العقد وبعد إتخاذ القرار بتمويل العملية وإتمام الإجراءات التنفيذية اللازمة لسيره تبدأ عملية المتابعة للتأكد من سير العمليات وفق البرامج والشروط المتفق عليها في العقد وتتم المتابعة بعدة وسائل منها:

أ . **المتابعة الميدانية:** عن طريق تفقد مواقع العمل، مراجعة الدفاتر و المستندات الخاصة بالعملية وجرد المخازن وغيرها؛

ب . **المتابعة المكتبية:** عن طريق التقارير الدورية التي يطلبها المصرف من المتعامل للتأكد من تطور تنفيذ العملية كالميزانيات المالية مثلا.

رابعا: قياس النتائج وتوزيع العوائد

– في نهاية مدة المضاربة يتم إعداد حسابات النتيجة للعملية، كما يحرر إشعار يفيد إنتهاء مدة التمويل وضرورة توزيع الأرباح والخسائر على ضوء ما تم الإتفاق عليه في العقد .

. في حالة الربح: يوزع ما بين المصرف والمضارب حسب الإتفاق:

- ✓ نسبة مئوية للمضارب نظير العمل والخبرة والإدارة.
- ✓ نسبة مئوية للمصرف نظير إجمالي التمويل العملية.

. في حالة الخسارة: نفرق بين حالتين:

- ✓ إذا نتجت الخسارة عن ظروف لا دخل للمضارب فيها، يتحملها المصرف بالكامل، ويكفي أن المضارب قد قدم عمله وجهده وإدارته بدون مقابل .
- ✓ أما إذا نتجت الخسارة عن عوامل للمضارب يد فيها كالتقصير، الإهمال وعدم الإلتزام بشروط التنفيذ المتفق عليها، فإن للمصرف أن يطالب المضارب بتعويض الضرر الذي لحقه .

الفرع الرابع: مزايا المضاربة

أولا: التمويل بالمضاربة يتناسب تماما مع الحرفيين الصغار ومع الأفراد الذين يملكون الخبرة والقدرة والرغبة في القيام بعمل اقتصادي لا تتوفر لديهم الموارد المالية الكافية كما يتناسب أيضا مع الخبرة والعملاء من أصحاب الكفاءات والمهارات النادرة الذين لا يجدون سبلا تمويلية مناسبة لوضع أفكارهم موضع التطبيق العملي وممارسة النشاط الإقتصادي الذي يرغبون فيه واستغلال مهاراتهم فيما ينفع الأفراد؛

ثانيا: يتميز هذا الأسلوب بميزة التنسيق بين مصالح كل من مالك النقود ومالك الخبرة وهذا ما يتماشى مع القيم الأخلاقية الضرورية لتنظيم اقتصادي حيوي؛

ثالثا: التمويل بالمضاربة يخلو من عنصر تكلفة رأس المال (أي الفائدة المشروطة على القرض بالنسبة للمصارف التقليدية) ، ويكون الربح هو الناتج على زيادة سعر البيع عن تكلفة الشراء وما يلحق به من نفقات ومصاريف تصرف فعلا عن الإنتاج ، بالإضافة إلى ذلك فإن هذه الصيغة ستلعب دورا بارزا في تطوير الإستثمار المصرفي إلى أحكام الشريعة بحيث يمكن تجمع الأموال دون الوقوع في الربا.

المطلب الثاني: الإستثمار عن طريق المشاركة

عندما نذكر صيغة "المشاركة " نقصد بها دخول المصرف وحده أو بالمشاركة مع ممولين آخرين في تمويل أحد المشروعات التي يتقدم بها عميل (فرد أو مجموعة أفراد) .

يعتبر هذا الأسلوب من أفضل ما طرحته المصارف الإسلامية من معاملات مالية وأساليب تمويلية وطرق استثمارية وهي إحدى الدعائم الأساسية في جذب الودائع وتحقيق الأرباح بل يمكن القول أن نظام المشاركة يجسد أحد الفروق الجوهرية بين البنوك التقليدية و البنوك الإسلامية فهو عبارة عن بديل إسلامي لعمليات الإستثمار التي تقوم بها البنوك التقليدية .

إن المشاركة أسلوب تمويلي مستحدث، يقوم على أساس المصرف الإسلامي للتمويل الذي يطلبه المتعامل معه، وذلك دون تقاضي فائدة ثابتة كما هو الحال في البنوك التقليدية، وإنما يشارك المصرف في الناتج المحتمل، إما ربح أو خسارة، وفي ضوء قواعد وأسس توزيعية متفق عليها بين المصرف وطالب التمويل قبل بدأ التعامل، وهذه القواعد مستمدة من ضوابط بعض العقود الشرعية فعند تحقيق ربح فعلي يتم التقسيم كالأتي:

- حصة للشريك من صافي الربح مقابل عمله وإدارته وإشرافه على العملية والمشروع .
- الباقي يوزع بين الشريك والمؤسسة التي قدمت المال، وذلك بنفس المبلغ الذي قدمه كل منها إلى التكلفة الكلية للعملية.

(عزازي، 2001، صفحة 261)

الفرع الأول: تعريف المشاركة وأحكامها

أولا: تعريف المشاركة

تعريفها: لتعدد الإتجاهات واختلاف الآراء ليس هناك مفهوم واحد للمشاركة فكل رأي مفهومه ويتبين هذا فيما يلي:

- المشاركة أو الشركة هي خلط ملكين أو نصيبين أو مالين فيما بينهما بحيث لا يتمايزان عن بعضهما فيصعب التفرقة بينهما لغويا

أما من الناحية الإصطلاحية فتعرف: "بأنها إختصاص شخصين أو أكثر بمحل واحد يكون من وراءه تحقيق فوائد ينتفع بها الناس"

ثانيا:أحكام المشاركة

يمكن تلخيص أحكام المشاركة في النقاط التالية: **(الموسوي، 1993، صفحة 66)**

قد أجمع الفقهاء على صحتها ، ويرجع البعض تسميتها بالعنان إلى أنها مأخوذة من عنان الدابة (الحبل الموجود بعنقها) وذلك أن كل شريك يشترط على الأخر ألا يفعل شيئا في الشركة إلا بإذنه ومعرفته كأنه كل منهما أخذ بعنان صاحبه ، ألا يفعل شيئا إلا بإذنه وذلك مثل العنان يمنع الدابة .

من القرآن: يقول الله تعالى: ﴿**فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث**... ﴾ (سورة البقرة، الآية 275.)

ويقول أيضا: ﴿**وإن كثيرا من الخلطاء ليبغي بعضهم على بعض إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات**﴾ **(سورة ص، الآية 24.)**

من السنة: ففي الحديث القدسي فيما يروي عن أبي هريرة أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال: إن الله عز وجل يقول: "أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه فإذا خان أحدهما صاحبه خرجت من بينهما "، بمعنى: أنا معهما بالحفظ والإعانة، أمدهما بالمعونة في أموالهما وأنزل البركة في تجارتهما، فإذا وقعت بينهما الخيانة رفعت البركة والإعانة عنهما .

وقد بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس يتعاملون بالشركة فأقرهم عليها، كما ثبتت في كثير من الأحاديث و قال عليه الصلاة و السلام: "يد الله على الشريكين مالا يتخاونا ".

وما رواه أحمد في مسنده عن ابن السلئب أن النبي صلى الله عليه وسلم شاركه قبل الإسلام في التجارة، فلما كان يوم الفتح جاء فقال النبي صلى الله عليه وسلم: "مرحبا بأخي وشريكي، كان لا يداري ولا يماري".

من الإجماع: فقد جاء في المعنى: وأجمع المسلمون على جواز الشركة في الجملة وإنما اختلفوا في أنواع منها، ولا يزال المسلمون يتعاملون بها من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى يومنا هذا دون إعتراض الفقهاء.

الفرع الثاني: أركان وشروط المشاركة

أولا: أركان المشاركة

1– الصيغة المركبة من الإيجاب والقبول.

2– المحل و تنوع بين المال من الطرفين أو مال من طرف وعمل من الآخر أو عمل من جانبين و يعكس تعدد و تنوع الشركات الشرعية. (خالد أمين، 2008، الصفحات 174-175.)

– سبب تحمل القاعدة أن كل من أجازه الشرع جازت الشركة به وإن لم يجزه لم تجز الشركة فيه.

ثانيا: شروط المشاركة

1– أن يكون التصرف المعقود عليه عقد الشركة قابلا للوكالة فيه ليحقق مقصود الشركة وهو الاشتراك في الربح وما يتضمنه ذلك من أهلية كل شريك للتوكيل والتوكل.

2– أن يكون الربح شائعا معلوما لا معينا.

3– شرط الصحية التي يترتب عليها ضرر الشركاء، أما شروط الفائدة فهي التي لا يقضيها العقد، وتؤدي إلى الضرر والجهالة المفضية إلى النزاع ،كان يكون تحمل الخسارة بأكثر من رأس المال أو لا تكون عليه خسارة.

4– أن يكون رأس المال معلوما وقت العقد، حاضرا عند البيع أو الشراء، فلا تصح الشركة بمال غائب ولا دين في الذمة.

الفرع الثالث: مراحل التمويل بالمشاركة

التمويل بالمشاركة يمر وفق المراحل التالية: (**سمارة ، 2003، صفحة 29**)

أولا: طلب التمويل بالمشاركة

يستقبل المتعامل طلب التمويل بالمشاركة عند حضوره إلى البنك من طرف المسؤول عن هذا النشاط ويرد على استفساراته ويشرح له بتبسيط الأساليب الشرعية لتمويل العمليات الإستثمارية المتبعة بالبنك؛

بعدها تجرى مناقشة مبدئية مع المتعامل عن طبيعة العملية المطلوب تمويلها بالإطلاع على الدراسة المقدمة من المتعامل بهدف الوقوف المبدئي على مدى تماشي العملية مع طبيعة وضوابط التمويل الشرعي وتحديد البيانات والمعلومات الناقصة، والتي يطلب من المتعامل بيانا بالمستندات الواجب إستفاؤها وكما يتم تسجيل ملخص بنتائج المناقشة، وعند اتضاح رغبة طالب التمويل في انتقاء صيغة المشاركة فعلى أساسها يقوم بإستفاء نموذج طلب التمويل بالمشاركة.

ثانيا: البحث والدراسة

يقوم قسم الدراسات بالإطلاع على طلب التمويل بالمشاركة والبيانات المقدمة من المتعامل، وعند الإنتهاء من جمع البيانات والمعلومات اللازمة يقوم المسؤول المختص بتحليل هذه البيانات وذلك بتحليل مركزه المالي، ودراسة اقتصادية مختصرة عن العملية، وإن قدم المتعامل الدراسة بنفسه فعندها يقوم البنك بتقييم الدراسة المقدمة وتقديم المركز المالي للمتعامل ثم يقوم المختص بتقديم مذكرة شاملة عن العملية مدعما إياها بوجهة نظرة ثم ترفع المذكرة إلى مستوى إتخاذ القرار.

ثالثا: إتخاذ قرار التمويل بالمشاركة وتنفيذه

بعد الحصول على مذكرة الدراسة يقوم المستوى الإداري بإتخاذ القرار إما بالموافقة أو بالرفض أو بالتعديل أو طلب مزيد من البيانات.

ففي حالة الموافقة يقوم المختص البنكي بتجهيز عقد المشاركة ويتم إرساله إلى التنفيذ و المتابعة والذي بدوره – قسم التنفيذ – يقوم بإخبار المتعامل لإمضاء العقد ويكون الإمضاء من البنك كذلك ويبقى للطرفين حق الإحتفاظ بنسخة لكل واحد منهما من أصل العقد **رابعا: متابعة العمليات**

بعد اتخاذ قرار التمويل تبدأ عملية المتابعة ببدء الإجراءات التنفيذية اللازمة لسير العملية، حيث يقوم الموظف المخصص من طرف البنك الإسلامي متابعة التمويل والتأكد من حسن سير العملية وفقا للبرنامج والشروط المتفق عليها في العقد ونقل صورة حقيقية عن حالة العملية وعرضها على إدارة البنك ، ويقوم هذا الموظف بتقديم المساعدة والخبرة الفنية والإدارية الخاصة بالعملية في حدود الإمكانيات من خلال المعايشة الفعلية للشريك ولعملية المشاركة

الفرع الرابع: مزايا التمويل بالمشاركة . (سمارة ، 2003، صفحة 159)

إن هذه البدائل المذكورة سابقا تتميز بخصائص نجعلها تختلف عن الأساليب التقليدية لنظام الفوائد ومن أهمها:

أولا: لايتضمن أسلوب المشاركة أدنى شبهة للربا ولذلك فهي الصيغة الإسلامية الرائدة كبديل للنظام الربوي وهو ما يحقق رغبات كثير من رجال الأعمال وبالتالي يجلب الكثير من الأموال المكتنزة إلى الدورة الإقتصادية؛

ثانيا: ارتباط ربح الممول في جميع أساليب التمويل المذكورة بالملكية، فاستحقاقه للأرباح بسبب موضوعي وشرعي، فهو نظام لحصص الملكية، ونظام يعامل الودائع باعتبارها أسهما ولا يضمن قيمتها الإسمية، وبالتالي فهذا النظام حين يواجه ظاهرة حدوث صدمات لأوضاع الأصول (مثل السحب الجماعي للودائع) يسمح بإمتصاص هذه الصدمات فورا عن طريق التغييرات في قيم الأسهم (الودائع) في حوزة الجمهور لدى البنك، ولهذا فإن القيم الحقيقية لأصول وخصوم البنوك في مثل هذا النظام ستكون متساوية عند كلا النقاط الزمنية، فهذا النظام هو أكثر استقرارا؛

ثالثا: خلو التمويل من أسعار الفائدة المحددة والذي يؤدي إلى تخفيض تكلفة السلعة المنتجة وهوما يؤدي إلى إنخفاض سعرها عند بيعها للمستهلك؛

رابعا: لا يحمل أسلوب المشاركة بالتمويل في طياته أي آثار تضخمية كما هو الحال في التمويل بالقروض وذلك لأن نظام المشاركة لا يؤدي إلى خلق الإئتمان ولا يعين عليه ومن ثم تضيف فرص التضخم النقدي.

المطلب الثالث: الاستثمار عن طريق المرابحة

الفرع الأول: تعريف المرابحة وأحكامها

أولا: تعريف المرابحة

إن البيع بالمرابحة عملية نابجة عن التطور الحاصل في العصر الحديث الذي يعتمد على السرعة والثقة والإطمئنان في الميدان التجاري والمالي والمصرفي هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى نجد أن هذه العملية تقوم على أحد الأشكال الشرعية للبيوع في الفقه الإسلامي .

فالمرابحة **لغة:** هي الربح وهي الزيادة.

وفي **إصطلاح الفقهاء:** هي" البيع بمثل الثمن الأول مع زيادة ربح "، ويقول **الأستاذ بوجلال:**" يتقدم العميل إلى المصرف يطلب منه شراء تلك السلع مرابحة بنسبة يتفق عليها وقد يدفع الثمن إذا تأخر الدفع فهذا ربا ".

في هذا الصدد يقول **الأستاذ حسن بن منصور** عن المرابحة: "هي أن يشتري المصرف سلعة ما لحساب عميل قد طلبها منه بعد تحديد أوصافها مقابل ربح معين وتسمى أيضا البيع بالشراء " .

إذن المرابحة تتم بتقديم احد العملاء الراغبين في شراء سلعة معينة إلى المصرف الإسلامي ويقوم موظف المصرف بالإشراف على استيفاء كل البيانات الخاصة أو المتعلقة بالسلعة أو البضاعة التي طلبها العميل من حيث مواصفاتها وكمياتها....، وقبل أن يصدر المصرف أمر بشراء هذه البضاعة يحرر العميل تعهدا بشراء هذه البضائع من المصرف بالثمن الذي يحصل به المصرف عليها مع زيادة في الثمن يتم الإتفاق على نسبتها أو مبلغها بينهما، كما يتضمن هذا الإتفاق شروط الدفع والسداد لمبلغ البضاعة سواء على دفعات متعددة أو على دفعة واحدة، وبعد استفاء كل المستندات اللازمة. المرفقة مع الطلب مثل: الفواتير ورخصة الإستيراد مع تفويض المصرف كتابيا بالقيام بإجراءات الإستيراد و التسديدات نيابة عنه . يقوم المصرف بشراء البضاعة وإعادة بيعها للعميل

ثانيا: أحكام المرابحة

إذن المرابحة هي عقد إعادة البيع إذ يقوم البنك بشراء سلعة معينة بناءا على طلب عميله وبعد أن يمتلكها البنك ويقوم ببيعها للعميل الآمر بالشراء.

من القرآن: قال تعالى: ﴿...**وأحل الله البيع وحرم الربا...** ﴾ (**سورة البقرة، الآية 275.**)

من السنة: قال رسول الله عليه وسلم: " أفضل الكسب عمل الرجل بيده وكل بيع مبرور ".

والبيع المبرور هو البيع الذي يخلو من الغش والخيانة.

وقوله عليه الصلاة والسلام " إذا إختلف الجنسان فبيعوا كيف شئتم ".

من الإجماع: أجمع جميع الفقهاء على مشروعية هدا البيع وقد تعامل به المسلمون في سائر العصور دون خلاف ولا نكير. بثمن يزيد عن الثمن الذي اشترى به بمقدار الربح المتفق عليه

الفرع الثاني: شروط المرابحة

هناك عدة شروط لصحة عقد المرابحة يمكن تلخيصها في النقاط التالية: (**خالد أمين، 2008، الصفحات 119– 120.**)

1/ أن يكون موضوع عقد المرابحة مطابقا لأحكام الشريعة، قلا يجوز أن تمول السلع التي حرمها الإسلام كما انه يجب أن يكون العقد صحيحا فإن كان فاسدا لم يجز البيع؛

2/ العلم بالثمن الأول للمشتري أيضا شرطا من شروط صحة البيع؛

3/ أن يكون الربح معلوم لأنه بعض الثمن، والعلم بالثمن شرط من شروط البيوع؛

4/ أن يكون المصرف قد اقتنى البضائع مسبقا، بحيث أن أساس المرابحة هو أن الربح الذي يعود للمصرف لا يبرر إلا بالطابع التجاري للصفقة لا بالطابع المالي أي أن يكون الشراء وإعادة البيع حقيقيين وليس وهميين، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : "لاتبع ما ليس عندك " ، وعن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :" من ابتاع طعاما لا يبيعه حتى يستوفيه"؛

5/ أن يكون كل من السعر العائد والربح اللذان يعودان للمصرف وأجال التسديد معلومة ومقبولة مسبقا بين الطرفين .

الفرع الثالث: مراحل التمويل بالمرابحة : (بلعيش ب.، 1988، الصفحات 20–21)

. التمويل بالمرابحة يمر على ثلاث مراحل أساسية تتمثل في:

أولا: مرحلة الإتفاق على الطلب (المواعدة)

I. **تقديم العميل الطلب للبنك:** بحيث يتقدم العميل إلى المصرف طالبا منه شراء سلعة معينة يحدد له مواصفاتها بدقة كالسعر، الكمية ، الثمن، مصدر الشراء، نسبة ربحية المصرف وبعض البيانات عن العميل؛

II. **دراسة البنك لطلب العميل:** يقوم البنك بدراسة الطلب المقدم من العميل وقبل أن يقرر قبوله أو رفضه يقوم البنك بالتوجه نحو السوق الخاص بالسلعة المطلوبة للتأكد من توافرها بالكمية المطلوبة والسعر المتفق عليه ولمعرفة هل هناك

موانع قانونية أو غير قانونية في إتمام عملية الشراء والبيع، وفي حالة الموافقة على طلب العميل يعمل المصرف على أخذ جميع الضمانات التي تضمن حقوقه في حالة وقوع الضرر أو الإخلاف بالوعد؛

III. **توقيع عقد الصفقة:** في هذه المرحلة يسجل عقد الإتفاق الحاصل بين المصرف والعميل في وثيقة كتابية تحفظ لهما حقوقهما وتسمى عقد الوعد فيلزم المصرف بتوفير السلعة بكل مواصفاتها ويلتزم العميل بشرائها وبالوفاء بكافة الإلتزامات.

ثانيا: قيام البنك بشراء السلعة

I. **الإتصال بالمورد:** يعمل البنك على الإتصال بالمورد للحصول منه على السلعة ودفع ثمنها، وهنا يمكن أن تلفت الإنتباه بأنه يحق للبنك مطالبة المورد بتقديم المستندات التي تثبت صلاحية السلعة ومطابقتها للمواصفات، وهذا تجنبا لإحداث خلافات بين البنك وعميله والتي تتمثل في:

- شهادة أصل السلعة .
- شهادة صلاحية السلعة .
- شهادة إتمام الإختبارات الفنية على السلعة .

II. **استلام المصرف للبضاعة:** يقوم المصرف بإستلام البضاعة من العميل حتى تتحقق شروط ملكيته لها.

ثالثا: تحصيل البنك لقيمة السلعة

عند استلام العميل للبضاعة يتم إبرام عقد البيع بالمرابحة، ولايكتفي المصرف بعقد الوعد لأنه ليس عقد بيع، ويتضمن هذا الأخير كل المعلومات الضرورية والخاصة بالثمن لأنه شرط ضروري وشرعي في جميعها

I. ثمن الشراء الأول والنفقات الإضافية للسلعة وكذا أرباح المصرف

II. ربح المصرف وطريقة احتسابه ويتطلب هذا:

- ❖ أن يعلم المشتري بالثمن الحقيقي للسلعة المشتراة .
- ❖ أن تضاف النفقات إلى السعر الأصلي إذا سبق الإتفاق على ذلك .
- ❖ تحديد ربح المصرف من السلعة المباعة ويجب أن يذكر في عقد الوعد وعقد المرابحة بإعتباره مقصود العملية .

III. يتفق الطرفان على طريقة السداد

غير أنه يمكن أن تقع المصارف الإسلامية في بعض المشاكل والتي من أهمها رفض العميل لتنفيذ بيع المرابحة وأمام هذا الوضع يقوم البنك بوضع ثلاث بدائل أساسية للتخلص من هذا المشكل وهي:

- ❖ أن يبيع السلعة في السوق وأخذ ثمنها .
- ❖ إحالة الأمر إلى هيئة التحكم أو على القضاء للفصل فيه.
- ❖ تطبيق الضمانات مسبقا لإستعمال شيكات أو عقارات أو غيرها.

الفرع الرابع: مزايا التمويل بالمرابحة

التمويل بالمرابحة يتميز بعدة خصائص تجعله بديلاً فعالاً للتمويل التقليدي، وهذه بعض من أبرز مزاياه

أولا: تمويل مبني على الشفافية: في التمويل بالمرابحة، يقوم العميل الذي يرغب في اقتناء سلعة—سواء كانت إنتاجية، استثمارية أو تجارية—بالتقدم إلى البنك الإسلامي. يتميز هذا النوع من التمويل بأنه لا يفرض فوائد على التأخير في التسديد، بل يتبع مبدأ التيسير المذكور في القرآن الكريم: ﴿**وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة**﴾ ، مما يعتبر بمثابة قرض حسن يمنح العميل فترة لترتيب أموره المالية تحت إشراف البنك؛

ثانيا: تعزيز القدرة على التمويل للفئات الأقل قدرة : هذه الصيغة تسهم في دعم الأفراد الذين لا يملكون القدرة المالية لتمويل مشروعاتهم الخاصة، مثل طبيب يرغب في شراء معدات جراحية لكنه لا يستطيع تمويل الشراء بمفرده؛

ثالثا: تحفيز التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية: يفتح التمويل بالمرابحة الباب أمام الأفراد لإجراء صفقات شراء السلع من الخارج بطريقة شرعية، مما يساعد في زيادة التبادل التجاري والانفتاح الاقتصادي الخارجي. هذا النوع من التجارة يمكن أن يخفف الضغوط الاجتماعية ويقلل من التضخم والمضاربات؛

رابعا: اكتساب الخبرة في مجال السلع والتنمية التجارية: يكسب البنك من خلال التعامل بالمرابحة خبرة واسعة في التعرف على أنواع السلع وأسعارها، مما يمنحه دورًا كوسيط تنموي يفيد الاقتصاد المحلي

كل هذه المزايا تجعل التمويل بالمرابحة خياراً للباحثين عن حلول تمويلية تتوافق مع الشريعة الإسلامية وتساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعي

المطلب الرابع: أساليب أخرى للاستثمار في البنوك الإسلامية

توجد أساليب أخرى للاستثمار في البنوك الإسلامية منها: الاستثمار عن طريق الإيجار، عن طريق بيع السلم،عن طريق القرض الحسن، عن طريق المساقاة والاستصناع، هذا ما سيتم توضيحه في هذا المطلب.

الفرع الأول: الاستثمار عن طريق الإيجار(الموسوي، 1993، صفحة 66)

أولا: الاستثمار عن طريق الإيجار كآلية تمويلية

الاستثمار عبر الإيجار يمثل تقاطعًا بين آليات البيع والإيجار، وقد تطور هذا الأسلوب استجابة للحاجة الملحة للمصارف الإسلامية في اعتماد أساليب تمويل تكميلية تُولّد عوائد شرعية ومعقولة. يتم تمويل الأصول المستأجرة من خلال الأرصدة المتوفرة من تعبئة الموارد المالية، وتُحصّل الأرباح من خلال الأصول المؤجرة خلال فترة الإيجار المحددة وفق جدول زمني دقيق يراعي القيمة والمدة.

ثانيا: عملية الإيجار

عمومًا، يقدم العميل طلبًا إلى المصرف يبين فيه رغبته في استئجار آلات أو تجهيزات لا يقدر على شرائها نظرًا لاحتياجاته المؤقتة أو بسبب سرعة الإحلال التكنولوجي في هذا النوع من الأصول. يدفع العميل مقابل الحق في الانتفاع بالأصل لفترة محددة، وإذا رغب في شرائه، يُخصم ما دفعه من أقساط من الثمن الإجمالي المستحق لنقل ملكية الأصل.

ثالثا: أنواع الإيجار

I. **التأجير التشغيلي:**

- العميل يستأجر الأصل لمدة محددة يستغل خلالها المصرف الأصل المؤجر؛
- المؤجر (المصرف) يتحمل المخاطر المتعلقة بصلاحية الأصول ويكون مسؤولًا عن صيانتها؛
- في هذا النمط من التأجير، لا يُتاح للمستأجر عادةً خيار شراء الأصل.

II. **التأجير التمويلي:**

- هذا النوع يشمل شراء الأصول وتأجيرها إلى الشركات أو الأفراد؛
- يمكن أن يتضمن التأجير التمويلي وعدًا بالشراء، حيث يُحسب التزام العميل بدفع مبالغ محددة على فترات محددة لضمان ربح معقول للمصرف دون النظر إلى تقادم الأصل؛
- يُطلب من العميل دفعات دورية تحتسب على أساس إغلاق حساب استثماري لضمان التزامه بشراء الأصول، مع الحفاظ على حصته في الأرباح أو الخسائر؛

يُعتبر الاستثمار عبر الإيجار جزءًا لا يتجزأ من الأساليب التمويلية المتبعة في البنوك الإسلامية، إذ يوفر فرصة للتمويل متوسط الأجل مع الالتزام بمعايير التمويل الإسلام.

الفرع الثاني: الإستثمار عن طريق بيع السلم (خالد أمين، 2008، الصفحات 195-196.)

أولا: تعريفه

السلم في تعريف الفقهاء هو بيع آجل بعاجل بمعنى أنه معاملة مالية يتم بموجبها تعجيل دفع الثمن وتقديمه نقدا إلى البائع الذي يلتزم بتسليم بضاعة معينة مضبوطة بصفات محددة في أجل معلوم، فالأجل هو السلعة المباعة الموصوفة في الذمة والعاجل هو الثمن ويحقق بيع السلم مصلحة كلا الطرفين:

I. **البائع:** وهو المسلم إليه، يحصل عاجلا على ما يريده من مال مقابل إلتزامه بالوفاء بالمسلم فيه أجلا، فهو يستفيد من ذلك بتغطية حاجياته الحالية .

II. **المشتري:** وهو هنا البنك الممول، يحصل على السلعة التي يريد المتاجرة بها في الوقت الذي يريده، فتنشغل ذمة البائع الذي يجب عليه الوفاء بما إلتزم به، كما أن البنك يستفيد من رخص السعر، إذ أن بيع السلم أرخص من بيع الحاضر غالبا، فيأمن بذلك تقلب الأسعار ويستطيع أن يبيع سلما موازيا على بضاعة من نفس النوع الذي إشتراها بالسلم الأول، دون ربط مباشر بين العقدين، كما يستطيع أن ينتظر حتى يتسلم المبيع فيبيعه حينئذ بثمن حال أو مؤجل.

يلعب هذا النوع من التمويل دورا كبيرا ومكملا للأدوار التي تلعبها الصيغ الأخرى، فهذا النوع يهتم بالطبقة البسيطة ذات الدخل المحدود ، ويمكن أن يساعد المصرف كل المستثمرين الذين يثبطهم رأس المال لعدم توفره .

ثانيا: أحكامه

أحكام هذه الصيغة ومشروعيتها موجزة فيما يلي:

السلم أو السلف كما عرضه الفقهاء هو" عقد موصوف بذمة المؤجل بثمن مقبوض بمجلس العقد " وبعبارة أخرى "هو أن يسلم عوضا حاضرا في عوض موصوف في الذمة إلى أجل "، وفيه يقوم العميل بالحصول من المصرف على ثمن البضاعة يتم تسليمها آجلا، ومن هنا يتحصل العميل على ثمن البضاعة عاجلا فورا و تسلم البضاعة إلى المصرف في وقت لاحق، وله أربع عناصر هي:

- المسلم أو صاحب السلم وهو المشتري.
- المسلم إليه وهو المستفبد من التمويل أو البائع.
- المسلم فيه وهو المبيع أو الإنتاج المستقبل.
- ورأس المال السلم وهو مقدار التمويل أو الثمن.

ثالثا: الخطوات العملية لبيع السلم: تمر عملية بيع السلم بعدة خطوات متمثلة في:

- عقد بيع السلم: البنك يدفع الثمن في مجلس العقد ليستفيد به البائع ويغطي به حاجاته المالية المختلفة.

  والبائع: يلزم بالوفاء بالسلعة في الأجل المحدد؛
- تسليم السلعة في الأجل المحدد: يتسلم البنك السلعة في الأجل المحدد ويتولى تصريفها بمعرفته ببيع حال أو مؤجل.
- يوكل البنك البائع ببيع السلعة نيابة عنه نظير أجل متفق عليه (أو بدون أجر)؛
- توجيه البائع لتسليم السلعة إلى طرف ثالث (المشتري) بمقتضى وعد مسبق منه بشرائها عند وجود طلب مؤكد بالشراء.
- عقد البيع: البنك: يوافق على بيع السلعة حالة وبالأجل وبثمن أعلى من ثمن شرائها سلما.

  والمشتري: يوافق على الشراء ويدفع الثمن حسب الإتفاق.

الفرع الثالث: الإستثمار عن طريق القرض الحسن

أولا: تعريفه

القرض **لغة:** هو القطع و**إصطلاحا:** هو المال الذي يعطيه المقرض للمقترض ليرد مثله.

إن هذه الصيغة الفعالة التي لايمكن أن نجدها في غير المصارف الإسلامية تعمل على تمويل المشاريع التنموية، ليس فقط من الجانب الإقتصادي وإنما حتى في الجانب الإجتماعي.

فهو عبارة عن دين لا يتقاضى عليه المصرف فائدة، فيقوم المصرف بتمويل المشروعات ذات الأثر الإجتماعي بصفة عامة مثل: بناء المستشفيات والمدارس، السكنات ذات التكلفة المنخفضة، مع إمداد الكهرباء والغاز والمياه الصالحة للشرب، مساعدة الطلاب والباحثين وخريجي الجامعات والمعاهد والتجار والحرفيين والمستثمرين الصغار وأصحاب الصمعة الحسنة الذين هم في عسرة من أمرهم حتى لايهمشوا ولا يتعرضوا للبطالة وكي يبقوا دائما منتجين.

ويقدم القرض الحسن بصفة عامة في الحالات التي لا يلائمها نظام المشاركة في الربح والخسارة أي من الطرق السالفة الذكر.

ثانيا: أركانه

إن الإستثمار عن طريق القرض الحسن يحتوي على أكان عدة هي: (**بلعيش ز.، 1998، صفحة 92**)

I. الأهلية: أن يكون عاقلا وأهلا لإكتساب الحق والإلتزام بالواجب أي البلوغ.

II. الصيغة: أي الإيجاب والقبول وتكون إما كتابة أو شفاهية أو إشارة.

III. المحل: وهو الشيء الذي يقع عليه القرض ويكون في الأشياء الآتية: النقود، المزروعات ، والأشياء العينية والحيوانات .

الفرع الرابع: الإستثمار عن طريق المساقاة والإستصناع

يمكن تلخيص هاتين الطريقتين في النقاط التالية :

أولا: الاستثمار عن طريق المساقاة

هي أن يستأجر مالك غرس أو زرع شخصا لإصلاح غرسه أو زرعه وتنقيته من الأعشاب أو سقيه بأجرة معلومة بجزء مما تنتجه الأرض وهي عقد صحيح وملزم ولا يفسخ إلا برضى الطرفين.

ونظرا لإمتلاك الدول الإسلامية أراضي شاسعة قابلة للزراعة، لابد أن تتولى البنوك الإسلامية خدمتها بنقل المياه أو توفيرها من باطن الأرض أو تحلية مياه البحر أو إستعمال وسائل أخرى لتوفيرها مقابل نسبة معلومة من الثمار، هذا بالنسبة للأراضي الصالحة لزراعة أما أراضي البور و الصحراوية فتعد من أكبر المشاريع التي يجب على المصارف الإسلامية أن تهتم بها، فقط أثبتت التجربة على نجاح كثير من الممولين ومن المستثمرين في هذا الميدان خاصة إذا قدمت هذه المشاريع في يد الشباب وهذا له الأثر العظيم على التجارة المحلية والدولية وأيضا له تأثير في الجانب الإقتصادي والإجتماعي.

وقد أجاز الفقهاء المساقاة لإتباعها في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم، واستخدمها الصحابة في عهده عليه الصلاة والسلام، ثم في عهد الخلفاء الراشدين من بعده.

ولصحة هذه الصيغة يجب توفر الشروط التالية:

أ) أهلية المتعاقدين.

ب) أن يكون الناتج مشاعا والعائد محددا بنسبة من إجمالي هذا المشاع.

ج) أن تكون المساقاة على شجر محدد ومعلوم حتى لا يحدث خلاف عليه وعلى إقتسام ناتجه .

ثانيا: الاستثمار عن طريق الاستصناع

I. تعريفه

الاستصناع عقد على مبيع في الذمة وشروط عمله على صنائع، وهو عقد بين المستصنع (المشتري) والصانع (البائع)، بحيث يقوم الثاني – بناء على طلب الأول – بصناعة سلعة موصوفة (المصنوع)، أو الحصول عليه عند اجل التسليم على أن تكون مادت الصنع، أو تكلفة العمل من الصنائع ، وذلك في مقابل الثمن الذي يتفقان عليه وعلى كيفية سداده حالا أو مسقط أو مؤجلا، وقد أجيز على خلاف القياس استحسانا ، لان القياس يقتضي عدم بيع المعدوم.

II. خصائص عقد الاستصناع

II–1 يشبه البيع المطلق لأنه مبادلة عين بثمن، ولا يشترط تسليم الثمن في مجلس العقد ويختلف عن البيع المطلق بعدم تعيين المبيع كونه في ملك البائع؛

II–2 يشبه بيع السلم لأنه ينعقد على موصوف في الذمة، ويختلف عنه بجواز تأجيل دفع الثمن؛

II–3 يشبه الإجارة بان العمل أو الصنعة مشروطة، ولكنه يختلف عن الإجارة، أن مادة الصنع تكون من عند الصانع.

III. مشروعية عقد الاستصناع

أجيز للأسباب التالية:

1- تعامل الناس به تعاملا من غير نكير حتى أصبح إجماعا .

2- الحاجة تدعوا إليه، ولو لم يصح الاستصناع لأصاب الناس الحرج

3- مشروع بالإباحة الأصلية لعدم مخالفته لأيا حكم أو قاعدة فقهية. (**خالد أمين، 2008، الصفحات 241– 242**.)

IV. شروط مطابقتها مع الشريعة الإسلامية

– يبرز هامش ربح البنك في إطار عملية الاستصناع بالتدخل بصفة مقاول مسؤول عن انجاز الأشغال المتعلقة بانجاز المشروع موضوع العقد؛

- يجب أن يتم الاستصناع على عمل تحويل مادة منتوج نصف صنعة أو مكونات منتوج صافي قابل للاستعمال؛

- يجب أن يحدد العقد نوعية وكمية و طبيعة وخصائص الشيء الواجب صنعه؛

- يمكن للصانع أن يكلف شخص آخر لانجاز كل من المشروع؛

- في حالة عدم مطابقة المشروع المنجز ، يمكن للمستصنع أن يرفض الاستلام ويفسخ العقد على حساب الصانع؛

- يصبح المستصنع مالكا للمشروع عند التوقيع على العقد؛

- يجب تحديد مدة ومكان تسليم الشيء المصنوع في عقد الاستصناع.(**سليمان، 2002، صفحة 19**.)

خلاصة الفصل:

نجح النظام المصرفي الإسلامي في إرساء منظومة متكاملة من الأدوات التمويلية البديلة للفائدة، مستندة على مبادئ الشريعة الإسلامية .تتنوع هذه الأدوات لتشمل المشاركة، والمضاربة، والمرابحة، والسلم، وغيرها، لتلبية احتياجات الأفراد والشركات على حد سواء، وتوجيه الأموال نحو الاستثمارات المشروعة.

و يمثل هذا النظام نموذجاً للتكامل بين رأس المال والجهد البشري، وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، مع مراعاة العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروة .كما يبرز دور المصارف الإسلامية في خدمات تمويلية ترتكز على مجموعة من القواعد الدينية في المعاملات الإقتصادية لتوجيه المال للإستثمار في المجالات المشروعة دون إهدار جهد الإنسان وتعزيز التعاون والتكافل بين أفراد المجتمع، بما ينسجم مع القيم الأخلاقية والتعاليم الإسلامية.

إن صيغ التمويل الإسلامي ليست جامدة، بل تتميز بالمرونة والقدرة على التطور والتكيف مع المتغيرات الاقتصادية، مما يضمن استدامتها وفعاليتها في دعم النمو الاقتصادي وتحقيق الازدهار للمجتمع.

الفصل الثاني:

دراسة حالة بنك السلام

–فرع بسكرة–

تمهيد:

تمثل البنوك الإسلامية أحد العناصر الأساسية في النظام المالي الحديث، حيث تسعى لتقديم خدمات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. ومن هذا المنطلق، يبرز بنك السلام –فرع بسكرة– كأحد البنوك الرائدة في هذا المجال، مقدماً حلولاً تمويلية مبتكرة تلبي احتياجات العملاء مع الالتزام بالقيم والمبادئ الإسلامية.

وبالتالي تعتبر الدراسة الميدانية أداة أساسية لفهم الواقع العملي وتقييم فعالية السياسات والإجراءات المتبعة في البنك. من خلال المقابلات والتحليل الوثائقي.

في هذا الفصل، سنقوم باستعراض وتحليل الدراسة الميدانية التي أجريناها في فرع بنك السلام بمدينة بسكرة. وتهدف هذه الدراسة إلى فهم كيفية تطبيق البنك لمبادئ التمويل الإسلامي في تمويل المشاريع الاستثمارية والتجارة الخارجية، إضافة إلى استعراض الأدوات المالية المستخدمة والتحديات التي يواجهها البنك في هذا السياق.

سيتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كالآتي:

–المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لبنك السلام

–المبحث الثاني: آليات التمويل التي يقدمها بنك السلام الجزائر – فرع بسكرة– للمشاريع الاستثمارية

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لبنك السلام

سنتطرق في هذا المبحث إلى تعريف ونشأة بنك السلام –الجزائر–، بالإضافة إلى أهداف ووظائف بنك السلام، الهيكل التنظيمي لبنك السلام – وكالة بسكرة–، كما سيتم التطرق إلى منهجية الدراسة الميدانية.

المطلب الأول: تعريف ونشأة بنك السلام– الجزائر–

في هذا المطلب سيتم توضيح تعريف بنك السلام –الجزائر– ونشأته.

الفرع الأول: تعريف بنك السلام– الجزائر–

بنك السلام –الجزائر– هو بنك شمولي يعمل وفقًا للقوانين الجزائرية وأحكام الشريعة الإسلامية في جميع تعاملاته. اعتمد البنك من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008، وبدأ نشاطه بهدف تقديم خدمات مصرفية مبتكرة. يتبنى البنك استراتيجية واضحة تماشياً مع متطلبات التنمية الاقتصادية في الجزائر، عبر تقديم خدمات مصرفية عصرية تنبع من المبادئ والقيم الأصيلة للشعب الجزائري، لتلبية احتياجات السوق، العملاء، والمستثمرين. تشرف على معاملات البنك هيئة شرعية تتألف من كبار العلماء في الشريعة والاقتصاد. حسب التقرير السنوي لعام 2017، يتكون طاقم البنك من 496 موظفًا، وبلغ عدد فروعه 13 فرعًا حتى سنة 2018، مع خطط لفتح 04 فروع جديدة خلال سنة 2019.

الفرع الثاني: نشأة بنك السلام– الجزائر–

تأسس بنك السلام–الجزائر– في يونيو 2006، وبدأ نشاطه في أكتوبر 2008. جاء تأسيس البنك في إطار مبادرة لإنشاء مجموعة من مصارف السلام في البلدان العربية والإسلامية، بعد نجاح الصيرفة الإسلامية. اختيرت الجزائر كموقع لأحد مقرات البنك بفضل محيطها الاستثماري الواعد والانفتاح الاقتصادي، بالإضافة إلى التقارب الجزائري الإماراتي، حيث إن معظم رأس مال البنك إماراتي. التزم مؤسسو البنك بالمنهج الصيرفي الإسلامي، ويسعى البنك إلى تمثيل المصرفية الإسلامية بأفضل صورة

بدأ بنك السلام–الجزائر– نشاطه برأس مال قدره 7.2 مليار دينار جزائري، وارتفع إلى 10 مليار دينار جزائري في سنة 2009. بلغت أصول البنك 40,575,207 ألف دينار جزائري في سنة 2015، بهدف تلبية احتياجات العملاء في مجالات الاستغلال، الاستثمار، والادخار من خلال تقديم منتجات مصرفية متوافقة مع الشريعة الإسلامية. أظهر البنك تطوراً مستمراً في نتائجه، حيث سجل انخفاضاً في الناتج الصافي للسنة المالية من 1,383,314 ألف دينار إلى 301,357 ألف دينار جزائري، وارتفاع مجموع الودائع بنسبة 9.25%، وانخفاض الناتج البنكي بنسبة 22% بين عامي 2014 و2015.

مع مرور السنوات، نجح بنك السلام–الجزائر– في ترسيخ قواعده وتحقيق أهدافه، ويتوزع بفروعه على مستوى وطني، حيث يتواجد في مدن كبرى مثل دالي إبراهيم، باب الزوار، القبة، حسيبة، سيدي يحيى، سطاوالي، البليدة، وهران، قسنطينة، عنابة، باتنة، بسكرة، ورقلة، أدرار، سطيف، مع خطط لفتح فروع جديدة في المسيلة وعين وسارة

المطلب الثاني: أهداف ووظائف بنك السلام– الجزائر–

يسعى بنك السلام– الجزائر– لتحقيق أهداف عديدة منها الإجتماعية والإقتصادية، كذلك له وظائف عدة، هذا ما سنوضحه في هذا المطلب.

الفرع الأول: أهداف بنك السلام– الجزائر–

تبنى بنك السلام–الجزائر خطة استراتيجية للأعوام 2019-2021 بهدف تحسين خدماته وتحقيق رضى العملاء وزيادة أرباح المساهمين. تتضمن الأهداف الاستراتيجية للبنك:

- تقديم ونشر الخدمات المصرفية الإسلامية المتميزة.
- المساهمة الفعالة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة.
- استحداث خدمات ومنتجات مصرفية تناسب احتياجات ورغبات كافة فئات المجتمع، مما يسهم في تحقيق الشمول المالي.
- تحسين جودة الخدمات المقدمة لتحقيق رضا العملاء.
- تحقيق مستوى ربحية يرضي مساهمي البنك.
- تطوير الأنظمة والإجراءات المصرفية لرفع جودة وسرعة الخدمات.
- رفع كفاءة الكادر البشري لتقديم الخدمات بالصورة المثلى.
- الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية بناءً على هوية البنك.
- تطبيق أحدث الأنظمة لتأسيس البنك الرقمي.
- تطوير القدرات الرقابية وأساليب الإشراف، وابتكار مؤشرات الإنذار المبكر والرقابة عن بعد، وتطوير أنظمة الحوكمة وإدارة المخاطر.

الفرع الثاني: وظائف بنك السلام– الجزائر–

يقدم بنك السلام–الجزائر– مجموعة متنوعة من الخدمات والمنتجات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، والتي تشمل:

- تمويل المشاريع الاستثمارية واحتياجات الاستغلال والاستهلاك من خلال صيغ مثل المشاركة، المضاربة، الإجارة، المرابحة، الاستصناع، السلم، البيع بالتقسيط، والبيع الآجل.
- تمويل عمليات التجارة الخارجية عبر وسائل الدفع الدولية مثل الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان البنكية
- جذب المدخرات واستثمار فائض السيولة من خلال الاكتتاب في سندات الاستثمار، فتح دفتر التوفير "أمنيتي"، وحسابات الاستثمار.
- تقديم خدمات مصرفية متوافقة مع المعايير المعاصرة والتقنيات المبتكرة، مثل تحويل الأموال عبر أدوات الدفع الآلي، الخدمات المصرفية عن بعد "السلام مباشر"، خدمة الإيميل سويفت "سويفتي"، بطاقة الدفع الإلكترونية "آمنة"، خدمة الدفع عبر الإنترنت"E-Amina" ، خزانات الأمانات "أمان"، وماكينات الدفع الآلي.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك السلام–الجزائر – وكالة بسكرة–

في 14 نوفمبر 2018، قام بنك السلام–الجزائر– بفتح وكالة جديدة في "حي سايحي قطعة رقم 69 ملكية" تحت رقم 109-110 في بسكرة. يشرف على هذه الوكالة مدير كمسؤول أول يعاونه عدد من المسؤولين، موزعين على الهيكل التنظيمي للوكالة حسب رتبهم ووظائفهم على الشكل الآتي:

الشكل رقم(01): الهيكل التنظيمي لبنك السلام الجزائر– وكالة بسكرة –

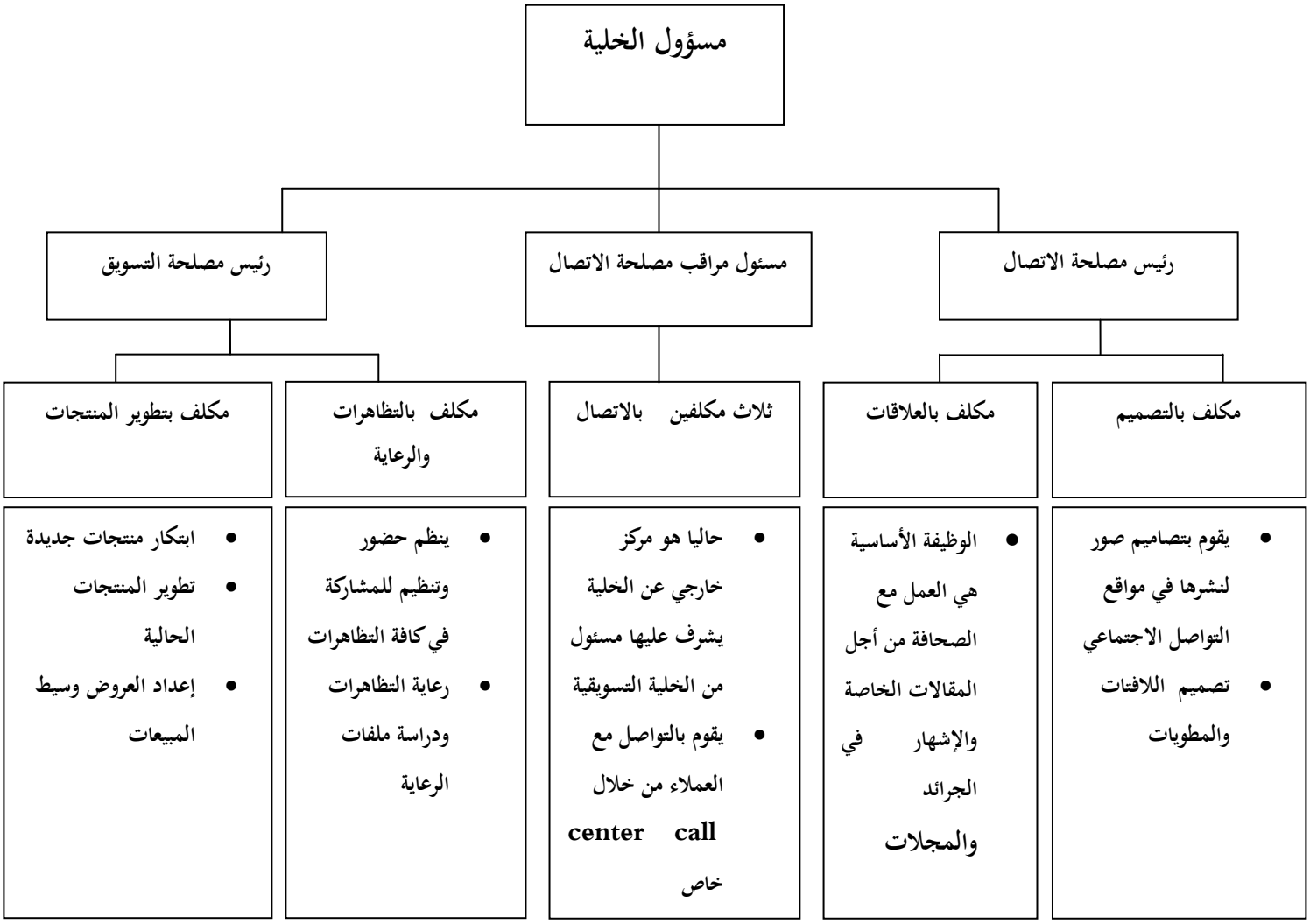

المصدر: من إعداد الطالب

المطلب الرابع: منهجية الدراسة الميدانية

❖ **منهج البحث المستخدم:**

من أجل دراسة آليات التمويل في البنوك الاسلامية دراسة حالة بنك السلام –فرع بسكرة– معالجة علمية اعتمدنا المنهجين الوصفي والتحليلي وذلك بغرض وصف ماهو موجود بالواقع ومحاولة تحليله قصد فهم أصل المشكل إن وجد ومحاولة إعطاء التوصيات والإقتراحات بشأنه.

❖ **أدوات الدراسة الميدانية:**

تم الإعتماد في دراستنا على الأدوات التالية من أجل البحث وجمع المعلومات:

1– المقابلة:

تعرف المقابلة على أنها "تقنية مباشرة تستعمل من أجل مساءلة الأفراد بكيفية منعزلة" ولقد أجريت المقابلة مع مسؤول التمويل في بنك السلام –فرع بسكرة–، باعتبار أنه يتبع هذه المصلحة بالإضافة إلى أنه ملم بكل المعلومات المتعلقة بالتمويل بالرغم من العراقيل وعدم اعطائنا الوثائق اللازمة بحجة الأوامر من الإدارة العليا للبنك، وقد تمت المقابلة بطرح أسئلة بالتسلسل وترك الحرية للمسؤول للإجابة عنها دون أي ضغط، كذلك تمت المقابلة مع مسؤول الإنتاج من أجل جلب المعلومات الخاصة بموضوع الدراسة. (موريس ، 2004، صفحة 197)

2– الملاحظة في عين المكان:

تعرف الملاحظة في عين المكان بأنها "تقنية مباشرة للتقصي تستعمل عادة في مشاهدة مجموعة ما (قرية، جمعية، مؤسسة، ... الخ) بصفة مباشرة وذلك بهدف أخذ معلومات كيفية من أجل فهم المواقف والسلوكات.

استخدمنا هذه التقنية من أجل ملاحظة ما يتعلق بموضوع دراستنا مثل: ملاحظة شكل التمويل في بنك السلام –فرع بسكرة–، وأداء الموظفين، وملاحظة التصميم والتنظيم الداخلي للبنك، وملاحظة احتياجات الوقاية ... الخ. وتم ذلك بعد النزول إلى الميدان. وملاحظة كل ما يهم الدراسة.

3– الوثائق الإدارية:

عن طريق هذه التقنية تم أخذ كل المعلومات التي تفيد الدراسة، حيث بعد الإطلاع على هذه الوثائق، تم تسجيل مختلف البيانات والأرقام كالإستخدام السنوي لكل صنف وأسعارها الوحدوية ومختلف أنواعها المستخدمة في عملية الإنتاج، وأخذ كل البيانات التي تعتبر ضرورية لإجراء البحث (**موريس، 2004، صفحة 184**).

المبحث الثاني: آليات التمويل التي يقدمها بنك السلام الجزائر – فرع بسكرة– للمشاريع الاستثمارية

يعد بنك السلام–الجزائر– واحدًا من البنوك الرائدة في تقديم حلول تمويلية مبتكرة ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. ويختص البنك بتلبية احتياجات المشاريع الاستثمارية من خلال مجموعة متنوعة من الآليات التمويلية المصممة خصيصًا لدعم النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية المستدامة، لهذا تسعى وكالة بسكرة التابعة لبنك السلام إلى توفير تمويل فعال وشامل للمشاريع الاستثمارية، مما يسهم في تحقيق أهداف الاستثمار وتنمية مختلف القطاعات الاقتصادية. في هذا المبحث، سيتم استعراض أهم آليات التمويل التي يقدمها البنك وكيفية تطبيقها لدعم المشاريع الاستثمارية في المنطقة.

المطلب الأول: صيغ التمويل القائمة على المشاركة في عائد الاستثمار في بنك السلام – فرع بسكرة–

يعتمد بنك السلام –فرع بسكرة– صيغ تمويل قائمة على المشاركة في عائد الاستثمار والمتمثلة في المشاركة والمضاربة والتي سيتم توضيحها في هذا المطلب.

الفرع الأول: المشاركة

❖ **شركة العقد**

تعتمد شركة العقد على اتفاق بين اثنين أو أكثر لدمج أموالهم أو جهودهم أو التزاماتهم المالية بهدف تحقيق الأرباح. هذا النوع من الشركات يكون دائمًا أو متناقصًا، ويتميز بالتعاون المباشر بين الأطراف المشتركة

❖ **شركة الملك**

تتمثل شركة الملك في تملك اثنين أو أكثر لأصل معين (عقارات، ديون، إلخ) نتيجة للإرث أو الشراء أو الهبة أو الوصية أو غيرها من وسائل التملك. في هذه الحالة، كل شريك يمتلك حصة شائعة في الملكية ويحتاج إلى إذن الشريك الآخر للتصرف في نصيبه

➢ **صيغة المشاركة لدى بنك السلام:**

I. على أساس شركة العقد:

يتم تأسيس هذه الشركة بين بنك السلام والمتعامل، بحيث يساهم كل منهما في رأس مال صفقة أو مشروع معين، ويتم تقسيم الأرباح المحققة بناءً على النسب المتفق عليها في العقد. وتظل الشركة قائمة حتى انتهاء مدتها أو تحقيق هدفها المحدد

II. على أساس شركة الملك

في هذه الصيغة، يشترك بنك السلام مع المتعامل في شراء أو تملك عقار معين، بحيث يكون لكل منهما حصة شائعة في الملكية. يقوم بنك السلام بإيجار حصته إلى المتعامل مع إمكانية التملك النهائي للعقار بنهاية فترة الإيجار

❖ **المشاركة المتناقصة**

تقوم هذه الصيغة على مشاركة بنك السلام مع المتعامل في مشروع قائم أو قيد الإنجاز. يتم تقسيم الأرباح وفق النسب المتفق عليها، مع تعهد بنك السلام ببيع حصصه للمتعامل تدريجيًا أو دفعة واحدة. هذه العملية تشمل تأسيس الشركة في البداية، ثم إتمام عمليات البيع والشراء بين الشريكين بعقود مستقلة، دون اشتراط أحد العقدين في الآخر، ويكون على الشكال التالي:

الشكل رقم (2): صيغة المشاركة القائمة على المشاركة في عائد الاستثمار في بنك السلام – فرع بسكرة–

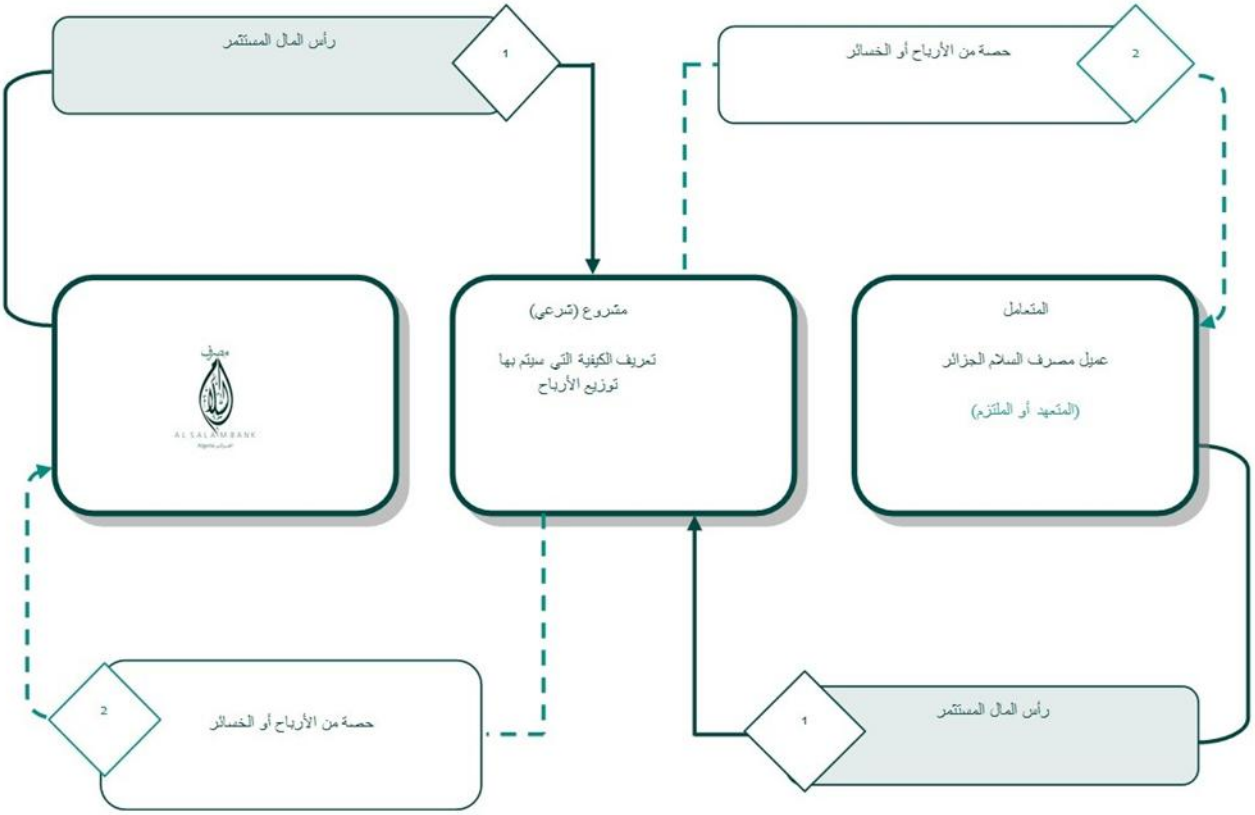

المصدر: موقع بنك السلام

الفرع الثاني : المضاربة

أولا: تعريف المضاربة

المضاربة هي عقد شركة في الربح يتم بموجبه توفير رأس المال من أحد الطرفين والعمل من الطرف الآخر، حيث ينظم هذا العقد التعاون الاستثماري بين الجهتين. يساهم رأس المال في تمويل المشروع بينما يتولى الطرف الآخر العمل والإدارة. ويتم تقاسم الربح الناتج عن المشروع بين الطرفين وفقًا لما يتفقان عليه مسبقًا. يُطلق على الطرف الذي يقدم رأس المال "رب المال"، بينما يُعرف الطرف الذي يتولى العمل بـ "المضارب" أو "العامل" أو "المقارض"

ثانيا: أنواع المضاربة

1. **المضاربة المطلقة:** في هذا النوع من المضاربة، يمنح رب المال المضارب حرية كاملة في إدارة عمليات المضاربة دون أي قيود. يتمتع المضارب بسلطات تقديرية واسعة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمشروع
2. **المضاربة المقيدة:** في هذه الحالة، يقيد رب المال المضارب بشروط معينة مثل تحديد المكان أو المجال الذي يعمل فيه، أو أي قيود أخرى يراها رب المال مناسبة. يجب على المضارب الالتزام بهذه القيود أثناء تنفيذ العمل

ثالثا: عقد المضاربة لدى بنك السلام

يمثل عقد المضاربة لدى بنك السلام شراكة بين البنك والمتعامل في صفقة أو مشروع معين. يقوم بنك السلام بتمويل المشروع بينما يتولى المتعامل إدارته وتنفيذه. يتم توزيع الربح الناتج بين الطرفين بناءً على النسب المتفق عليها في العقد. يعد هذا النوع من العقود آلية تمويل فعالة تدعم التعاون بين رأس المال والخبرة العملية، مما يسهم في تحقيق أهداف الاستثمار والتنمية المستدامة ويكون على الشكل التالي:

الشكل رقم (03): صيغة المضاربة القائمة على المشاركة في عائد الاستثمار في بنك السلام – فرع بسكرة–

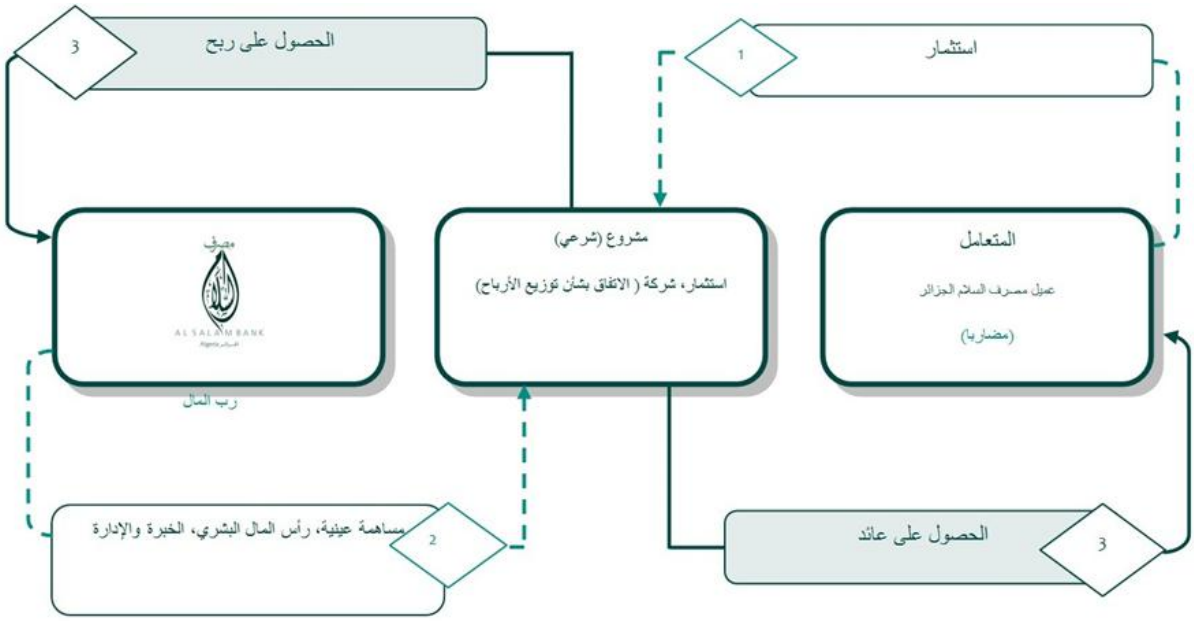

المصدر: موقع بنك السلام

المطلب الثاني: اعتماد/تحصيل مستندي موصول ببيع السلم

يستخدم بنك السلام–الجزائر– آلية بيع السلم في تمويل التجارة الخارجية. بيع السلم هو عقد شراء سلعة موصوفة في الذمة بثمن مقبوض في الحال وبشروط خاصة يتم فيها توكيل البنك المتعامل ببيع السلعة بعد قبضها. يُعد بيع السلم شكلاً من أشكال البيع العاجل لآجل، حيث يتم دفع الثمن مقدمًا وتأجيل تسليم السلعة. على النقيض، في البيع الآجل يتم تسليم السلعة وتأجيل دفع الثمن.

الفرع الأول: آلية تطبيق بيع السلم في تمويل التجارة الخارجية

تتمثل آلية بيع السلم في تمويل التجارة الخارجية في الآتي:

1. **اختيار السلعة والمصدر:** يقوم العميل باختيار السلعة والمصدر ويعقد اتفاقًا مبدئيًا معه.
2. **تقديم طلب التمويل** : يقدم العميل طلب تمويل للبنك لشراء السلعة، مدعومًا بفاتورة مبدئية وعقود ووثائق أخرى مطلوبة.
3. **إنشاء ملف طلب التمويل:** يطلب البنك من العميل إنشاء ملف طلب تمويل يتضمن الوثائق التالية:
   - طلب يحدد الغرض من التسهيلات، المبلغ، المدة، والضمانات المقترحة.
   - نسخة عن عقد الملكية لقطعة الأرض موضوع التمويل.
   - نسخة مصادق عليها من القانون الأساسي للشركة.
   - نسخة مصادق عليها من السجل التجاري.
   - نسخة مصادق عليها من بطاقة التسجيل الضريبية.
   - دراسة جدوى تشمل الميزانيات التقديرية لمدة 5 سنوات والميزانيات الجبائية لمدة 3 سنوات الأخيرة.
   - شهادة ضريبية وشبه ضريبية حديثة.
   - توقعات النشاط من خلال قائمة الدخل.
   - جدول مخطط التمويل حسب مراحل المشروع.
   - التعريف بالشركة ومؤسسيها.
4. **دراسة الطلب:** يقوم البنك بدراسة الطلب بشكل شامل، وله الحق في قبوله أو رفضه.
5. **تحديد صيغة التمويل:** بعد دراسة الملف، يتم تحديد صيغة التمويل المناسبة وفقًا للنشاط التجاري للعميل.
6. **التوقيع على عقد التمويل** : يتم توقيع عقد السلم بين البنك والعميل وفق نمط الاعتماد/التحصيل المستندي. يتكون العقد من اتفاقيتين:

- **اتفاق تمويل الشروط الخاصة** : يتضمن تفاصيل التمويل مثل نوعه، قيمته، كيفية التسديد، الشروط والضمانات، سقف التمويل، التأمينات النقدية، مدة الاستعمال، آجال الاستحقاق.
- **اتفاق تمويل الشروط العامة:** يشمل الشروط والكيفيات العامة مثل تعهدات المتعامل، حالات فسخ العقد، الضمانات، المصاريف والحقوق، الموطن، حل المنازعات، عدد نسخ العقد.

7. **تحصيل الضمانات:** لتفعيل التمويل وإصدار رخصة التمويل.
8. **إجراءات الاعتماد/التحصيل المستندي:** وتشمل:
   - **فتح ملف التوطين:** يتقدم العميل بطلب فتح ملف التوطين الخاص بالعملية.
   - **فتح اعتماد مستندي** :يقدم العميل طلب فتح اعتماد مستندي مصحوبًا بملف شامل.
   - **تسوية عملية البيع بالسلم** : يرسل المصدر السلعة والفاتورة النهائية والوثائق اللازمة إلى بنكه، الذي يقوم بإرسالها إلى بنك المستورد لمطابقتها للاعتماد المستندي. تشمل الوثائق عادة
     - الفاتورة النهائية وسند الشحن.
     - شهادة المنشأ.
     - شهادة المطابقة.
     - شهادة الوزن.

بعد مراجعة الوثائق والتأكد من صحتها، يقوم بنك السلام بتظهير المستندات وتسليمها للمستورد الذي يقوم بجمركة البضاعة وتسديد المصاريف.

9. **تسديد الالتزامات:** يقوم العميل بتسديد التزاماته تجاه البنك حسب ما هو متفق عليه في عقد تمويل الشروط الخاصة

الفرع الثاني: حجم التمويل بآلية (صيغة) بيع السلم

سنتطرق من خلال هذا الفرع وبالأرقام لحجم التمويل بآلية(صيغة) بيع السلم خلال سنتي(2021-2022).

الجدول رقم (01): حجم التمويل بآلية (صيغة) بيع السلم لسنتي (2021–2022).

الوحدة: المبالغ بالمليون دج

السنوات	2021	2022
عدد الملفات	3	2
حجم التمويل	150.000.000 دج	60.000.000دج

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات البنك –وكالة بسكرة–

ولتوضيح هذا الجدول أكثر قمنا بتحويله إلى رسم بياني:

الشكل رقم (04): رسم بياني يوضح حجم التمويل بآلية (صيغة) بيع السلم لسنتي (2021–2022).

الوحدة: المبالغ بالمليون دج

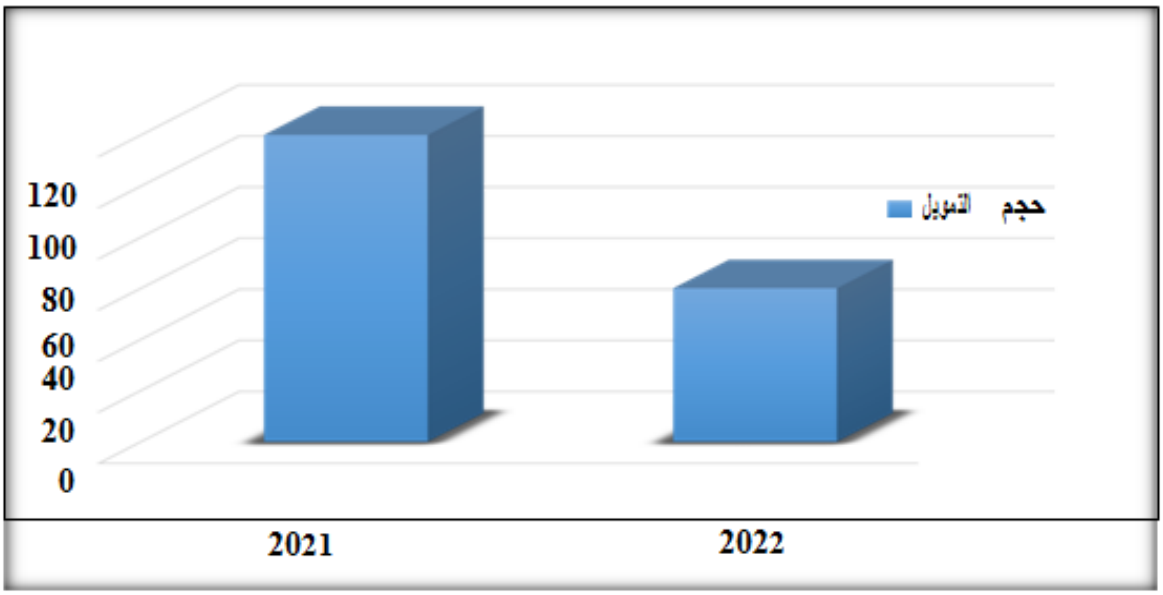

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم(01).

من خلال الجدول رقم(01) والشكل رقم(04) نلاحظ أن:

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن إجمالي التمويل وفقاً لهذه الآلية (الصيغة) منخفض إجمالاً، حيث:

- في عام 2021، كان هناك 3 ملفات بحجم تمويل بلغ 150,000,000 دج. وانخفاضه إلى أكثر من النصف في سنة 2022، انخفض عدد الملفات إلى 2 ملف بحجم تمويل بلغ 60,000,000 دج في حجم التمويلات الممنوحة لتمويل الاستثمار، بآلية (صيغة) بيع السلم، وبالتالي فهو معدل منخفض لحجم التمويل بهذه الآلية ويعود ذلك

بالأساس إلى إمكانية أن تكون هناك قيود أو متطلبات إضافية فرضها البنك على المستفيدين مما قلل من عدد الملفات وحجم التمويل.

المطلب الثالث: الاعتماد المستندي الموصول بالبيع الآجل

في هذا المطلب سيتم توضيح اجراءات عملية تمويل التجارة الخارجية بالإضافة إلى الشروط الشرعية الواجب توفرها للبيع لأجل

الفرع الأول: تمويل التجارة الخارجية بآلية البيع الآجل

إلى جانب استخدام آلية بيع السلم، أيضا يعتمد بنك السلام–الجزائر– أيضًا على آلية البيع الآجل. يمكن تعريف البيع الآجل على أنه آلية يقوم البنك من خلالها بشراء سلع، بضائع، آلات، أو معدات بناءً على طلب المتعامل. بعد تملك البنك لهذه الأصول وقبضها القبض الناقل للضمان، يقوم ببيعها للمتعامل بالدفع الآجل.

تتميز هذه العملية بعدم وجود بيع لما لا يملكه البنك، حيث لا يتم البيع إلا بعد أن يمتلك البنك ما هو مطلوب من المتعامل، ويعرضه عليه للتأكد من مطابقته للوصف. علاوة على ذلك، لا تنطوي هذه العملية على ربح غير مضمون، إذ إن البنك يكون قد قبض ما اشتراه، وبالتالي يتحمل مسؤولية الضمان وتبعات الهلاك.

وتتم صيغ البيع الآجل للمؤسسات من خلال تأجيل دفع الثمن إلى أجل محدد، سواء دفعة واحدة أو على أقساط. وتُعد هذه الآلية مخصصة لتمويل النشاط التجاري المتعلق باستيراد المواد الأولية، وخاصة تلك المستخدمة في الصناعة التحويلية.

غير أن استخدام هذه الآلية يتطلب الامتثال لمجموعة من الإجراءات العملية والشروط الشرعية، والتي تشمل ما يلي:

1. التأكد من تملك البنك للأصول بشكل صحيح قبل البيع.
2. التزام البنك بتقديم الأصول للمتعامل لمطابقتها مع الوصف المتفق عليه.
3. تحمل البنك لمسؤولية الضمان وتبعات الهلاك حتى يتم تسليم الأصول للمتعامل.
4. الاتفاق على جدول زمني محدد للدفع، سواء كان دفعة واحدة أو على أقساط.
5. الالتزام بالشروط الشرعية المتعلقة بعقود البيع الآجل.

هذه الإجراءات تضمن سلامة العملية التمويلية وتوافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية، مما يعزز الثقة بين البنك والمتعاملين في تحقيق أهدافهم التجارية.

وتتم عملية تمويل التجارة الخارجية بآلية البيع الآجل وفق الإجراءات التالية

1. **الإجراءات الأولية:**

- إضافة إلى الإجراءات المذكورة في بيع السلم، يتم استلام طلب العميل مرفقًا بالفاتورة المبدئية للسلعة المطلوبة
- يتم نقل الطلب والفاتورة المبدئية إلى مندوب التمويلات.
- استلام محضر المعاينة والتسليم في نسختين من مندوب التمويلات.
- التحقق من إيداع العميل الجزء الأول من الثمن ضمن حسابه.
- توجيه مستشار المتعاملين إلى المورد بناءً على طلب مندوب التمويلات لتسليم الشيك البنكي، ومعاينة واستلام المبيع والفاتورة النهائية، وإمضاء المحضر.
- إحالة محضر المعاينة والفاتورة النهائية إلى مندوب التمويلات.

2. **التوقيع على اتفاقية التمويل:**

- يتم توقيع عقد بيع لأجل بين البنك والعميل وفقًا لنوع الاعتماد المستندي، ويتضمن العقد 7 مواد رئيسية:
  - المادة الأولى: تحدد موضوع العقد.
  - المادة الثانية: تحدد ثمن المبيع وطريقة الدفع.
  - المادة الثالثة: تحدد تعهدات المتعامل.
  - المادة الرابعة: تحدد تعهدات البنك.
  - المادة الخامسة: تحدد تفسير العقد وفق أحكام القانون الجزائري والشريعة الإسلامية
  - المادة السادسة: تحدد المرفقات.
  - المادة السابعة: تحدد عدد النسخ الأصلية للعقد باللغة العربية وتوضح عدم إمكانية فسخ العقد من طرف العميل.

3. **صدور مذكرة تبليغ التسهيلات / رخصة التمويل.**

4. **الإجراءات المرتبطة بالاعتماد المستندي:**

- يتقدم العميل بطلب فتح ملف التوطين الخاص بالعملية.
- يقدم العميل طلب فتح الاعتماد المستندي إلى الوكالة مرفقًا بملف كامل بالوثائق اللازمة
- تسوية عملية البيع الآجل تتضمن الخطوات التالية:
  - يقوم المصدر بإرسال السلعة وتجهيز الفاتورة النهائية والوثائق اللازمة وإرسالها إلى بنك المصدر.
  - يقوم بنك المصدر بإرسال الوثائق إلى بنك المستورد لمطابقتها مع الاعتماد المستندي.
  - الوثائق تشمل:
    - ✓ نسخة أصلية للفاتورة النهائية وسند الشحن.
    - ✓ شهادة المنشأ.
    - ✓ شهادة المطابقة وشهادة الوزن.

- بعد مراجعة بنك المستورد للوثائق، يقوم بتظهير المستندات وتسليمها للمستورد
- يتوجه المستورد إلى مكان تفريغ البضاعة (ميناء، مطار، حدود برية) لجمركتها وتسديد المصاريف لإصدار الوثائق التالية:
  - ✓ نسخة من وثيقة جمركية (**D10**)
  - ✓ وصل التسديد.

5. **التزام العميل بالدفع:**
   - يقوم العميل بدفع التزاماته تجاه البنك حسب ما هو متفق عليه في العقد

الفرع الثاني: الشروط الشرعية الواجب توفرها للبيع لأجل

أولا: الشروط الشرعية لبيع الأجل (بيع التقسيط)

يشترط لصحة بيع الأجل، بالإضافة إلى شروط البيع الأساسية، ما يلي:

1. **حيازة السلعة وتصرف البائع:**
   - يجب أن تكون السلعة بحوزة البائع وتحت تصرفه عند عقد البيع. ولا يجوز للبائع والمشتري الاتفاق على ثمن السلعة وتحديد مواعيد السداد والأقساط قبل أن يشتري البائع السلعة ويسلمها للمشتري. وهذا استنادًا إلى قول النبي صلى الله عليه وسلم: "لا تبع ما ليس عندك."
2. **عدم إلزام المشتري بدفع مبلغ زائد عند التأخير:**
   - لا يجوز إلزام المشتري بدفع مبلغ زائد على ما اتفق عليه عند العقد في حال تأخره عن دفع الأقساط. أي زيادة على المبلغ المتفق عليه تعتبر ربا محرمًا.
3. **حظر المماطلة في السداد:**
   - يحرم على المشتري المماطل في السداد تأخير دفع الأقساط التي حلت، وخصوصًا إذا كان قادرًا على الدفع. مماطلة المشتري في هذه الحالة تعد ظلمًا وإضرارًا بالبائع.
4. **حقوق الملكية بعد البيع:**
   - ليس للبائع الحق في الاحتفاظ بملكية المبيع بعد إتمام البيع. ومع ذلك، يجوز للبائع أن يشترط على المشتري رهن المبيع لضمان استيفاء الأقساط المؤجلة. هذا الإجراء يضمن حق البائع في حالة عدم سداد المشتري للأقساط في موعدها.

هذه الشروط تضمن التزام الطرفين بالمعايير الشرعية والأخلاقية في عمليات البيع بالتقسيط، وتحمي حقوق كل من البائع والمشتري في هذه الصفقات المالية.

ثانيا: حجم التمويل بآلية (صيغة) البيع الآجل

سنتطرق من خلال هذا الفرع وبالأرقام لحجم التمويل بآلية (صيغة) بيع الآجل خلال سنتي(2021-2022).

الجدول رقم (02): حجم التمويل بآلية (صيغة) البيع الآجل لسنتي (2021–2022).

الوحدة: المبالغ بالمليون دج

السنوات	2021	2022
عدد الملفات	3	2
حجم التمويل	150.000.000 دج	75.000.000 دج

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات البنك – وكالة بسكرة–

ولتوضيح هذا الجدول أكثر نقوم بتحويله إلى رسم بياني:

الشكل رقم (05): رسم بياني يوضح حجم التمويل بآلية (صيغة) البيع الآجل لسنتي (2021–2022).

الوحدة: المبالغ بالمليون دج

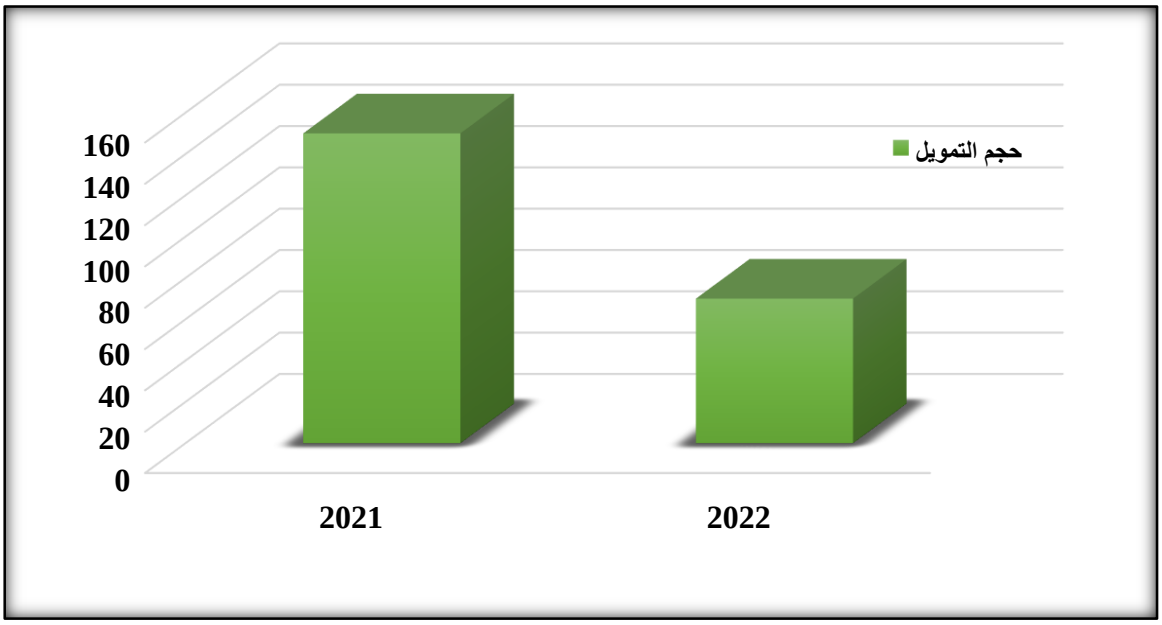

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (02)

من خلال الجدول رقم(02) والشكل رقم(05) نلاحظ أن:

عند مقارنة عدد الملفات التي تم تمويلها بآلية البيع الآجل بين العامين 2021 و2022، نلاحظ انخفاضًا من 3 ملفات في عام 2021 إلى 2 ملف في عام 2022. يشير هذا الانخفاض إلى تراجع في عدد العمليات التي تم تمويلها بهذه الآلية، مما قد يعكس عدة عوامل مثل:

قد يكون البنك قد عدل سياساته أو شروطه المتعلقة بتمويل البيع الآجل، مما أدى إلى انخفاض عدد الملفات المقبولة،

وبالنظر إلى حجم التمويل، نلاحظ انخفاضًا كبيرًا من 150 مليون دج في عام 2021 إلى 70 مليون دج في عام 2022. هذا الانخفاض بنسبة تزيد عن 50% يعكس تراجعًا كبيرًا في الاستثمار من قبل البنك في هذه الآلية، ويمكن تفسير هذا الانخفاض بعدة طرق، فربما رصد البنك مخاطر أعلى مرتبطة بآلية البيع الآجل، مما دفعه إلى تقليل حجم التمويل المخصص لها.

هذا التراجع يمكن أن يكون نتيجة لتغيرات في الطلب، فلربما السياسات الداخلية للبنك، أو العوامل الاقتصادية الخارجية. فينبغي على البنك إجراء تحليل أعمق للأسباب الكامنة وراء هذا التراجع واتخاذ الإجراءات المناسبة لتعزيز استخدام هذه الآلية التمويلية إذا كانت تتماشى مع أهدافه الاستراتيجية.

المطلب الرابع: تفريغ وتحليل نتائج المقابلة

الفرع الأول: تفريغ نتائج المقابلة

تم طرح حوالي 20 سؤال على مسؤول قسم التمويل في بنك السلام –فرع بسكرة–، يتعلق بطبيعة الموضوع ألا وهي أساليب التمويل للمشاريع في بنك السلام وكل مايتعلق بأبعادها في البنك وهي كالتالي:

س(01): ما هي الأهداف الاستراتيجية التي تم تحديدها عند تأسيس بنك السلام ببسكرة، وكيف تطورت هذه الأهداف لتشمل تمويل المشاريع الاستثمارية؟

ج (01): عند تأسيس بنك السلام بفرعه في بسكرة، كانت الأهداف الإستراتيجية تتمحور حول تقديم خدمات مصرفية متميزة ومبتكرة للمجتمع المحلي. من بين الأهداف الأساسية التي تم تحديدها عند البداية

- تقديم خدمات مصرفية آمنة وموثوقة للعملاء في بسكرة والمناطق المجاورة
- بناء علاقات قوية وثقة مع العملاء من خلال تقديم حلول مالية تناسب احتياجاتهم

- تعزيز التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في المنطقة لتعزيز التنمية المحلية .مع مرور الوقت وتطور احتياجات السوق، تطورت الأهداف لتشمل تمويل المشاريع الاستثمارية. تمثلت هذه الأهداف الجديدة في:

- توفير تمويل ميسر وملائم للمشاريع الاستثمارية في مختلف القطاعات مثل الصناعة والزراعة والخدمات.

- تحفيز الابتكار ودعم الريادة من خلال تقديم خدمات تمويلية مبتكرة تلبي احتياجات الشركات الناشئة والمشاريع الابتكارية.

- دعم التوسع والنمو الاقتصادي للمنطقة من خلال توفير التمويل للمشاريع التي تسهم في تعزيز التنمية المستدامة وخلق فرص عمل جديدة.

س(02): كيف تطورت بنية البنك التنظيمية لدعم تمويل المشاريع الاستثمارية بشكل فعال ومتوافق مع الشريعة الإسلامية؟

ج (02): لدعم تمويل المشاريع الاستثمارية بشكل فعال ومتوافق مع الشريعة الإسلامية، كان من الضروري تطوير بنية تنظيمية ملائمة لبنك السلام في فرع بسكرة. هذه البنية التنظيمية تشمل:

- **إدارة مخصصة للتمويل الإسلامي**: تم تشكيل إدارة متخصصة تتولى مسؤولية تقديم خدمات التمويل الإسلامي.

- **لجنة شرعية**: تشكيل لجنة شرعية متخصصة تتولى مراجعة وتقييم جميع المنتجات والعمليات المالية للتأكد من مطابقتها للأحكام الشرعية.

- **فريق متخصص في التمويل الإسلامي** : تعيين فريق متخصص في البنك لتنفيذ وإدارة عمليات التمويل الإسلامي بشكل فعال.

- **برامج تدريبية** : تقديم برامج تدريبية مستمرة للموظفين لزيادة الوعي بالمبادئ والقواعد الشرعية للتمويل الإسلامي، وضمان تطبيقها بشكل صحيح في جميع العمليات المصرفية.

س(03): ما هي المبادئ الشرعية التي يعتمد عليها بنك السلام في تقييم وتمويل المشاريع الاستثمارية، وكيف يتم التأكد من الامتثال لهذه المبادئ؟

ج (03): بنك السلام يعتمد على مجموعة من المبادئ الشرعية في تقييم وتمويل المشاريع الاستثمارية، وتشمل:

- **المصلحة المشتركة**: تحقيق فائدة مشتركة للمستثمرين والمجتمع.

- **عدم الغش والاحتيال**: نزاهة العمليات والصفقات المالية.

- **عدم الربا:** خلو الصفقات المالية من الفوائد المحرمة.
- **المسؤولية الاجتماعية:** توافق المشروع مع المسؤولية الاجتماعية وتحسين الظروف المعيشية.
- **الشفافية والعدالة:** شفافية العمليات والقرارات .للتأكد من الامتثال لهذه المبادئ، يتم تطبيق آليات مثل:
  - ✓ **لجنة شرعية مختصة:** مراجعة جميع العمليات والصفقات المالية.
  - ✓ **تدريب الموظفين:** على المبادئ الشرعية.
  - ✓ **التقارير المالية الشهرية:** متابعة أداء المشاريع.
  - ✓ **التدقيق الداخلي:** لضمان الامتثال وتقديم التوصيات لتحسين العمليات.

س(04): كيف يتعامل البنك مع اختلافات الفتاوى الشرعية حول بعض أدوات التمويل الإسلامي لضمان الامتثال الشامل؟

ج (04): يتعامل البنك مع اختلافات الفتاوى الشرعية عبر:

- **التشاور مع الهيئات الفقهية:** طلب الفتاوى والتوجيهات بشأن المسائل الشرعية.
- **التوافق مع المنظمات الرقابية:** ضمان الامتثال للمعايير الشرعية.
- **تقديم البحوث والدراسات:** لتعزيز الفهم والامتثال.
- **تعزيز الشفافية والتوثيق:** توثيق كافة التفاصيل المتعلقة بالصفقات المالية وتوفيرها للعملاء بشكل شفاف

س(05): ما هي الأدوات المالية الإسلامية المستخدمة من قبل بنك السلام لتمويل المشاريع الاستثمارية، وكيف يتم اختيار الأداة المناسبة لكل مشروع؟

ج (05): بنك السلام يستخدم مجموعة من الأدوات المالية الإسلامية لتمويل المشاريع الاستثمارية، مثل:

- التمويل بالمرابحة
- التمويل بالمشاركة
- التمويل العقاري الإسلامي
- التمويل بالسلم
- التمويل بالإجارة

- التمويل بالبيع الآجل

واختيار الأداة المناسبة يتم بناءً على طبيعة المشروع، احتياجات الممولين، الظروف الاقتصادية، والقانونية والشرعية. يتم إجراء تقييم شامل لكل مشروع لتحديد الأداة المالية الأنسب.

س(06): كيف يتم تطبيق عقد المرابحة في تمويل المشاريع الاستثمارية، وما هي المعايير التي تضمن شفافية وعدالة هذه العملية؟

ج(06): تطبيق عقد المرابحة يتم عبر:

- تحديد المشروع وتقييمه
- التفاوض على شروط العقد
- توقيع العقد
- تنفيذ المشروع
- مراقبة الأداء
- تقديم التقارير: لضمان شفافية وعدالة العملية، يتم الالتزام بعدة معايير منها:
  - ✓ الشفافية في العقود
  - ✓ العدالة في التوزيع
  - ✓ المراقبة والمراجعة
  - ✓ التوجيهات الشرعية

س (07): ما هي المزايا التنافسية لاستخدام عقد المشاركة في تمويل المشاريع الاستثمارية مقارنة بالأدوات المالية الأخرى؟

ج (07): استخدام عقد المشاركة يتمتع بعدة مزايا تنافسية:

- توزيع المخاطر
- تحفيز الأداء المالي
- تشجيع الابتكار

- المرونة في التنفيذ
- التوافق مع المبادئ الشرعية
- تحقيق الاستدامة

س(08): ما هي التحديات الرئيسية التي يواجهها بنك السلام في تطبيق أدوات التمويل الإسلامي على المشاريع الاستثمارية، وكيف يتم التغلب عليها؟

ج(08): التحديات تشمل:

- توافق القوانين واللوائح
- فهم الجمهور للمنتجات المالية الإسلامية
- تقنيات المالية الإسلامية
- التنظيم والرقابة للتغلب على هذه التحديات:
- التعاون مع الجهات الرقابية والتنظيمية
- تعزيز التوعية بالمنتجات المالية الإسلامية
- الاستثمار في البحث والتطوير
- توظيف فرق متخصصة في المالية الإسلامية وتقديم التدريب المستمر

س(09): كيف يتعامل بنك السلام مع مخاطر التمويل في المشاريع الاستثمارية لضمان تحقيق أهدافه الاستراتيجية؟

ج(09): يتعامل بنك السلام مع مخاطر التمويل عبر:

- تقييم المخاطر
- تنويع المحفظة
- تطبيق معايير القرض الإسلامي
- استخدام الآليات الضمانية

- مراقبة وإدارة المخاطر
- التأمين الإسلامي

س(10): هل يمكنكم مشاركة بعض التجارب الناجحة في تمويل المشاريع الاستثمارية، وكيف ساهمت هذه المشاريع في تحقيق الأهداف التنموية للبنك؟

ج(10): نعم، إليك بعض الأمثلة:

- تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في قطاعات مثل الزراعة والتصنيع والخدمات.
- تمويل المشاريع العقارية الإسلامية المحلية
- تمويل مشاريع البنية التحتية كالجسور والطرق .هذه المشاريع ساهمت في تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل عديدة، وتحقيق الأهداف التنموية للبنك.

س(11): ما هي الدروس المستفادة من تجارب تمويل المشاريع الاستثمارية التي يمكن تطبيقها في سياقات أخرى؟

ج(11): الدروس المستفادة تشمل:

- تنويع المحفظة
- الاستثمار في المشاريع البيئية والمستدامة
- توجيه الاستثمارات نحو الشركات الصغيرة والمتوسطة
- دعم تطوير البنية التحتية
- الشفافية والمراقبة

س(12): كيف يساهم تمويل بنك السلام للمشاريع الاستثمارية في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر؟

ج(12): تمويل بنك السلام يساهم في:

- دعم القطاعات الحيوية مثل الزراعة، والصناعة، والبنية التحتية، والسياحة
- تعزيز ريادة الأعمال برعاية وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة

- دعم التحول إلى الطاقة المتجددة
- تطوير البنية التحتية
- تعزيز الشمول المالي
- التوجيه نحو الاستثمار الإنساني

س(13): ما هي التأثيرات الاجتماعية الإيجابية التي لاحظتموها نتيجة تمويل بنك السلام للمشاريع الاستثمارية؟

ج(13): التأثيرات الاجتماعية الإيجابية تشمل:

- خلق فرص عمل
- تحسين مستوى المعيشة
- تعزيز التمكين الاقتصادي
- تعزيز الشمول المالي

س(14): ما هي الاستراتيجيات التي يتبعها بنك السلام لضمان نجاح واستدامة المشاريع الاستثمارية الممولة؟

ج(14): الاستراتيجيات تشمل:

- تقييم الاستثمار
- تخصيص الموارد اللازمة
- مراقبة ومتابعة المشاريع
- الالتزام بالمعايير الشرعية
- الابتكار وتطوير المنتجات والخدمات المالية

س(15): كيف تلعب التكنولوجيا المالية دورًا في تطوير وتحسين خدمات تمويل المشاريع الاستثمارية في بنك السلام؟

ج(15): تلعب التكنولوجيا المالية دورًا في:

- تبسيط عمليات التمويل

- التمويل عبر الإنترنت لا تزال قيد الدراسة
- تحليل البيانات
- التمويل الجماعي
- تحسين اتخاذ القرارات المالية

س(16): كيف يتفاعل بنك السلام مع عملائه لضمان رضاهم عن خدمات التمويل المقدمة، وما هي آليات تحسين هذه الخدمات؟

ج(16): بنك السلام يتفاعل مع عملائه عبر:

- إجراء دراسات واستطلاعات
- خدمة عملاء متخصصة
- تقديم خدمات مالية مخصصة
- تحسين العمليات الداخلية
- تدريب مستمر للموظفين

س(17): ما هي الخطوات التي يتخذها بنك السلام لتحسين وتطوير أدوات تمويل المشاريع الاستثمارية لتلبية احتياجات السوق المتغيرة؟

ج(17): الخطوات تشمل:

- إجراء دراسات وتحليلات
- المرونة في الاستجابة لتغيرات السوق
- الاستثمار في التكنولوجيا المالية
- الاستماع إلى ردود الفعل من العملاء

س(18): ما هي خطط بنك السلام في لتوسيع نطاق خدمات تمويل المشاريع الاستثمارية في المستقبل؟

ج(18): الخطط تشمل:

- توسيع وجودنا الجغرافي في مختلف المناطق ببسكرة
- تطوير منتجات وخدمات جديدة
- زيادة الاستثمارات في التكنولوجيا المالية
- زيادة عدد العملاء
- تعزيز التعاون مع الشركاء المحليين كمجمعات الاقتصادية ببسكرة

س(19): كيف يساهم بنك السلام في بناء قدرات المجتمعات المحلية من خلال تمويل المشاريع الاستثمارية؟

ج(19): بنك السلام يساهم في:

- تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والناشئة للشباب وأيضا الفلاحة ببسكرة
- تحسين البنية التحتية
- تمويل المشاريع الثقافية والاجتماعية
- تقديم برامج تدريبية وورش عمل للشباب

س(20): ما هي الأهداف والرؤية المستقبلية لبنك السلام في مجال تمويل المشاريع الاستثمارية؟

ج(20): الأهداف والرؤية المستقبلية تشمل:

- تعزيز التمويل الإسلامي
- التركيز على تمويل المشاريع المستدامة
- تحسين تجربة العملاء
- الابتكار والتطوير المستمر في المنتجات والخدمات

الفرع الثاني: تحليل وتفسير نتائج المقابلة

❖ **إدارة التمويل الإسلامي وتطوير البنية التنظيمية:**

من خلال تحليل الأجوبة المتعلقة بإدارة التمويل الإسلامي والبنية التنظيمية (ج 1، ج2، ج3)، يتضح أن بنك السلام يسعى لتحقيق أهداف استراتيجية تتعلق بتقديم خدمات مصرفية آمنة ودعم التنمية المحلية من خلال تمويل المشاريع الاستثمارية. تطوير البنية التنظيمية يشمل إنشاء إدارة مخصصة للتمويل الإسلامي ولجنة شرعية لضمان التوافق مع الشريعة الإسلامية، مما يعزز من فعالية التمويل وتحقيق الأهداف التنموية.

❖ **مراقبة وتدقيق العمليات الشرعية:**

بالنظر إلى الأجوبة المتعلقة بمراقبة وتدقيق العمليات الشرعية (ج 4، ج5)، يتضح أن بنك السلام يعتمد على إجراءات صارمة لضمان توافق جميع العمليات مع أحكام الشريعة الإسلامية. تشمل هذه الإجراءات التشاور مع الهيئات الفقهية وتوثيق كافة التفاصيل المتعلقة بالصفقات المالية، مما يعزز من الشفافية والمصداقية الشرعية

❖ **مصادر الأدوات المالية الإسلامية وتطبيقها:**

الأجوبة المتعلقة بالأدوات المالية الإسلامية المستخدمة (ج 6، ج7) تظهر أن البنك يعتمد على مجموعة من الأدوات مثل: المرابحة والمشاركة والإجارة لتمويل المشاريع الاستثمارية. اختيار الأداة المناسبة يتم بناءً على طبيعة المشروع واحتياجات الممولين، مما يضمن تلبية متطلبات التمويل بشكل فعال ويحقق التوازن المالي المطلوب

❖ **التحديات الرئيسية وكيفية التغلب عليها:**

من خلال الأجوبة حول التحديات الرئيسية (ج 8، ج9)، يتضح أن البنك يواجه تحديات تتعلق بتوافق القوانين، وفهم الجمهور للمنتجات المالية الإسلامية. للتغلب على هذه التحديات، يتبنى البنك استراتيجيات تشمل التعاون مع الجهات الرقابية، تعزيز التوعية بالمنتجات المالية الإسلامية، والاستثمار في البحث والتطوير.

❖ **إدارة مخاطر التمويل:**

تحليل الأجوبة حول إدارة مخاطر التمويل (ج9) يكشف عن استخدام بنك السلام –فرع بسكرة– لمجموعة من الآليات مثل تقييم المخاطر، تنويع المحفظة، وتطبيق معايير القرض الإسلامي لضمان تحقيق الأهداف الاستراتيجية بشكل مستدام

❖ **الحلول المقترحة لمشاكل التمويل:**

الأجوبة حول الحلول المقترحة لمشاكل التمويل (ج16، ج17، ج18) تظهر أن البنك يعتمد على التحليل المالي المستمر واستخدام القروض البنكية كأداة لضمان السيولة ومراقبة الأداء المالي بدقة. هذه الحلول تعزز من استقرار البنك المالي وقدرته على التعامل مع الأزمات بفعالية.

❖ **أهمية التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية:**

من خلال الأجوبة المتعلقة بأهمية التمويل الإسلامي (ج 19، ج20)، يتضح أن التمويل الإسلامي يلعب دورًا حيويًا في استراتيجية بنك السلام لتحقيق الأهداف المالية وضمان الاستدامة. المراقبة المالية الفعالة وتسيير الأموال بشكل دقيق يساهمان في تحقيق أهداف البنك وتعزيز الاستقرار المالي، مما يعزز من قدرته على التنافسية في السوق وتحقيق النجاح المستدام

❖ **التجارب الناجحة والدروس المستفادة:**

الأجوبة المتعلقة بالتجارب الناجحة (ج 10، ج11) تكشف عن أمثلة لمشاريع تم تمويلها بنجاح وساهمت في تحقيق الأهداف التنموية للبنك. الدروس المستفادة تشمل تنويع المحفظة، الاستثمار في المشاريع المستدامة، وتعزيز الشفافية في العمليات، مما يعزز من فعالية البنك في تمويل المشاريع المستقبلية.

❖ **التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية:**

الأجوبة حول التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية (ج12، ج13) تظهر أن تمويل بنك السلام فرع بسكرة يساهم في دعم القطاعات الحيوية، تعزيز ريادة الأعمال، وتحسين مستوى المعيشة، مما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر.

❖ **دور التكنولوجيا المالية في تطوير التمويل:**

تحليل الأجوبة المتعلقة بدور التكنولوجيا المالية (ج15) يوضح أن التكنولوجيا تلعب دورًا محوريًا في تبسيط عمليات التمويل، التحليل المالي، وتحسين اتخاذ القرارات، مما يعزز من كفاءة الخدمات المالية المقدمة من قبل البنك

❖ **تفاعل البنك مع العملاء وآليات التحسين:**

الأجوبة المتعلقة بتفاعل البنك مع العملاء (ج16) تشير إلى استخدام البنك لآليات مثل الدراسات الاستطلاعية وخدمة العملاء المتخصصة لتحسين الخدمات المقدمة، مما يعزز من رضا العملاء ويسهم في تحسين العمليات الداخلية

❖ **خطط التوسع المستقبلية:**

الأجوبة حول خطط التوسع المستقبلية (ج 18) توضح أن البنك يهدف إلى تطوير منتجات وخدمات جديدة، زيادة الاستثمارات في التكنولوجيا المالية، وتعزيز التعاون مع الشركاء المحليين، مما يسهم في توسع نطاق خدمات التمويل وتحقيق الأهداف التنموية المستقبلية.

❖ **بناء قدرات المجتمعات المحلية:**

الأجوبة المتعلقة ببناء قدرات المجتمعات المحلية (ج 19) تظهر أن البنك يساهم في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، تحسين البنية التحتية، وتقديم برامج تدريبية، مما يعزز من التنمية المحلية ويعزز من دور البنك في دعم المجتمع.

❖ **الرؤية المستقبلية للبنك:**

من خلال الأجوبة المتعلقة بالرؤية المستقبلية (ج 20)، يتضح أن بنك السلام يسعى لتعزيز التمويل الإسلامي، والتركيز على المشاريع المستدامة، والابتكار المستمر في المنتجات والخدمات، مما يعزز من قدرة البنك على تحقيق النجاح المستدام والتنافسية في السوق.

خلاصة الفصل :

في هذا الفصل قمنا بدراسة حالة بنك السلام الجزائر– وكالة بسكرة – الدراسة الميدانية في بنك السلام –فرع بسكرة– توضح أن البنك بالرغم من حداثته لبداية نشاطه في 2018، فانه يلعب دوراً محورياً في تمويل المشاريع الاستثمارية من خلال استخدام آليات التمويل الإسلامي، وبالرغم من التحديات المتعلقة بالتوافق مع التشريعات والتوعية، فإن البنك يمتلك بنية تنظيمية قوية واستراتيجيات فعالة لإدارة المخاطر، مما يعزز من قدرته على تحقيق أهدافه الاستراتيجية ودعم التنمية المستدامة في الجزائر..

خاتمة

خاتمة:

يعد تمويل البنوك الإسلامية للمشاريع الاستثمارية أحد الأدوات المالية الرئيسية التي تسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. تعتمد هذه البنوك على مبادئ الشريعة الإسلامية التي تمنع الربا وتحث على المشاركة في الربح والخسارة، مما يعزز العدالة المالية والاستثمارية. توفر البنوك الإسلامية مجموعة متنوعة من أدوات التمويل التي تتوافق مع الشريعة مثل المضاربة، المشاركة، والإجارة، مما يسمح بتمويل المشاريع بشفافية وعدالة.

إن تحليل دور البنوك الإسلامية في تمويل المشاريع الاستثمارية يكشف عن أهميتها الكبيرة في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام. حيث تعمل هذه البنوك على دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة من خلال توفير التمويل اللازم بشروط تتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية، مما يشجع على الاستثمار والتنمية الاقتصادية، كما تسهم هذه البنوك في تحقيق التنمية الاجتماعية من خلال توفير فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة.

أولا: نتائج اختبار الفرضيات

من خلال ما تم تقديمه في البحث، يمكن اختبار الفرضيات على النحو التالي:

- **الفرضية الأولى: "يتم إدارة التمويل الإسلامي وتطوير البنية التنظيمية في بنك السلام فرع بسكرة لضمان توافق العمليات مع أحكام الشريعة الإسلامية من خلال إدارة وتنظيم جميع العمليات المصرفية وإنشاء وحدة متخصصة في الشؤون الشرعية وتطوير سياسات وإجراءات تتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية".**

اختبار الفرضية الأولى(فرضية صحيحة)

تعتمد هذه الفرضية على عدة أدلة تشير إلى التزام بنك السلام فرع بسكرة بتطوير بنية تنظيمية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. من بين هذه الأدلة وجود إدارة متخصصة للتمويل الإسلامي تهدف إلى إدارة وتنظيم جميع العمليات المصرفية وفقاً للمبادئ الشرعية. إضافةً إلى ذلك، يوجد في البنك لجنة شرعية مختصة بمراجعة وتقييم جميع المنتجات والعمليات المالية لضمان توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية. كما يتم تقديم برامج تدريبية مستمرة للموظفين لزيادة الوعي بالمبادئ والقواعد الشرعية، مما يعزز من فعالية وكفاءة هذه العمليات.

التعليل :تُظهر الأدلة أن بنك السلام فرع بسكرة يمتلك بنية تنظيمية قوية تتضمن إدارة متخصصة ولجنة شرعية، إلى جانب برامج تدريبية للموظفين، مما يضمن توافق العمليات مع أحكام الشريعة الإسلامية. هذه البنية التنظيمية القوية تعزز من التزام البنك بالمبادئ الشرعية في كافة عملياته المالية.

❖ **الفرضية الثانية : "يتبع بنك السلام إجراءات تضمن الشفافية والمصداقية الشرعية في العمليات المالية من بينها: التشاور المستمر مع الهيئات الفقهية وتقديم تقارير مالية شهرية".**

اختبار الفرضية الثانية(فرضية صحيحة)

لتأكيد هذه الفرضية، يتم الرجوع إلى عدة أدلة تشمل التشاور المستمر مع الهيئات الفقهية، والتوافق مع المنظمات الرقابية لضمان الامتثال للمعايير الشرعية. بالإضافة إلى ذلك، ويتم توثيق كافة التفاصيل المتعلقة بالصفقات المالية بشكل دقيق، وتقديم تقارير مالية شهرية تخضع للتدقيق الداخلي لضمان الشفافية والمصداقية في جميع العمليات المالية.

التعليل: تتبع بنك السلام فرع بسكرة إجراءات صارمة تشمل التشاور مع الهيئات الفقهية والتوثيق الدقيق للصفقات المالية، إلى جانب تقديم تقارير مالية شهرية وإجراء التدقيق الداخلي، مما يضمن الشفافية والمصداقية الشرعية في العمليات المالية. هذه الإجراءات تعزز من الثقة في التعاملات المالية للبنك وتؤكد التزامه بالمبادئ الشرعية.

❖ **الفرضية الثالث: "يعتمد بنك السلام على أدوات مالية إسلامية متنوعة لتمويل المشاريع الاستثمارية مثل المرابحة والمشاركة، ويتم اختيار الأداة المناسبة لكل مشروع بناءً على احتياجات المشروع وظروفه".**

اختبار الفرضية الثالثة(فرضية صحيحة)

تشير الأدلة إلى أن بنك السلام يستخدم مجموعة متنوعة من الأدوات المالية الإسلامية مثل المرابحة، المشاركة، الإجارة، والمضاربة. يتم اختيار الأداة المناسبة لكل مشروع بناءً على تقييم شامل لاحتياجات المشروع وظروفه، مما يضمن تلبية متطلبات التمويل بشكل فعال. هذه الأدوات المالية الإسلامية تتيح للبنك تقديم خدمات تمويلية متوافقة مع الشريعة الإسلامية وتلبي احتياجات العملاء.

التعليل: تعتمد إدارة بنك السلام فرع بسكرة على مجموعة متنوعة من الأدوات المالية الإسلامية ويتم اختيار الأداة المناسبة لكل مشروع بناءً على تقييم شامل لاحتياجات المشروع وظروفه. هذا النهج يضمن تلبية متطلبات التمويل بشكل فعال ويعزز من قدرة البنك على تقديم خدمات تمويلية متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

❖ **الفرضية الرابعة: "يواجه بنك السلام تحديات رئيسية في تمويل المشاريع الاستثمارية كعدم التوافق مع القوانين، ولكنه يتبع استراتيجيات فعالة للتغلب على هذه التحديات مثل التعاون مع الهيئات الرقابية".**

اختبار الفرضية الرابعة(فرضية صحيحة)

يواجه بنك السلام عدة تحديات تتعلق بتوافق القوانين وفهم الجمهور للمنتجات المالية الإسلامية. ومع ذلك، يتبع البنك استراتيجيات فعالة للتغلب على هذه التحديات، تشمل التعاون مع الجهات الرقابية، وتعزيز التوعية بالمنتجات المالية الإسلامية، والاستثمار في البحث والتطوير. هذه الاستراتيجيات تساعد البنك في التكيف مع التحديات وضمان تقديم خدمات تمويلية فعالة.

التعليل: بالرغم من التحديات التي يواجهها بنك السلام فرع بسكرة في تمويل المشاريع الاستثمارية، يتبع البنك استراتيجيات فعالة تشمل التعاون مع الجهات الرقابية، تعزيز التوعية بالمنتجات المالية الإسلامية، والاستثمار في البحث والتطوير. هذه الاستراتيجيات تمكن البنك من التغلب على التحديات وتحقيق أهدافه التمويلية والتنموية بشكل مستدام.

من خلال اختبار الفرضيات، تأكد أن بنك السلام فرع بسكرة يدير التمويل الإسلامي بفعالية، ويتبع إجراءات شفافة وموثوقة شرعيًا. يعتمد البنك على مجموعة متنوعة من الأدوات المالية الإسلامية ويواجه التحديات بطرق إستراتيجية فعالة تساهم في تحقيق التنمية المستدامة. هذه النتائج تدعم قدرة البنك على تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة في الجزائر، مما يؤكد صحة الفرضيات الموضوعة.

ثانيا: نتائج الدراسة

يمكن إيجاز أهم النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة في النقاط التالية:

- **فعالية أدوات التمويل الإسلامي** : أثبتت الدراسة أن أدوات التمويل الإسلامي مثل المضاربة، المشاركة، والإجارة تعد فعالة في تمويل المشاريع الاستثمارية بكفاءة وعدالة، مما يعزز من فرص نجاح هذه المشاريع.
- **تعزيز الشمول المالي** : ساهمت البنوك الإسلامية في زيادة الشمول المالي من خلال توفير تمويل للمشاريع التي قد لا تحصل على تمويل من البنوك التقليدية بسبب القيود الربوية.
- **تحفيز النمو الاقتصادي** : البنوك الإسلامية تلعب دوراً محورياً في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال دعم المشاريع الاستثمارية، مما يسهم في خلق فرص عمل جديدة وتحسين البنية التحتية الاقتصادية.
- **تحقيق التنمية المستدامة** : تساهم البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة عبر تمويل مشاريع تهدف إلى تحسين الجوانب البيئية والاجتماعية، بالإضافة إلى تحقيق العوائد المالية.

ثالثا: توصيات الدراسة

- **تنويع أدوات التمويل**: ينصح بنك السلام بتوسيع نطاق أدوات التمويل الإسلامي المقدمة لعملائه في فرع بسكرة، بما في ذلك تقديم منتجات جديدة تتوافق مع الشريعة مثل الصكوك والاستصناع.
- **تحسين الوعي المالي** : تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية للعملاء والمستثمرين حول مزايا التمويل الإسلامي وكيفية الاستفادة منه في تحقيق أهدافهم الاستثمارية.
- **تعزيز العلاقات مع الشركات الصغيرة والمتوسطة**: تكثيف الجهود لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم تسهيلات مالية وخدمات استشارية تساعدها على النمو والاستدامة.
- **التركيز على التنمية المستدامة**: تشجيع تمويل المشاريع التي تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك المشاريع البيئية والاجتماعية التي تساهم في تحسين جودة الحياة في المجتمع المحلي.

- **الابتكار في الخدمات المالية:** تبني تقنيات مالية مبتكرة (FinTech) لتحسين كفاءة الخدمات المصرفية المقدمة وتسهيل عملية التمويل للعملاء.
- **التعاون مع المؤسسات المحلية:** تعزيز التعاون مع الهيئات المحلية والحكومية لدعم المشاريع التنموية في منطقة بسكرة، بما يعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة.

ختاماً، يعد تمويل البنوك الإسلامية للمشاريع الاستثمارية من العوامل الحيوية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. وبنك السلام فرع بسكرة قادر على لعب دور رئيسي في هذا المجال رغم حداثته من خلال تنفيذ التوصيات السابقة، مما يسهم في تعزيز دوره كمؤسسة مالية رائدة تساهم في تنمية المجتمع وتحقيق الرفاهية الاقتصادي.

رابعا: آفاق الدراسة

بعد دراستنا لهذا الموضوع، والذي يحتوي على بعض النقائص، فإننا نقترح بعض المواضيع الجديرة بالبحث في المستقبل كالتالي:

- تأثير مبادئ التمويل الإسلامي على استدامة المشاريع الاستثمارية.
- تقييم التحديات والفرص لنمو القطاع المصرفي الإسلامي في تمويل المشاريع الاستثمارية.
- تأثير التكنولوجيا المالية على عمليات تمويل المشاريع الاستثمارية في البنوك الإسلامية.

قائمة المصادر والمراجع

- المراجع:

القرآن الكريم

1) سورة البقرة، الآية 275.

2) سورة النمل، الآية 73.

3) سورة ص، الآية 24.

الكتب

4) إبراهيم علي، عساف غسان، نصار فائق، إدارة المصارف، دار الصفاء، عمان، 1993.

5) الحناوي محمد صالح، الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000.

6) الحسناوي أنس، التمويل الإسلامي كبديل لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الدورة التدريبية حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغربية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2003.

7) الخاقاني نوري عبد الله، المصرفية الإسلامية الأسس النظرية وإشكاليات التطبيق، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

8) الخضيري أحمد، البنوك الإسلامية، دار الحركة للصحافة والطباعة والنشر، مصر، 1989.

9) بلعيش م، بيع بالمرابحة مركز الاقتصاد الإسلامي، المصرف الإسلامي للاستثمار والتنمية مطابع المختار الإسلامية، مصر، 1988.

10) بوجلال معبد، البنوك الإسلامية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990.

11) بن ضيف معبد عدنان، العلاقات التكاملية بين المؤسسات المالية الإسلامية وآثارها التنموية، ط1، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، 2017.

12) حرك أبو المجد، البنوك الإسلامية ما لها وما عليها، ط1، مكتبة المدينة، 2013.

13) خالد أمين عبد الله، أعمر سيعفان، حسين سرعد، العمليات المصرفية الإسلامية الطرق المحاسبية الحديثة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008.

14) رزيق ك، مسدور فلوس، صيغ التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الدورة التدريبية حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2003.

15) صالح رشدي، صالح عبد الفتاح، البنوك الشاملة وتطوير دور الجهاز المصرفي المصري، دار النهضة العربية، لبنان، 2000.

16) شبير معبد عثمان، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

17) شيخون معبد، المصارف الإسلامية، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن،2001.

18) شفيق محمد، طانيب حسين، عبيدات معبد إبراهيم، أساسيات الإدارة المالية، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 1997.

19) سليمان ناصر، صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، جمعية التراث للنشر، الجزائر، 2002.

20) يحيى أحمد عبد الرحمن، النقود والفوائد والبنوك، مطبعة سامي، الاسكندرية، 2000.

21)عبد الفضيل عادل، الربح والخسارة في معاملات المصرف الإسلامي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.

22)عبادة إبراهيم عبد الحليم، مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، دار النفائس، الأردن، 2008.

23)لعمارة ج، المصارف الإسلامية، دار النبأ، الجزائر، 1996.

24)يسرى أحمد عبد الرحمن، دراسة اقتصادية إسلامية النقود والفوائد والبنوك، الدار الجامعية، مصر، 2000.

25)الشواربي محمد عبد الحميد، إدارة المخاطر الإئتمانية، مطبعة عصام جابر، الإسكندرية، 2001.

المجلات والمقالات

26)بعزيز سعيد، مخلوفي طارق، تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر لتعزيز تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 2017.

27)شمعون شمعون، بورصة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، 1998.

الأطروحات ومذكرات التخرج

28)بوطبة صبرينة، مساهمة الهندسة المالية الإسلامية في تحول البنوك الربوية إلى بنوك إسلامية "دراسة تجارب بعض الدول" أطروحة دكتوراه"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016-2017.

29)سمارة وهيبة، دور البنوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية،2003.

30)عزازي صليحة، الوظيفة التنموية للمؤسسات المالية الإسلامية، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،2001.

31)قويدري محمد، دراسة جدوى ومعايير تقييم المشروعات، رسالة ماجستير في علوم التسيير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 1997.

32)منصوري كمال، إدارة مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية "دراسة حالة البنوك الإسلامية القطرية والأردنية خلال الفترة 2005-2013"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017-2018.

المواقع الالكترونية

33)موقع بنك السلام https://www.alsalamalgeria.com